وزارة التعليم العالي والبحث
العلمي
كلية الآداب
جامعة بغداد

التبادل وأثره في توثيق العلاقات الاجتماعية

دراسة أنثروبولوجية ميدانية في قرى ناحية الرشيد

اطروحة تقدم بها

علي زيدان خلف الجبوري

إلى مجلس كلية الادآب في جامعة بغداد ، وهي جزء من
متطلبات درجة دكتوراه فلسفة في علم الاجتماع

أشراف

الأستاذ الدكتور

خالد فرج الجابري

محرم ١٤٢٧ كانون الثاني ٢٠٠٦

بسم الله الرحمن الرحيم

* وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنْ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً *

صدق الله العظيم

الإسراء: ٩٦

الإهداء

إلى كل من تحملوا معي المعاناة وغرسوا فيَّ

روح الأمل والتفاؤل

زوجتي وأولادي....

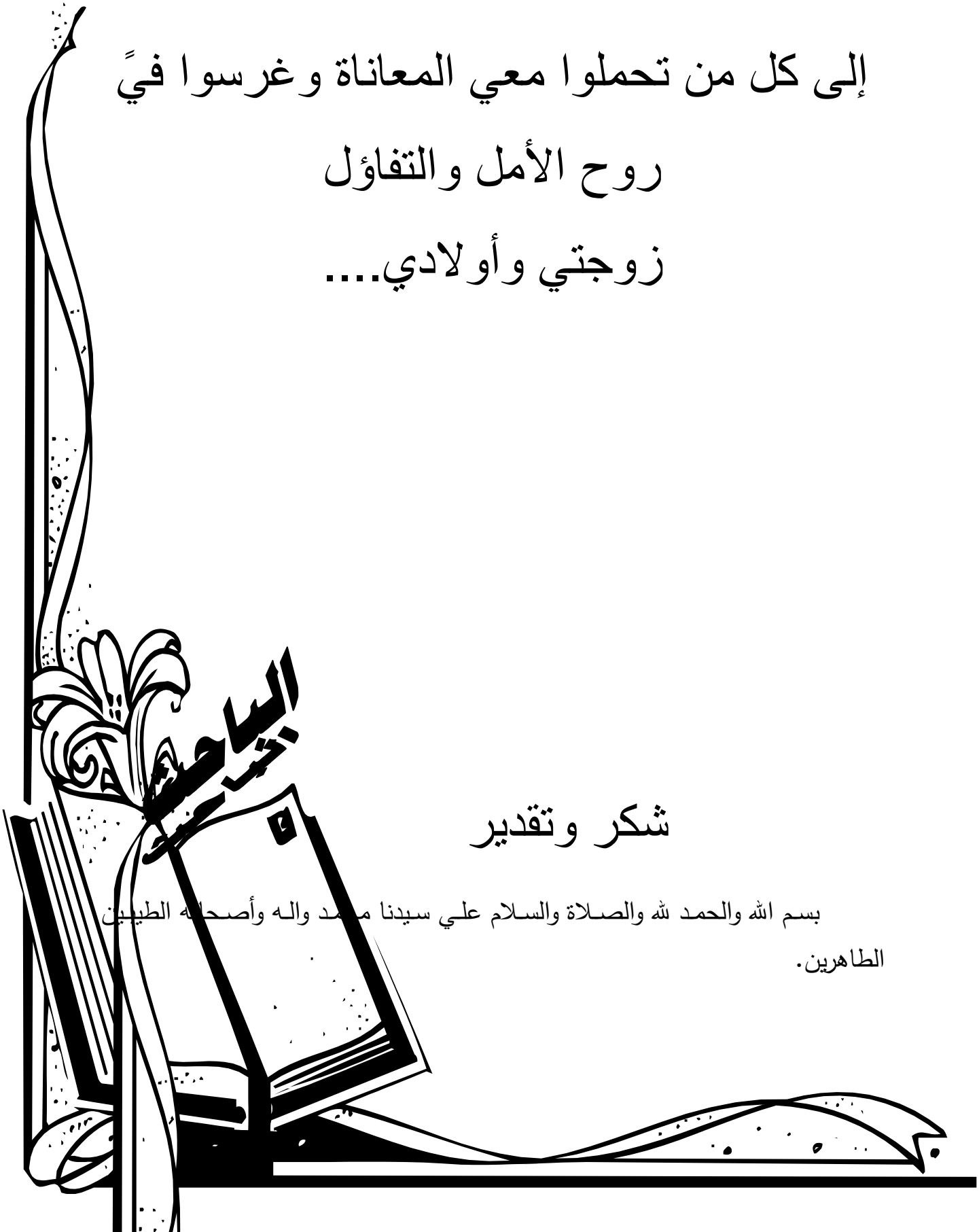

شكر وتقدير

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام علي سيدنا محمد واله وأصحابه الطيبين الطاهرين.

مــن الوفــاء بالجميــل أن أتقــدم بالشــكر والتقــدير إلــى أســتاذي المشــرف الأستاذ الدكتور خالد فرج الجابري لما قدمه لي من توجيهات قيمة كان لها الفضل الكبير في كتابة هذه الأطروحة.

كما أتقدم بشكري إلى رئيس وأساتذة قسم الاجتماع لما قدموه من توجيهات كان لها الأثر الفعال في إثراء البحث .

ومن الوفاء بالجميل ايضاَ ان أتقدم بشكري إلى الأستاذ الدكتور أحسان محمد الحسن لما أبداه من ملاحظات قيمة أثرت البحث ووضعته بهذه الصورة

وكذلك كافة العاملين في المكتبة المركزية ومكتبة الدراسات العليا في كلية الآداب ومكتبة قسم الاجتماع والى كافة زملائي والى كل من أسهم معي وسهل الطريق أمامي في سبيل الحصول على المعلومات وبالأخص أهالي قرى ناحية الرشيد فلهم جزيل الشكر والتقدير

الفهرست

ت	الموضوع	رقم الصفحة
١	المقدمة	١-٦
٢	الفصل الاول: الاطر المدخلية للبحث	٧-١٠
٤	١. مشكلة البحث	٧
٥	٢. اهداف البحث	٧-٨
٦	٣. الاهمية النظرية والتطبيقية للبحث	٨-٩
٧	٤. الاطر النظرية والمنهجية للبحث	٩-١٠
٨	٥. محتويات البحث	١٠
٩	الفصل الثاني: تحديد المفاهيم والدراسات السابقة	١١-٣٤
١٠	المبحث الاول: تحديد مفاهيم الدراسة	١١-٢٤
١١	١. التبادل	١٢-١٤
١٢	٢. العلاقات	١٢-١٧
١٣	٣. العلاقات الاقتصادية	١٧-١٨
١٤	٤. الهدية والتهادي	١٩-١٢
١٥	٥. الدوافع الاجتماعية	٢١-٢٢
١٦	٦. الدوافع الاقتصادية	٢٢-٢٤
١٧	المبحث الثاني: الدراسات السابقة	٢٥-٣٤
١٨	الفصل الثالث: النظرية الانثروبولوجية ودراسة التبادل	٣٥-٥٦
١٩	المبحث الاول: النظرية الانثروبولوجية ودراسة التبادل	٣٥-٤٤
٢٠	المبحث الثاني: الهدية والمناسبات التي تقدم فيها	٤٥-٥٦

٢١	الفصل الرابع: أثر الدوافع الاقتصادية في التبادل	٥٧-٧٠
٢٢	الفصل الخامس: أثر الدوافع الاجتماعية في التبادل	٧١-٨٥
٢٣	الفصل السادس: التبادل وتعميق العلاقات الاقتصادية والاجتماعية	٨٦-١٠١
٢٤	المبحث الاول: التبادل وتعميق العلاقات الاقتصادية	٨٧-٩٠
٢٥	المبحث الثاني: أمثلة واقعية عن دور التبادل في تعميق العلاقات الاقتصادية	٩١-٩٣
٢٦	المبحث الثالث: التبادل وتعميق العلاقات الاجتماعية	٩٤-٩٦
٢٧	المبحث الرابع:أمثلة واقعية عن دور التبادل في تعميق العلاقات الاجتماعية	٩٧-١٠١
٢٨	الفصل السابع: الإطار النظري والمنهجي للدراسة	١٠٢-١٢٣
٢٩	الفصل الثامن: البيانات الاساسية عن وحدات العينة	١٢٤-١٣٨
٣٠	الفصل التاسع: أثر الدوافع الاقتصادية والاجتماعية في التبادل الاجتماعي كم أشرته نتائج الدراسة الميدانية	١٣٩-١٦٠
٣١	الفصل العاشر: التبادل وتعميق العلاقات الاقتصادية والاجتماعية كما أشرته نتائج الدراسة الميدانية	١٦١-١٧١
٣٢	الفصل الحادي عشر: اختبار الفرضيات والتوصيات	١٧٢-١٨٧
٣٣	المصادر	١٨٨-١٨٥

الفصل الاول

التبادل واثره في توثيق العلاقات الاجتماعية

دراسة انثروبولوجيا ميدانية في قرى ناحية الرشيد

"المقدمة"

التبادل الاجتماعي هو من الظواهر الاجتماعية التي يهتم بها علماء الاجتماع والانثروبولوجيا على حدٍ سواء، فهو كالمنافسة أو التعاون أو المركزية واللامركزية والصراع والوفاق ظاهرة اجتماعية واضحة للمختصين وغير المختصين تستحق الدراسة والتحليل لانها تشكل جزءاً أساسياً في الحياة اليومية والتفصيلية التي نعيشها، والتبادل قد يكون رمزياً أو مادياً أو اعتبارياً حيث أننا في حياتنا اليومية ندخل عشرات المرات في عمليات تبادلية لا نشعر بها ولكن الفاحص أو الباحث لهذه العمليات يستطيع رصدها وتحليلها والتعليق على محتواها الداخلي واطارها الخارجي بل ويستطيع أن يحول هذه المشاهدات والملاحظات إلى أرقام يمكن أن يضعها في جدول أو جداول ويخضعها للتحليل العلمي التجريبي.

والباحث منذ فترة طويلة كان مهتماً برصد العمليات والظواهر التبادلية التي تأخذ مكانها في المجتمع ومؤسساته المختلفة. وغرض هذه العمليات التبادلية قد يكون مادياً أو قيمياً أو اخلاقياً أو اجتماعياً. والعمليات التبادلية التي شاهدها الباحث ليس لها أسباب أو إغراض فقط بل أن لها أثار على الحياة الاجتماعية التي نعيش فيها، وهذه الاثار قد تكون ايجابية وفاعلة أو قد تكون سلبية وهدامة. فضلاً عن أن لعمليات التبادل هذه علاقة وصلة بالعمليات الاجتماعية الأخرى كالتعاون والمنافسة والصراع والوفاق والمركزية واللامركزية وغيرها من الإشكال والأنماط المختلفة للعلاقات الإنسانية. أن الباحث أراد الدخول إلى ميدان التبادل الاجتماعي من زاوية مهمة وهي تبادل الهدايا وتبادل الحب والكراهية حيث أن التبادل كما ذكرنا أعلاه لا ينحصر بالموجودات المادية كالهدايا مثلاً بل يتعدى ذلك إلى الظواهر الاجتماعية الأخرى التي نشاهدها أو نعيشها كل يوم كالتعاون والمنافسة أو الصراع والوفاق. ولكن الباحث من خلال بحثه هذا يريد أن يسلط الأضواء على تبادل الهدايا والظواهر غير المادية الأخرى كالعطف والحنان والحب والصدق والإخلاص والتفاني في سبيل الآخرين وتدخل إلى هذا الموضوع مستنيرين بالدراسات الاجتماعية والانثروبولوجية عن هذا الموضوع بالرغم من ندرتها وقلتها ولكنها موجودة هنا وهناك، غير أن الباحث ركز عليها واستفاد منها وجمع أركانها وعناصرها المبعثرة

هنا وهناك فاستطاع في النهاية أن يدرس موضوع التبادل الاجتماعي والاقتصادي والآثار التي يمكن أن تتركها العمليات التبادلية على العلاقات الإنسانية التي تحدث في المجتمع.

وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهتها الدراسة والتي أهمها قلة المصادر والأدبيات المكتوبة عن الموضوع وحساسية الموضوع وتردد أو رفض العديد من الناس من اعطاء الباحث المعلومات عن هذا الموضوع لانهم يربطون الهدية والتهادي بالوساطية والمحسوبية والمنسوبية والعلاقات غير الرسمية التي لا يريدون الخوض فيها. ولكن هؤلاء إذا ادركوا أو فهموا مضمون الموضوع وابعاده الانسانية والأخلاقية فانهم سيرون أن هذا الموضوع هو موضوع يخدم الدراسة الاجتماعية ويخدم المجتمع اكثر من غيره من بقية الموضوعات، لسبب مهم هو أن تبادل الهدايا بين الناس يدعم ويعزز العلاقات الإنسانية التي تربطهم وانه يبعد الناس الذين يتبادلون الهدايا عن الأحقاد والصراعات والنزاعات التي تهدم كيان المجتمع والجماعة وتسيء إلى الحالة النفسية والاعتبارية والاجتماعية للفرد بل وتعرقل مسيرة المجتمع نحو تحقيق أهدافه القريبة والبعيدة. لذا يعتقد جميع علماء الانثروبولوجيا والاجتماع الذين خاضوا في هذا الموضوع بأنه لا ضرر مطلقاً من تبادل الهدايا بين الأصدقاء والأحبة وبين الجماعات والمؤسسات وبين المجتمعات قاطبة، بل على العكس أن تبادل الهدايا المادية وغير المادية إنما يجذب الناس إلى بعضهم البعض ويخلق العلاقات السليمة فيما بينهم ويحقق الوحدة الاجتماعية والنفسية بينهم، هذه الوحدة التي تعد سراً للتقدم والقوة والمنعة تساعد الفرد والجماعة على تحقيق إغراضه وأهدافه القريبة والبعيدة.

ناهيك عن الفوائد والايجابيات الأخرى التي يتمخض عنها التبادل والتي في مقدمتها إحلال الثقة والتفاهم والمحبة محل الريبة وعدم التفاهم والكراهية والضغينة والصراع. وهذا هو الهدف الأساس لأهم العلوم الإنسانية والتي في مقدمتها علم الانثروبولوجيا وعلم الاجتماع وعلم النفس حيث أن هذه العلوم ظهرت لتجمع الناس سوية وتشيع التعاون والمحبة والتفاهم فيما بينهم وتحارب عناصر الفوضى والارتباك المتمثلة في الأحقاد والنزاعات والكراهية والضغينة بين الناس.

بعد هذه المقدمة عن أهمية التبادل كموضوع علمي للحياة الاجتماعية اختار الباحث موضوع التبادل وأثره في العلاقات الاجتماعية. وموضوع كهذا لزم الباحث على اقتفاء الطريقة العلمية في الدراسة والتحليل. وهذه الطريقة قد تنطوي على الدراسة النظرية التي اعتمد عليها الباحث في جمع الحقائق والمعلومات المرجعية من المصادر والدراسات العلمية المتوفرة في المكتبات ودور العلم، فجمع ما يستطيع جمعه منها كخطوة أولية لإرساء المناهج التطبيقية والميدانية لكي يربط بين الجانب النظري والجانب الميداني حيث أن المعلومات النظرية التي جمعها الباحث من الكتب والمصادر لعلمية قد وجهت الدراسة الميدانية نحو الخطوط والآفاق الواسعة التي تريد الدخول فيها، والدراسة الميدانية من جانبها راحت تتأكد من مصداقية وصحة وقانونية وسلامة المعلومات النظرية التي جمعها الباحث من الكتب والمصادر، فهو لم يجمع هذه المعلومات والحقائق من الكتب والمصادر فحسب بل اخذ يطبقها على الميدان المعاش من اجل معرفة طبيعة وواقع هذا الميدان ومن اجل التأكد من صحة ومصداقية هذه الحقائق فيما لو طبقت على المجتمع العراقي أو على المنطقة التي درسها الباحث وهي قرى ناحية الرشيد التي تقع في اطراف مدينة بغداد. وبعد الفحص والتجريب العلمي الميداني توصل الباحث إلى حقائق مثبتة بعضها يعزز الفرضيات المشتقة من المصادر العلمية وبعضها الآخر يرفض هذه المعلومات لأنها لا تنسجم مع الواقع ولا تنطبق على خصوصياته ومفرداته المعروفة لدى أبناء المجتمع العراقي عموماً وأبناء المنطقة المدروسة خصوصاً. لذا جاءت الدراسة النظرية في الأطروحة موجهة للدراسة الميدانية وقائدة لها وجاءت الدراسة الميدانية فاحصة ومحققة للأدبيات التي تنطوي عليها الدراسة النظرية.

ومهما يكن من أمر فإن كلا القسمين النظري والميداني من الأطروحة مكملة الواحدة للأخرى ولم يجد الباحث أي تناقض أو مفارقة بين هذين القسمين من الدراسة سوى بعض الفرضيات التي لم تثبت علمياً في الدراسة الميدانية والتي اخذ الباحث بعد ذلك تعديلها لكي تكون منسجمة مع الواقع المدروس للمنطقة الجغرافية التي درسها الباحث وهي قرى ناحية الرشيد في بغداد.

لقد التزمت الأطروحة بالعديد من المبادئ أو التعاليم العلمية التي تستخدم عادة في كتابة الاطاريح الجامعية لمرحلة الدكتوراه وهي تقسيم الدراسة إلى قسمين القسم النظري والقسم الميداني حيث أن كل قسم من هذين القسمين التزم بالمبادئ والمسلمات العلمية والمنهجية في الكتابة والتحليل حيث قسم القسم النظري إلى فصول لكل فصل منها مجموعة مباحث متكاملة ومتناسقة وان الفصل الواحد قد التزم بالجانب العلمي وهو وضع المصادر في الهوامش المحددة والربط بين فقرات الفصل بحيث لا يكون هناك تناقض بين فقرة وفقرة أخرى ولا تشويش بينهما.

فمن الفصول التي درستها الأطروحة في جانبها النظري أو المرجعي فصل عمليات التبادل الاجتماعي مع إشارة خاصة إلى الهدية والتهادي في ضوء الدراسات الانثروبولوجية الاجتماعية وفصل أثر الدوافع الاقتصادية في التبادل واثر الدوافع الاجتماعية في التبادل، علماً بأن المعلومات الموجودة في الأدبيات حول هذين الفصلين الاخيرين أي الرابع والخامس هي أدبيات قليلة ومفقودة ومتناثرة هنا وهناك إلا أن الباحث استطاع جمعها وتصنيفها وتحليلها حتى انه استعمل منهج الدراسة والاستطلاعية في الوقوف على أهم الدوافع الاقتصادية في التبادل واهم الدوافع الاجتماعية في التبادل بعد مقابلته لعينة استطلاعية تتكون من (٥٠) مواطناً قابلهم الباحث من اجل التعرف على الدوافع الاقتصادية والاجتماعية للتبادل ومثل هذه المعلومات كانت مكملة للمعلومات التي استقاها الباحث من المصادر والمراجع العلمية التي كانت متوفرة له فخلص في النهاية إلى تثبيت معلومات أصلية عن الدوافع الاقتصادية والاجتماعية للتبادل.

ولولا انتهاجه لهذين الأسلوبين، الأسلوب الاستطلاعي في جمع المعلومات لما تمكن الباحث من الحصول على حقيقة الدوافع الاقتصادية والاجتماعية في التبادل وبالتالي لما تعرف على اثر التبادل في تعميق العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الناس.

وقد استعمل الباحث بعد إكماله للباب أو القسم النظري من الدراسة استعمل أطاراً نظرياً ومنهجياً فاعلاً ومكتملاً، ففيما يتعلق بالإطار النظري استعمل نظرية التبادل الاجتماعي التي أوجدها في حقبة الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين

عددٌ من علماء الاجتماع والانثروبولوجيا البريطانيين والفرنسيين والأمريكيين وعلى رأسهم ثيبوت وكلي وجورج هامنز وبيتر بلاو الذين اغنوا دراسات التبادل الاجتماعي وصوروها على نحو فاعل ومتميز في مؤلفاتهم المعروفة حيث أن ثيبوت وكلي كشفا الحقائق التي توصلا إليها عن التبادل الاجتماعي في كتابهم الموسوم علم النفس الاجتماعي للجماعات، وكشف العالم الانثروبولوجي الامريكي جورج هومنز معلوماته القيمة عن التبادل الاجتماعي في كتابه الموسوم العلاقات الاجتماعية وأشكالها الأولية، في حين كشف العالم بيتر بلاو معلوماته عن التبادل الاجتماعي في كتابه الموسوم التبادل والقوة في الحياة الاجتماعية. وقد اعتمد الباحث على هذه الدراسات وغيرها وبخاصة دراسة الهدية للعالم مارسيل موس. كل هذه الدراسات ساعدت الباحث في تعبيد الطريق الذي يوصله إلى القسم الميداني والذي خاض فيه الباحث مستعملاً طريقة المسح الميداني وعينة عشوائية طبقية ساعدته في جمع المعلومات من المبحوثين الذين حدد الباحث أماكن أقامتهم والتي كانت كما ذكرنا أعلاه في بعض قرى ناحية الرشيد. فضلاً عن استخدام الباحث طرق منهجية أخرى في جمع البيانات هي طريقة المقارنة وطريقة الملاحظة والملاحظة بالمشاركة هذه الطرق التي يستعملها عادة علماء الانثروبولوجيا عند جمعهم للمعلومات الحقلية التي يعتمدون عليها في كتابة الدراسة أو البحث.

وفي الدراسة الميدانية استطاع الباحث التثبت من طبيعة الدوافع الاقتصادية والاجتماعية في التبادل حيث انه حدد هذه الدوافع في الدراسة النظرية واخذ يتثبت أو يتأكد من صحتها وموضوعيتها ومصداقيتها في الدراسة الميدانية. وقد تمخضت نتائج الدراسة الميدانية عن أن نتائج الدراسة أشرت صحة ومصداقية الدوافع الاقتصادية والاجتماعية التي حدد الباحث معالمها وحيثياتها في الدراسة النظرية من الأطروحة. فضلاً عن أن دراسة التبادل وتعميق العلاقات الاقتصادية والاجتماعية دراسة ميدانية تتوخى معرفة ايجابيات التبادل الاجتماعي في تعميق العلاقات الإنسانية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي. وقد نجح البحث إلى درجة كبيرة في التعرف على اثر التبادل في تعميق العلاقات الاقتصادية والاجتماعية.

ولـم تكتـف الدراسـة الميدانيـة بفحـص الـدوافع الاقتصـادية والاجتماعيـة واثـر التبـادل فـي تعميـق العلاقـات الإنسـانية فحسـب وإنمـا ذهبـت إلـى ابعد من ذلك حيث اختبرت الفرضيات المشتقة من الدراسات السابقة للتأكد من مصداقيتها فقبلت الدراسة بعض هذه الفرضيات ورفضت بعضها الآخر. وبعد إنهاء اختبار ومناقشة الفرضيات باسـتخدام أسـاليب التحليـل الإحصـائي فـي الاختبـار والرجـوع إلـى الدراسـات السـابقة لغرض المقارنـة بين نتـائج الدراسـة الحاليـة ونتـائج الدراسـات السـابقة توصـل الباحث إلى مجموعة من الأفكار والحقائق العلمية التي تسلط الأضواء على دور التبادل في تعميق العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، والذي هو موضوع الأطروحة الأساسي، هذه الأفكار والحقائق اعتمد عليها الباحث في التوصل إلى التوصيات والمقترحات التي من شأنها أن تُفعل دور التبادل الاجتماعي في تعميق العلاقات الإنسانية. وهنا تتوضـح أهميـة الموضـوع أي أهميـة التبـادل الاجتمـاعي فـي إرسـاء علاقـات إنسـانية سليمة بين الأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية.

الفصل الاول

الأطر المدخلية للبحث

١- مشكلة البحث.

٢- اهداف البحث.

٣- الاهمية النظرية والتطبيقية للبحث.

٤- الاطر النظرية والمنهجية للبحث.

١- مشكلة البحث *Research Problem:-*

يعالج بحث التبادل وأثره في توثيق العلاقات الاجتماعية موضوعاً في غاية الأهمية وهو ضعف العلاقات الاجتماعية بين الناس والناجم عن اختلال التوازن بين ما يقدمونه للمجتمع أو للإفراد والجماعات وما يأخذونه من هذه الجهات من حقوق وامتيازات.

فعندما تختل كفة الموازنة بين ما يقدمه الفرد للجماعة مثلاً وما يأخذه منها فإن كفة الموازنة بين الأخذ والعطاء تتعرض إلى الاختلال وعدم التوازن، فيؤدي ذلك إلى ضعف أو قطع العلاقات الاجتماعية بين الجهات المعنية، بينما إذا تعادلت كفة الأخذ مع كفة العطاء بين شخصين أو جماعتين أو مؤسستين فإن هذا يؤدي إلى قوة العلاقات وتعميقها[١]، لذا فالمشكلة التي يعالجها البحث هي كيف أن المرء يكون علاقات وطيدة مع الآخرين عن طريق الأخذ بعين الاعتبار ما يقدمه لهم من حقوق وامتيازات وما يأخذه منهم من حقوق وامتيازات.

٢- أهداف البحث *Research Objectives:-*

يهدف البحث إلى تحقيق عدد من الأهداف التي يتوخاها الباحث وهي ما يلي:-

---

[١] **الحسن، احسان محمد، النظريات الاجتماعية المعاصرة، مطبعة الرسائل، بغداد، ٢٠٠٥، ص ١٩١.**

١- التعرف على القوى والعوامل المادية وغير المادية التي تسبب قوة العلاقات الاجتماعية وتعميقها ومن هذه العوامل والقوى التبادل في الهدايا والأشياء المادية وغير المادية.

٢- التعرف على القوى والعوامل المادية وغير المادية التي تعكر صفو العلاقات الاجتماعية والتي تكمن في العمليات التبادلية التي تحدث بين الأفراد والجماعات.

٣- الربط بين العمليات التبادلية وتقوية أو إضعاف العلاقات الاجتماعية.

٤- اخضاع العديد من الفرضيات التبادلية إلى التجريب العلمي للتأكد من درجة صحتها ومصداقيتها.

٥- فحص الفرضيات التبادلية وإخضاعها للتجريب العلمي الميداني يساعد على تنمية الدراسات التبادلية الخاصة بالموضوعات الاجتماعية الاقتصادية. وهذا ما يساعد على توسيع المعرفة العلمية المتخصصة وتراكمها عن طريق تطوير العلم في اختصاص من الاختصاصات الخاصة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

٣- الأهمية النظرية والتطبيقية للبحث:

Theoretical and Applied Importance of Research

تكمن الأهمية النظرية للبحث في جمع معلومات وحقائق نظرية عن موضوع الهدية وعلاقتها بالتبادل الاجتماعي حيث أن تبادل الهدايا بين الناس يعمق ويوثق العلاقة الاجتماعية بينهم[١]. فضلاً عن أهمية البحث في إرساء أسس نظرية أكاديمية تتعلق بالسلوك البشري والعلاقات الإنسانية واثر الهدية فيهما. ومثل هذه المعلومات يمكن أن تتراكم وتصبح قاعدة للمعلومات يمكن استخدامها وتطبيقها على السلوك والعلاقات الإنسانية وربطها بالهدية باعتبارات الأخيرة هي عامل من عوامل تعميق وتطوير العلاقات الاجتماعية الايجابية بين الناس.

---

(1) Mauss, Marcel. The Gift, translated by .I cunnison . New York , the free press.1964p. 16.

أما الأهمية التطبيقية للبحث فهي تطبيق المعلومات النظرية الخاصة بالتبادل والعلاقات الاجتماعية والسلوك البشري من اجل تمويل العلاقات عن طريق الهدية والتهادي في علاقات سلبية أو هامشية إلى علاقات ايجابية فاعلة. وإذا ما تحولت العلاقات الاجتماعية إلى علاقات عميقة ومتطورة فإن هذا يلعب دوراً فاعلاً في وحدة وتضامن المؤسسات البنيوية للمجتمع، وهذا ما يحقق وحدة المجتمع وتضامنه. علماً بأن وحدة المجتمع تمكنه من تحقيق أهدافه الرئيسية، بينما فرقة وانقسام المجتمع لا يمكنه من تحقيق ابسط أهدافه. لذا يمكن تقوية المجتمع ومؤسساته عن طريق توطيد العلاقات الاجتماعية بين أبنائه، وأن الهدية تعد من بين إحدى الوسائل والسبل التي تساعد على تنمية العلاقات الاجتماعية.

٤- الأطر النظرية والمنهجية للبحث:

Theoretical and Methodological frame-Work of the Research

يستعيين بحث التبادل وأثره في توثيق العلاقات الاجتماعية بنظرية التبادل الاجتماعي للبحث. وهذه النظرية تعتقد بأن الحياة الاجتماعية التي نعيش فيها ما هي إلا عملية إخذ وعطاء بين شخصين أو جماعتين أو مجتمعين، جماعة تعطي وجماعة تأخذ[١].

والأخذ والعطاء قد يدور حول الهدايا التي قد تكون مادية أو اعتبارية. فإذا توازنت كفتي الأخذ والعطاء بين الشخصين أو الجماعتين أو المجتمعين فإن العلاقة تنمو وتستمر وتتعمق.

أما إذا اختل التوازن بين كفتي الأخذ والعطاء أي أن جهة تعطي الهدية إلى الجهة الأخرى والجهة الأخيرة لا ترد هذه الهدية إلى الطرف الأول، وهذا يسبب اضطراب أو قطع العلاقة بين الجهتين لان جهة قدمت الهدية إلى الجهة الأخرى والجهة الأخرى لم ترد هذه الهدية. الأمر الذي يعكر العلاقة الإنسانية بين الطرفين

---

(1) Thibout, J. and H. Kelley, Social Pychology of Groups, New York , John Wiley and sons 1969 pp. 19-20.

أو الجهتين. اعتمد البحث على هذه النظرية في تفسير ظاهرة الهدية والتهادي بين الناس.

أما الاطر المنهجية التي استخدمتها الدراسة أو البحث فهي أن الدراسة استخدمت ثلاثة مناهج علمية في جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها وتنظيرها. وهذه المناهج الثلاثة المستخدمة في البحث هي المنهج المقارن ومنهج المسح الميداني ومنهج الملاحظة والملاحظة بالمشاركة، واستخدام هذه المناهج الثلاثة مكن الباحث من جمع كافة المعلومات والبيانات واستخدامها في الدراسة والتي أرفدت الدراسة بثروة من المعلومات النظرية والميدانية التي ساعدت على النجاح في اكمال الدراسة واستنتاج النتائج النهائية الخاصة بها وتشخيص المشكلات التي تعتري عملية التبادل الاجتماعي ومعالجتها معالجة عملية إجرائية.

محتويات البحث *Scope of Research :*

يتكون البحث من قسمين رئيسيين هما القسم النظري الذي يتكون من ستة فصول وهي الأطر المدخلية للبحث، وتحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية مع الدراسات السابقة المشابهة للدراسة الحالية، وفصل عمليات التبادل الاجتماعي مع اشارة خاصة إلى الهدية والتهادي في ضوء الانثروبولوجيا الاجتماعية، وفصل اثر الدوافع الاقتصادية في التبادل، وفصل اثر الدوافع الاجتماعية في التبادل، واخيراً فصل التبادل وتعميق العلاقات الاقتصادية والاجتماعية.

أما القسم الثاني من البحث فهو الدراسة الميدانية التي تتكون هي الأخرى من خمسة فصول هي الفصل السابع الذي يدور حول الإطار النظري والمنهجي للدراسة مع تحديد الفرضيات المطلوب اختبارها في الدراسة الميدانية. والفصل الثامن الذي يأخذ عنوان البيانات الأساسية عن وحدات العينة، وهي البيانات الاجتماعية والبيانات الاقتصادية والبيانات الثقافية والتربوية. أما الفصل التاسع فيتناول بالدراسة والتحليل اثر الدوافع الاقتصادية والاجتماعية في التبادل الاجتماعي كما اشرتها نتائج لدراسة الميدانية، بينا يأخذ الفصل العاشر عنوان التبادل وتعميق العلاقات الاقتصادية والاجتماعية كما أشرته نتائج الدراسة الميدانية. واخيراً هناك الفصل

الحادي عشر الذي يدرس اختبار الفرضيات والتوصيات التي من شأنها أن تعمق العلاقات الإنسانية بين الأفراد والجماعات من خلال التبادل في الهدايا، وأخيرها الخلاصة باللغة العربية والمصادر العربية والمصادر الأجنبية والمستخلص باللغة الإنكليزية Abstract .

.....

.....

المبحث الأول

تحديد مفاهيم الدراسة

أولاً- تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية:

هناك عوامل عديدة تدفع الباحث أو العالم إلى تخصيص مبحث أو فصل إلى المفاهيم والمصطلحات العلمية، ولعل من أهم العوامل التي تدفع الباحث إلى تخصيص مثل هذا المبحث أو الفصل هو أن الباحث لا يستطيع فهم البحث أو الدراسة أو الأطروحة من حيث المعنى والمضمون دون فهمه واستيعابه للمفاهيم والمصطلحات العلمية الفنية حيث أن لكل علم أو اختصاص مفاهيمه ومصطلحاته العلمية[١]. وإذا ما استوعب ماهية هذه المفاهيم والمصطلحات فانه يستطيع فهم الدراسة أو البحث برمته. والعامل الآخر لتخصيص بحث للمفاهيم هو أن الباحثين الاجتماعيين يختلفون بعضهم عن بعض في المعاني والدلالات التي ينسبونها للمفهومات أو المصطلحات. والبحث الحالي يحاول أن ينسب المفاهيم إلى عدد من العلماء والمختصين حيث أن المفهوم الذي يعطيه العالم أو الباحث إنما يأتي من النظرية الاجتماعية أو الانثروبولوجية التي يؤمن بها[٢]. والبحث هذا سوف يعطي عدداً من المفاهيم العلمية لكل مصطلح ثم يشتق مفهوماً إجرائياً يوفق بين المفاهيم كافة ويطبق المفهوم على عنوان الرسالة الحالية.

وهناك عامل آخر للاهتمام بالمفاهيم العلمية ذلك هو أن المفهوم يعطي معلومات عن التصورات العلمية التي مرَّ بها المفهوم عبر الزمن ويقتفي هذه التطورات على نحو علمي فاعل لكي يعرف القارئ كيف بدأ المختصون بتعريف المفهوم وكيفية ظهوره ونموه في ظروف مختلفة إلى أن وصل المفهوم من حيث المعنى إلى ما هو عليه الآن[٣].

---

(1) Moser, C.A. Survey, Methods in Social Investigation, London, Heinemann, 1961, p. 20.

(٢) الحسن، احسان محمد، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٦، ص ٤١.

(٣) المصدر السابق، ص ٤٢-٤٣.

.....

.....

فضلاً عن أهمية مبحث المفاهيم لربط المفاهيم سوية وتكوين الفرضية أو النظرية الاجتماعية التي تعتمد عليها الدراسة حيث أن المفاهيم كما يخبرنا العالم فردرك تونيس في كتابه المجتمع المحلي والمجتمع التعاقدي بأن المفاهيم العلمية هي بمثابة المفاتيح الرئيسة التي تساعدنا على بناء النظرية الاجتماعية التي نعتمد عليها في بناء الهيكل النظري للأطروحة.

وأخيراً هناك عامل اللجوء إلى ذكر مفاهيم عديدة أو معان عديدة ودلالات للمفهوم الواحد ثم التوفيق بينها من اجل استنباط أو استنتاج تعريف إجرائي يوفق بين المفاهيم المطروحة كافة ويطبقها على موضوع الدراسة المزمع اجراؤه[١].

بعد هذه المقدمة عن أهمية المفاهيم للأطروحة علينا تحديد ماهية المفاهيم التي سوف نركز عليها في هذا الفصل وهذه المفاهيم على النحو الآتي:

التبادل، العلاقات، العلاقات الاقتصادية، الدوافع، الهدية والتهادي.

والآن علينا دراسة هذه المفاهيم مفصلاً.

أولاً- التبادل (*Exchange*):

هناك مفاهيم عديدة لمصطلح التبادل ذكرها علماء نظرية التبادل الاجتماعي، النظرية التي اهتمت بالتبادل أكثر مما اهتمت بأي موضوع آخر. وقد نشأت نظرية التبادل الاجتماعي كنظرية اجتماعية من نظريات التبادل الاجتماعي ومن نظريات علم الاجتماع المعاصر في الخمسينات من القرن السابق[٢]. بَيدَ أن نظرية التبادل الاجتماعي لم تكن أولى النظريات التي تناولت هذا الموضوع بل أن هناك بعض المنظرين أمثال العالم الانثروبولوجي الفرنسي مارسيل موس ***(Marcel Mauss)*** قد ألف كتاباً بعنوان الهدية ***The Gift*** تناول فيه موضوع التبادل في سياق حديثه عن تبادل الهدايا بين الأصدقاء والأحبة والأخوان والاقارب[٣]، وعرف التبادل على انه

---

(1) Black, C.A. Modern Issues in Social Research, New York, John Wiliey and Sons, 1990, p. 37.

(2) Coser, Lewis.A. Masters of Socialogical Thought, New York, Harcourt Brace, 1987, p. 572.

(3) Mauss, Marcel, The Gift, Trance.I. Cunnison, New York, The free Press, 1954, p. 11.

.....

.....

حالة اجتماعية اولية يقوم فيها الفرد بإعطاء شيء ذو أهمية اقتصادية إلى شخص آخر. وهذان الشخصان تربطهما علاقات حميمة والا لما بدأ احدهما بإعطاء شيء مادي ثمين إلى الشخص الآخر والشخص الأخير قد قبلها وارجع قيمتها أو ثمنها إلى الشخص الذي قدمها. وهذه العملية يطلق عليها علماء الانثروبولوجيا وعلى رأسهم مارسيل موس بالتبادل[١]. اذن التبادل هو عملية اخذ وعطاء بين شخصين أو جماعتين أو مجتمعين، والتبادل هذا إنما يعزز ويدعم العلاقات الإنسانية بين إطراف هذه العلاقة التبادلية[٢].

وقد عرف عالم الاجتماع الفرنسي تي. ثيبوت (***T. Thiabut***) التبادل في كتابه الموسوم علم النفس الاجتماعي للجماعات الذي ألفه بالمشاركة مع عالم الاجتماع البريطاني اج كيلي (***H. Kelley***) بالقول أن التبادل هو عملية اجتماعية مبنية على الأخذ والعطاء بين شخصين وجماعتين، وعملية الأخذ والعطاء إنما هي عملية تبادلية تسهم في تعزيز العلاقات الإنسانية وتقويتها وإسناد أسسها البنيوية[٣]. أما جورج هومنز العالم الانثروبولوجي الامريكي وعالم الاجتماع في آن واحد فقد كان من أقطاب نظرية التبادل الاجتماعي حيث كتب عن التبادل كثيراً في كتابه الموسوم الجماعات الاجتماعية، وفي كتابه الآخر الجماعات الاجتماعية وأشكالها الأولية. في هذا الكتاب يعرف جورج هومنز التبادل بأنه عملية تفاعلية تقع بين شخصين كل شخص يقدم شيئاً للشخص الآخر وعندما يستلم ذلك الشيء يرجع قيمته أو اكثر من قيمته إلى الشخص الآخر. وهذا السلوك إنما يقوي العلاقات ويبني اسس الجماعات ويزيل الخلافات والأحقاد والشكوك بين الأفراد[٤].

وهناك تعريف آخر للتبادل ذكره العالم بيتر بلاو في كتابه "القوة والتبادل في الحياة الاجتماعية". في هذا الكتاب يعرف بيتر بلاو التبادل بأنه سلوك مبني على

---

(1) Mauss, Marcel, The Gift, Trance.I. Cunnison, New York, The free Press, 1954, p. 43.

(2) Ibid, p. 45.

(3) Thibaut. J. and H. Kelley, Social Psychology of Groups, New York, John Wiley and Sons, 1959, p. 15.

(4) Homans, G. Social Behavior: Its Elementary Forms, Routledge and Kegan Paul, London, 1959, p. 317.

.....

.....

الأخذ والعطاء والفعل ورد الفعل والحقوق والواجبات بين شخصين متحابين وتربطهما علاقة حميمة لا تكون عادة مبنية على المصالح المادية فحسب بل تكون مبنية ايضاً على العلاقات الاعتبارية والأخلاقية والمثالية والقيمية[١] كما في حالة العلاقة التبادلية بين الام وابنها فالأم تقدم كل ما تملك لابنها لا من اجل مصلحة مادية ولكن من اجل علاقة أخلاقية قيمية مثالية لا تقاس بالمادة، بل تقاس بالاعتبارات الأخلاقية والإنسانية[٢]. كذلك العلاقة بين المقاتل في القوات المسلحة والوطن أنها علاقة مبنية على التبادل الإنساني وليس المادي، فالمقاتل في القوات المسلحة يقدم اثمن ما يملك لوطنه عند الصعوبات والشدائد، وهذا الشيء الثمين الذي يقدمه لوطنه هو روحه التي لا يوجد شيء أغلى منها دون أن يحصل مقابل ذلك على أي شيء. وما يعطيه الوطن للمقاتل مهما كان ذلك العطاء لا يقابل ما قدمه وما يقدمه المقاتل لوطنه، إذن العلاقة التبادلية بين المقاتل والوطن إنما هي علاقة تبادلية إنسانية لا تخضع للمقاييس والاعتبارات المادية بل تخضع للمقاييس الاخلاقية والوطنية والقيمية.

مما ذكر أعلاه من تعريفات للتبادل نستطيع أن نشتق تعريفاً إجرائياً يوحد ويجمع بين هذه التعاريف ويطبق التعريف على موضوع الأطروحة ذلك هو التبادل وأثره في توثيق العلاقات الاجتماعية وهذا التعريف هو أن التبادل عملية اجتماعية أولية تحدث بين شخصين أو مجتمعين شخص يعطي وشخص يأخذ، إلا أن الأخذ والعطاء بين الشخصين ينبغي أن يكون متكافئاً لكي تدوم العلاقة وتتنصر وتنمو وتتحقق ويحقق إطرافها الغايات التي يريدون تحقيقها.

ثانياً- العلاقات (*Relations*):

---

(1) Blau, P. Exchange and Power in Social Life, John Wiley and Sons, New York, 1964, p. 4.

(2) Ibid, p. 25.

.....

.....

العلاقات هي الصلات أو التفاعلات التي تربط الأفراد بعضهم ببعض والتي تحقق أهدافهم وطموحاتهم الذاتية والمجتمعية[١]. وهناك من عرف العلاقة بأنها تفاعل أو اتصال بين شخصين أو أكثر يحتلون مراكز اجتماعية متساوية أو مختلفة وذلك من اجل تحقيق مصالح وأهداف معينة[٢]. وهناك آخرون عرفوا العلاقات بأنها أنموذج التفاعلات التي تقع بين الأفراد والتي يكون غرضها الأساسي إشباع الحاجات وتحقيق الطموحات سواء كانت مادية أم اعتبارية[٣]. واخيراً هناك من قال أن العلاقات هي ضرب من ضروب التفاعلات الاجتماعية التي تقع بين الناس والتي تهدف إلى توثيق الصلات بينهم وتحقيق الأهداف التي يصبون إلى تحقيقها بعيداً عن الإخطار والملابسات التي قد تعتري العلاقات الإنسانية[٤].

لو أخذنا تعريفاً واحداً للعلاقات الاجتماعية كالتعريف الذي ذكره العالم رادكلف بروان في كتابه الموسوم "البناء والوظيفة في المجتمع البدائي" حيث قال أن البناء الاجتماعي للمجتمع البدائي هو تعبير واضح عن العلاقات الإنسانية التي تربط إفراده، فالعلاقات تقوم على التفاعلات بين الناس وتأخذ سياقات مختلفة منها الدائمي ومنها المؤقت ومنها العدائي ومنها السلمي ومنها التعاوني ومنها التنافسي، والعلاقات بين الأفراد لا يمكن أن تقوم وتستقر إلا في حالة إشغال هؤلاء الأفراد ادواراً مختلفة. إذن العلاقات كما يقول هذا العالم الانثروبولوجي البريطاني تقوم على أربعة شروط أساسية هي:-

١- ادوار اجتماعية مختلفة يشغلها إطراف العلاقة الاجتماعية.

٢- استعمال مجموعة رموز سلوكية وكلامية بين الأشخاص المتفاعلين.

٣- حدوث الاتصال والتفاعل بين الأفراد والمبني على المصالح المشتركة والأهداف المتبادلة[٥].

---

[١] منهايم، كارل، علم الاجتماع النظري، ترجمة الدكتور احسان محمد الحسن، مطبعة التعليم العالي، ١٩٩٣، ص ٥٧.

[2] Ginsberg. M, Sociology, London, Oxford University Press, 1970, p. 7.

[3] Sportt. M, Sociology, London, Longman, 1971, p. 3.

[4] Ibid, p. 9.

[٥] الحسن، احسان محمد، علم الاجتماع: دراسة تحليلية، مطبعة الجامعة، ١٩٨٨، ص ٢٣.

.....

.....

٤- واسطة الاتصال أو العلاقة والتي قد تكون واسطة شفهية كاستعمال اللغة أو واسطة رمزية كاستعمال الإشارات والرموز أو واسطة تتعلق بالكتابة[١]. وهنا تتم العلاقة الإنسانية بين الأشخاص المتفاعلين والعلاقات لا تكون على نمط واحد فقط كأن تكون علاقات أولية أو علاقات ثانوية كما يخبرنا العالم كارل مانهايم في كتابه الموسوم علم الاجتماع النظري[٢].

أما العالم هوب هوس الذي هو عالم اجتماع وانثروبولوجي بريطاني فقد صنف العلاقات إلى علاقات عامودية وعلاقات افقية وعلاقات رسمية وعلاقات غير رسمية، وقد أيد البروفيسور كينزبيرك[٣] ***(M.Ginsberg)***. هذا النمط من التقسيم للعلاقات. أما العالم جورج زيميل فقد صنف العلاقات في كتابه الموسوم علم الاجتماع الشكلي بالعلاقات المركزية، والعلاقات الموضوعية، والعلاقات الذاتية، والعلاقات الرئاسية، والعلاقات المرؤوسية، والعلاقات السلبية، والعلاقات الايجابية[٤]. ومهما يكن من امر فإن لهذه العلاقات التي تكلم عنها جورج زيميل شكلها ومضمونها الذين ينطويان على طبيعتها، فالشكل هو طبيعة العلاقة القائمة بين الاشخاص في النظم والمؤسسات والمضمون هو الدافع النفسي والاجتماعي لهذه العلاقات[٥].

وللعلاقات كما يخبرنا العالم مظفر شريف في كتابه علم النفس الاجتماعي أسباب ونتائج فمن أسباب العلاقات أي الدوافع التي تقود الأفراد إلى تكوينها الأسباب الاقتصادية والأسباب السياسية والأسباب الدينية والأسباب الأسرية والأسباب العسكرية... الخ[٦]. وكما أن للعلاقات أسبابها فإن لها نتائجها كما يقول مظفر شريف ونتائجها قد تكون سلبية أو ايجابية فاذا كانت نتائج العلاقات ايجابية

---

[١] **المصدر نفسه، ص ٢٥.**

[2] **Manheim, Karl, Systematic Sociology, London, London University Press, 1964, p. 62.**

[3] **Hob Hosse, L.T, Social Development, London, The Lane Press, 1952, p. 81.**

[4] **Simmel G. Formal Sociology, London, Thames, Press, p. 57.**

[5] **Ibid, p. 58.**

[6] **Sherif. M. Outline of Social Psychology, New York, The Free Press, 1964, p. 228.**

.....

.....

فإن هذا يقود إلى وحدة المؤسسة أو الجماعة التي تظهر فيها هذه العلاقة. أما إذا كانت النتائج سلبية فانها تقود إلى تفتيت وتشظي الجماعة وبالتالي أضعافها وتشتتها وفشلها في تحقيق أهدافها[١].

مما ذكر أعلاه من مفاهيم ومعلومات عن العلاقات نستطيع أن نشتق تعريفاً إجرائيا مفاده أن العلاقات هي تفاعلات اجتماعية بين أفراد وجماعات تهدف إلى تحقيق غايات الأفراد الذين يكونون مثل هذه العلاقات. علماً أن طبيعة العلاقات التي تقوم في الجماعة هي أساس وحدة الجماعة أو تفككها وضعفها وانهيارها.

ثالثاً- العلاقات الاقتصادية (*Economic Relations*):

هناك تعاريف عديدة للعلاقات الاقتصادية أهمها التعريف الذي جاء به كارل ماركس وقد ورد في كتابة رأس المال إذ يقول أن العلاقات الاقتصادية هي نمط من علاقات الإنتاج، وعلاقات الإنتاج هي الصلات التي تربط العمال بأرباب العمل والتي تكون علاقات غير متكافئة إذ إن أرباب العمل يمتلكون وسائل الإنتاج بينما العمال لا يمتلكون أي شيء سوى الجهود البشرية التي يبيعونها في سوق العمل بأجور زهيدة[٢]. وفائض القيمة هو الفرق بين ما يحصل عليه العامل وما يستحقه فعلاً من هذه الأجور لقاء العمل الذي يقدمه لرب العمل. لذا فالعلاقات الاقتصادية بالنسبة لماركس هي علاقات الإنتاج، أي العلاقات غير المتكافئة بين ارباب العمل والعمال[٣]. أما جيرمي بينثم فيعرف العلاقات الاقتصادية بالعلاقات التي تقع بين الأفراد والتي تعتمد على المنفعة التي يجنيها إطراف العلاقة بعد قيامهم بها. علماً أن جيرمي بينثم يعتمد مبدأ الحصول على اكبر كمية من السعادة لأكبر عدد من الناس لكي تكون العلاقة فاعلة وايجابية[٤].بينما إذا كانت العلاقة تجلب البؤس لأكبر عدد ممكن من الناس فأنها علاقة تضر بالمجتمع ولا يمكن أن تدوم لأنها تقف ضد مبدأ

---

(1) Ibid; p. 230.
(2) Marx. K. Capital, Vol. 111, Moscow, Progress Publishers, 1977, p. 232.
(3) Ibid, p. 233.
(4) Bentham. J., The Principle of Utility, London, 1941, p. 66.

.....

.....

المنفعة الذي جاء به بينثم والذي ينص على أن العلاقة الاقتصادية تكون نافعة ومثمرة وأخلاقية إذا جلبت اكبر كمية من السعادة لأكبر عدد من الناس. أما إذا كانت العلاقة الاقتصادية لا تجلب مثل هذه السعادة للناس أي يكون مردودها الاقتصادي ضعيفاً فانها علاقة لا يمكن أن تدوم في المجتمع.

أما العلاقات الاقتصادية التي يعرفها اميل دوركهايم في كتابه تقسيم العمل فتنص على إنها نمط من أنماط التفاعلات الاجتماعية ذات المردود الاقتصادي والتي تعتمد على نظام تقسيم العمل أو لا تعتمد، فإذا كانت معتمدة على نظام تقسيم العمل فأنها تكون علاقة عضوية أي علاقة قائمة على التخصص في العمل وهذا التخصص يجلب الفوائد الاقتصادية للناس ويؤدي إلى زيادة الإنتاج وتوفر السلع في الأسواق مع هبوط أسعارها وقدرة الناس على شرائها[١]. اما إذا كانت العلاقة الاقتصادية مبنية على التضامن الميكانيكي أي مبنية على عدم التخصص في العمل فإن الإنتاجية تكون قليلة والأرباح محدودة ودرجة تقدم المجتمع قاصرة[٢]. وهنا تكون العلاقة الاقتصادية في المجتمع الميكانيكي وكما يراها المتخصص علاقة ليست فاعلة ولا مميزة. بينما إذا كانت العلاقة الإنسانية مبنية على التضامن العضوي أي على التخصص في العمل وتقسيم العمل للعمال فإن العلاقة تكون مجزية أي أن مردوداتها تكون اكثر من تكاليفها. وهنا يعم الرخاء الاقتصادي وتنتشر الرفاهية المادية بين الناس، وينزع الناس إلى المزيد من تقسيم العمل والعلاقات الاقتصادية القائمة على التضامن العضوي[٣].

مما ذكر أعلاه من تعاريف عن العلاقات الاقتصادية نستطيع ذكر تعريف إجرائي مفاده بأن العلاقات الاقتصادية التي تربط بين الناس والتي يتمخض عنها الرفاه الاقتصادي والسعادة والاستقرار تكون علاقة قائمة على أمور عديدة أهمها مبدأ تقسيم العمل والتخصص فيه ومبدأ العمل وفقاً لزيادة المردودات الاقتصادية على التكاليف أي أن المدخلات الاقتصادية تكون اقل من المخرجات، وهذا يساعد على

---

(1) Durkheim, Emile, Social Division of Labour, New York, 1952, p. 321.
(2) Ibid, p. 329.
(3) Ibid, p. 240.

.....

.....

استمرار الإنتاج واستمرار العلاقة الاقتصادية لأنها علاقة قائمة على العقلانية وزيادة الكفاءة الإنتاجية. وجميع هذه المتغيرات تؤثر في العلاقات الاقتصادية تأثيراً ايجابياً إذ تعطيها زخمها وقدرتها على تحقيق الأهداف المتوخاة سواء كانت هذه الأهداف اقتصادية أم إنسانية.

رابعاً- الهدية والتهادي *The Gift:*

هناك تعاريف عديدة للهدية والتهادي ذكرها علماء الانثروبولوجيا وعلماء الاجتماع ويمكن في هذا المجال ذكر بعض هذه التعاريف فالهدية كما يعرفها العالم الانثروبولوجي مالينوفسكي في كتابه الموسوم "ديناميكية التغير الحضاري" بأنها هبة مادية وغير مادية يمنحها شخص ما إلى شخص آخر لسبب من الأسباب قد يكون توثيق الصلات والعلاقات أو رد جميل إلى شخص قام بفعل ايجابي فيما بعد[١]. أما مارسيل موس فيعرف الهدية في كتابه (الهدية) بأنها شيء مادي أو معنوي يحصل عليه فرد ما لسبب من الأسباب، غير أن أعطاء الهدية تعتمد على رغبة الشخص المعطي للهدية بتكوين علاقة عميقة مع الشخص الذي قدمت له الهدية[٢]. علماً أن الهدية تعمق الصلات الإنسانية بين الأفراد وفي بعض الأحيان تكون سبباً من أسباب قطع العلاقات إذا كان هناك ثمة اختلال في التوازن بين الهدية المقدمة والهدية المردة إلى الشخص الذي قدم الهدية أو الذي بدأ بتقديم الهدية[٣]. أما تعريف ريموند فيرث للهدية في كتابه الموسوم نحن سكان جزيرة تيكوبيا فيتحدث عن الهدايا التي تقدم في مناسبات الأفراح والمآتم بين سكان الجزيرة فيقول بأن الهدية هي هبة أو عرض ***(Offer)*** يمنحه شخص معين إلى شخص آخر وهذا المنح إنما يعتمد على أسباب عديدة منها الرغبة في التقرب إلى الشخص الذي عرضت له الهدية أو الرغبة في الحصول على مكاسب مادية أو غير مادية منه أو الرغبة في تبادل

---

(1) Malinowskie, B. The Dynamics of Cultural Change, New Itaren, 1949, pp. 30-32.

(2) Macel, Mauss. The Gift, p. 41.

(3) Ibid, p. 43.

.....

.....

النساء بين الشخصين أي الشخص الذي قدم الهدية والشخص الذي اخذ الهدية[١]. علماً أن الهدية لها وظائف اجتماعية مهمة لعل أهمها تعميق العلاقات وبالتالي تحقيق التماسك والتضامن الاجتماعي والتوصل إلى حالة قوة المجتمع لكي يكون قادراً على تحقيق أهدافه القريبة والبعيدة. أن مردودات الهدية كما يقول ريموند فيرث في كتابه نحن سكان جزيرة تيكوبيا هي أكثر من تكاليفها أي أنها تجلب الفوائد والأرباح للمانح أكثر مما تحمله من نفقات وتكاليف وخسائر[٢]. لهذا يكون الميل بين سكان هذه الجزيرة (سكان جزيرة تيكوبيا) هو أعطاء الهدايا في إثناء المواسم الدينية وفي إثناء المناسبات الخاصة والعامة كمناسبات الأفراح ولاسيما الزواج ومناسبات المآتم كالوفاة مثلاً. وصاحب الهدية يتوقع أن ترجع له هديته من الشخص الذي قدمها له أو ترجع له إضعاف قيمة الهدية. غير أن عدم التوازن في قيمة الهدية أو الهدايا الممنوحة ينتج في ضعف العلاقات بين الناس الذين يتعاملون بالهدايا[٣]. فإذا كانت الهدية الممنوحة اكبر من الهدية التي حصل عليها الشخص المانح فإن الشخص الأخير لا يتردد عن إضعاف العلاقات مع الشخص الذي اخذ الهدية واعطى مقابلها هدية اصغر أو هدية ليست ذات قيمة واضحة كما في حالة الهدية التي أعطاها للشخص الاول. من هذه التعاريف الثلاثة للهدية نستطيع أن نشتق تعريفاً إجرائيا للهدية مفاده : بأن الهدية هي شيء مادي أو غير مادي يعطيه شخص إلى شخص آخر لغرض معين وهذا الغرض يساور الشخص المانح للهدية حيث أن المانح يتوقع من الممنوح رده للهدية أي الحصول على هدية مقابل هديته أي تبادل الهدايا ***(Exchange of Gifts)***.

أما التهادي ***(Taking and Giving of Gifts)*** فهي عملية تبادلية بين شخصين أو مؤسستين أو جماعتين كل شخص أو كل جماعة تقدم هدية إلى

---

(1) Ibid, p. 49.
(2) Firth, Raymond, We Tikopia, London, The Longman, 1958, p. 23.
(3) Ibid: d., p. 25.

.....

.....

الشخص الآخر وتستلم هدية منه حيث أن تقديم الهدايا أو استلام الهدايا يسمى بالتهادي أي الشخص يمنح هدية وشخص يردها إلى المانح[١].

علماً أن قيمة الهدية المانحة والممنوحة ينبغي أن تكون متساوية من حيث الثمن والتكاليف لكي تستمر وتقوى وتتعزز العلاقات الإنسانية بين الطرفين. واما إذا كان هناك طرف يمنح هدية اكبر من الطرف الآخر أو يمنح هدية ولا يحصل على أي شيء لقاءها فإن هذا يسبب اختلال التوازن بين ما قدمه المانح وما قدمه الممنوح. وهذا يكون سبباً مهماً من أسباب تراجع العلاقات الإنسانية وتداعيها بين الأشخاص والجماعات. لذا في موضوع التهادي ينبغي أن ينظر كل من المانح والممنوح إلى قيمة الهدية أي ثمنها وتكاليفها وان يردها أي يرد الهدية بالقيمة نفسها أو الثمن للهدية التي حصل عليها، وإذا حدث هذا فإن العدالة الاجتماعية في الهدايا وتقديم الهدايا ستتحقق، وهنا تستمر العلاقات الإنسانية بين الأفراد والجماعات وتستطيع المجتمعات أن تحقق درجة عالية من التماسك والتضامن الاجتماعي[٢]. وبعكس ذلك لا يمكن أن تكون للمجتمعات فرصة تحقيق التضامن والتماسك لان الهدايا لم تكن متوازنة من حيث أثمانها وتكاليفها أي أن الهدية التي قدمها المانح اقل أو أعلى قيمة من الهدية التي حصل عليها من الممنوح[٣]. وهكذا تلعب الهدايا الدور المهم والفاعل في تعميق العلاقات الإنسانية بين البشر سواء كان ذلك في المجتمع البدائي أم المجتمع المتحضر. ففي جميع المجتمعات سواء كانت بدائية أم متقدمة كما يخبرنا مارسيل موس تؤدي الهدايا دورها المهم في إرساء دعائم العلاقات الإنسانية الوحيدة بين الأفراد والجماعات والمجتمعات، وعدم تقديم الهدايا من قبل الأفراد لا يمكن أن ينفع في تنمية العلاقات بين الناس. لذا تؤدي الهدية سواء كانت مادية أم اعتيادية الدور المهم والمؤثر في تعميق الصلات وفي إحداث التفاهم والتقارب والتواصل بين الناس بغض النظر عن مستوى التقدم الحضاري والنفسي

---

(1) J. Thibaut, and H. Kelley, The Social Psychology of Groups, New York, John Wiley, 1959, p. 15.

(2) J. Thibaut, and H. Kelley, The Social Psychology of Groups, New York, John Wiley, 1959, p. 25.

(3) Ibid, p. 28.

.....

.....

الذي وصله المجتمع وبغض النظر عن الخلفية الاجتماعية والطبقية التي انحدر منها الشخص.

خامساً- الدوافع الاجتماعية (*Social Motives*):

نعني بالدوافع الاجتماعية الأسباب والحوافز التي تدفع الإنسان إلى القيام بعمل ما، وهذا هو تعريف العالم روبرت مكايفر للدوافع[١]. أما تعريف وليم مكدوكل للدوافع فهو القوى والمؤثرات التي تلزم الفرد على أداء عمل معين وهذا العمل يتوافق مع نوايا الفرد ومعطيات البيئة الاجتماعية[٢]. بينما عرف هوب هوس[٣] الدوافع الاجتماعية في كتابه الموسوم التنمية الاجتماعية بأنها محرضات للسلوك الاجتماعي لها علاقة بوجود الأفراد الآخرين في المجتمع وتتوخى تحقيق إغراض اجتماعية تخدم مصالح الشخص أو الأشخاص الذين قاموا بها. أما العالم الانثروبولوجي الالماني باخوفن في كتابه الموسوم النسب الأمي فقد عرف الدوافع الاجتماعية بالعوامل التي تحفز الفرد على القيام بافعال ذات مضامين إنسانية تخدم المجتمع، وهذه الحوافز قد تثير ردود أفعال من قبل الآخرين فيحدث التفاعل بين إطراف العلاقات الإنسانية كما في حالة التفاعل بين أعضاء نسب الام وأعضاء نسب الأب لتكوين علاقات قوية بين العائلتين اللتين قد تكونا منحدرتين من قبيلتين أو عشيرتين مختلفتين[٤]، فانحدار نسب الام أو نسب الاب كما يقول باخوفن يؤدي دوره الفاعل في توازن العلاقات الإنسانية بين أهل الاب واهل الام وهذا ما يقود إلى التضامن الاجتماعي بين العشيرتين أو القبيلتين ومن ثم يتحول المجتمع الانساني من مجتمع بسيط إلى مجتمع مركب[٥]. لذا يعتقد باخوفن بأن تحول المجتمع من بسيط إلى مركب انما يعتمد على الدوافع الاجتماعية التي تدفع مجموعة أو مجاميع من الأفراد إلى تكوين

---

(1) Maclver, Robert, Society, London, The Macmillan, 1963, p. 63.
(2) Ibid, p. 65.
(3) Hob House, L.T., Social Development, London, Routlege and Kegan Paul, 1953, p. 21.
(4) Bachofen, Matrilineal Descent, London, 1941, pp. 102-104.
(5) Ibid, p. 110.

.....

.....

علاقات مصاهرة أو علاقات مبنية على الدم تكون السبب في التضامن والتكامل الاجتماعي بين الوحدات الاجتماعية.

مما ذكر اعلاه من تعريفات عن الدوافع الاجتماعية نستطيع اشتقاق تعريف اجرائي مفاده أن الدوافع الاجتماعية هي محفزات للسلوك والممارسات الاجتماعية، هذه المحفزات التي تجمع الإفراد سوية وتدفعهم إلى التفاهم والاتفاق والتكافل من اجل تحقيق المصالح والغايات الخاصة بهؤلاء الأفراد والجماعات.

سادساً- الدوافع الاقتصادية (*Economic Motives*):

يمكن تعريف الدوافع الاقتصادية بأنها مجموعة المحفزات المادية التي تدفع الإنسان أو الجماعة إلى القيام بالسلوك الاقتصادي[١]. وقد ذكر هذا التعريف عالم الاجتماع الفرنسي اميل دوركهايم في كتابه الموسوم تقسيم العمل. وهناك تعريف آخر للحوافز الاقتصادية يرجع إلى العالم ارثر لويس في كتابه الموسوم نظرية النمو الاقتصادي إذ يقول بأن الحوافز الاقتصادية هي البواعث المادية التي تحفز الإنسان على القيام بعمل مردود اقتصادي للإنسان نفسه وللمجتمع الكبير[٢]. أما العالم الاقتصادي الامريكي ساميولسن فيعرف الدوافع الاقتصادي بأنها تلك العوامل الدافعة للمجتمع على أداء العمل الاقتصادي ذات الانجاز والطبيعة الواضحة[٣].

علماً أن الدوافع الاقتصادية التي تقود الأفراد إلى العمل كثيرة ومتعددة لعل أهمها زيادة الإنتاجية وتحسين نوعية الإنتاج والخدمات وزيادة رأس المال وتراكمه مع إحراز الرفاهية الاقتصادية والحرص على ثبات قيمة العملة الوطنية من الانخفاض والتذبذب[٤]. فضلاً عن تحقيق نجاحات واضحة في مجالات التنمية والتطوير.

---

(1) Samuelson, P. Economics, New York, McGraw-Hill, 1989, p. 59.

(2) Lewis A. Theory of Economic Growth, London, George Allen and Unwin, 1959, p. 17.

(3) Samuelson, P. Economics, p.. 61

(4) Ibid, pp. 62-3.

.....

.....

لا يمكن القول أن الدوافع الاقتصادية هي المحرك الأساس للعمل الاقتصادي الناجز، دون هذه الدوافع لا يكون هناك عمل اقتصادي أو إنتاج ذو شأن كبير[١]. والدوافع الاقتصادية كما يقول ادم سميث في كتابه "ثروة الأمم تظهر عادة عند الأفراد وتحثهم على العمل المضني وبذل الجهود الحثيثة في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية التي يصبو إليها الأفراد[٢].

بعد ذلك تذهب الدوافع لاقتصادية من صعيد الفرد أو الأفراد إلى صعيد الجماعات والمجتمعات المحلية والمجتمعات الكبرى إذ أن المجتمعات تخطط من اجل عقلانية الدوافع الاقتصادية للمجتمع من دوافع غير منظمة وعفوية إلى دوافع منظمة ومخططة وعلمية بحيث يستطيع المجتمع وضعها موضع التنفيذ وذلك عن طريق وضع برامج التخطيط من اجل التنمية[٣]. وهنا تكون الدوافع الاقتصادية مبرمجة ومنظمة وذات منافع واضحة يستطيع المجتمع الاعتماد عليها في النمو والتكامل. أما إذا لم يستفد المخططون الاقتصاديون من الدوافع الاقتصادية من حيث تنظيمها أو وضعها بشكلها الصحيح فأنها تكون عبئاً ثقيلاً على المجتمع ولا يعرف كيفية الاستفادة منها أو استثمارها لخدمة عملية نمو المجتمع وتطويره[٤].

وهنا كان لزاماً على الاقتصاديين الشروع في عملية تحديد ماهية الدوافع الاقتصادية وربط الدوافع بالأهداف ووضع الآلية المناسبة بترجمة مفردات العمل إلى مفردات يمكن الاستفادة منها في عملية بناء وإعادة بناء المجتمع.

والدوافع الاقتصادية لا تكون في ميدان الاجتماع فقط بل تكون في ميدان الانثروبولوجيا ايضاً حيث أن الإنسان البدائي أو العائد من البدائية إلى التنمية والتحضر يمكن أن ينظم الدوافع الاقتصادية التي تسيطر على عقله وضميره ويهيمن عليها ويسيرها على وفق مصالحه ومصالح المجتمع الكبير. من هذه التعاريف والمعلومات عن الدوافع الاقتصادية نستطيع اشتقاق تعريف أجرائي للدوافع

---

(1) Sandford. C., Social Economics, London, Heinemann, p. 31.
(2) Smith, Adam, Wealth of Nations, London, 1950, pp. 11-13.
(3)Smith, Adam, Wealth of Nations, London, 1950, p. 15.
(4) Ibid, p. 71.

.....

.....

الاقتصادية مفاده إنها المسببات التي تحرض الإنسان على اتخاذ الفعل الاقتصادي الهادف الذي يحقق أهدافه الاقتصادية العقلانية وأهداف المجتمع الكبير بحيث تكون هناك درجة من الانسجام والتناغم بين الدوافع الاقتصادية للفرد والدوافع الاقتصادية للجماعة والمجتمع.

.....

.....

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

الدراسة الأولى:

نظام البوتلاتش:

دراسة لمارسيل موس عن بعض قبائل الهنود الحمر التي تعيش في الجزء الشمالي الغربي من امريكا. وهذه القبائل هي الكواكيوتل، الهايدا، والتسمشيان.

ويركز هذا النظام في أساسه على أن يقوم الشخص من ذوي المكانة والمركز الاجتماعي في هذه القبائل بتوزيع نوع معين من الأغطية الصوفية على الضيوف في حفل رسمي كبير. وبعد مدة من الزمن يرد الضيوف هذه الأغطية في حفل رسمي كبير ايضاً بعد إضافة إعداد أخرى كبيرة منها قد تصل إلى إضعاف ما أخذوه منه في الأصل.

وهذا التبادل الذي يتم بين أفراد المجموعة يصاحبه دائماً بعض الطقوس والشعائر. وفي هذه المجتمعات تشتمل الهدايا على نوع من الإلزام حيث يتوجب على المُهدى اليه أن يرد الهدية وبأحسن منها. والامتناع عن القيام بهذا السلوك قد يزعزع المركز الاجتماعي للشخص ويقلل من هيبته ومكانته. فهذه الطقوس تعمل على حفظ حقوق اطراف العلاقة في الأخذ والرد ولذلك فأنها تحقق الاستقرار وتدعم أواصر العلاقات داخل مجتمع القبيلة. فضلاً عن أن هذا النظام الشعائري يهدف إلى اكتساب المزيد من الشرف والسمعة الطيبة وذيوع الصيت عن طريق المنح والإعطاء والمبالغة في الرد والدليل على ذلك أن الشخص الكبير يلجأ إلى إحراق هذه الأغطية ذات القيمة الاجتماعية العالية وأحيانا أخرى قد يحرق بعض من ممتلكاته ليدلل على استهانته بالأشياء المادية ويدعو غيره من الأشخاص الذي يحضرون حفل البوتلاتش إلى مجاراته في أعماله.

.....

.....

كلما احرق أو اتلف الشخص هذه السلع المادية كلما ارتفعت مكانته في المجتمع[١].

هدف الدراسة:

محاولة أثبات أن النظم الاقتصادية في المجتمعات البدائية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنظم الاجتماعية.

نوع الدراسة: الدراسة انثروبولوجية.

المنهج المستخدم: الملاحظة بالمشاركة.

نتائج الدراسة:

١- أن نظام البوتلاتش يساعد على اشباع الحاجة التي يشعر بها الشخص للحصول على المزيد من السمعة وذيوع الصيت.

٢- البوتلاتش نظام شعائري يدخل فيه الكثير من الطقوس.

٣- ترتبط الأنظمة الاقتصادية في المجتمعات البسيطة ارتباطاً وثيقاً بالنظم الاجتماعية.

٤- أن تبادل الهدايا في البوتلاتش يتم بشكل إرادي على الرغم من وجود صفة الإلزامية فيه.

٥- أن عمليات التبادل لا تخلو من أبعاد اقتصادية.

٦- وجود مفهوم القيمة في هذه التبادلات.

٧- الحصول على المكانة الاجتماعية والهيبة تمثل أهمية للمتبادلين أكثر من الحصول على السلع المادية.

٨- أن الطقوس والشعائر التي تمارس في البوتلاتش تحافظ على الاستقرار الاجتماعي لأنها تنظم قضية الأخذ والرد وتدعم أواصر العلاقات بين القبائل.

٩- تحتل العلاقة بين السلع منزلة ثانوية بالنسبة للعلاقة بين الأشخاص.

---

[١] مارسيل موس، علم الاجتماع والانثروبولوجي، بحث في الهدايا الملزمة، ترجمة الدكتور محمد طلعت عيسى، مكتبة القاهرة الحديثة،١٩٧١ ، ، ص ١٣٢-١٣٧.

.....

.....

الدراسة الثانية:

دراسة برونسلاو مالينوفسكي عن الكولا:

الكولا نظام تبادل هدايا يمارس في جزر التروبرياند في المحيط الهادي كما يمارس في بعض جزر ماليزيا واستراليا.

والكولا نظام شعائر تتبعه بعض القبائل المالينزية التي تعيش في منطقة جزر واحدة تنتشر على شكل حلقة وتكون دائرة مغلقة للتبادل. وفي نطاق هذه الدائرة يتبادل الملاينزيون مجموعتين من السلع. مجموعة اللافا "المحار" ومجموعة الموالي "إسورة" وتسير السولافا في اتجاه عقارب الساعة بينما تسير الموالي في الاتجاه المعاكس ويتم تبادل هاتين السلعتين في كل نقطة من نقاط الدائرة ويتبع ذلك حفلات ومراسيم وطقوس وسحر. ويقوم الزائر ولاسيما إذا كان من ذوي المكانة الرفيعة بتقديم هداياه من النقود مثلاً للشخص الذي اعتاد التبادل معه ويأخذ منه في مقابل ذلك بعض الأساور التي تهدى إليه نظير هديته في هذا الحفل الرسمي الكبير الذي أقامه أهل الجزيرة. والمشتركون في عملية التبادل هذه يستلمون الأشياء لمدة من الزمن ولكنهم لا يستطيعون أن يحتفظوا بها إلى الأبد لأنه يتوجب عليهم تمريرها في خط السير المرسوم لها كما تجري العادة.

وقد يذهب الرجال في رحلات الكولا خالي الوفاض لا يحملون أي هدايا ليقدموها إلى شركائهم بل ليقدموا بذهابهم تذكرة بأن عليهم دين شرف قد آن أوان سداده. يتحقق النجاح في الكولا كما يظن من يمارسونها بأجراء طقوس سحرية لتهدئة الشريك وجعله يشعر بانه كريم يستطيع أن ينتظر. والأسس التي يقوم عليها هذا التبادل المؤجل هو أن كل هدية تقدم يجب أن تساوي الهدية المستلمة. وهذا واجب مقدم الهدية فهو الذي يجري التقديرات. ويحدث أحيانا أن يتأخر الشخص في رد الهدية المناسبة ولذلك يتوجب عليه أن يقدم بعض الهدايا الصغيرة ومن حين لآخر حتى تتاح له فرصة تقديم الهدية المناسبة. واللافت فيها ما يدل على تفكير الناس في أمور الربح والكسب والمساومة. ومع أن الكولا يصحبه أحياناً نظام

.....

.....

مقايضة تجاري ثانوي لسلع تجارية ضرورية وكذلك يصحبه تبادل هدايا وخدمات إلا أن هذا التبادل التجاري ليس هو الأساس الذي تقوم عليه الكولا.

ويميز الأهالي بين الكولا والمقايضة ولذلك يعيبون احياناً على الشخص طريقته في تبادل الكولا فيقولون انه "يقوم بالكولا كما لو كان يقوم بعملية مقايضة" فهذه العملية ليست عملية تجارية تقوم على المساومة أو إلى حساب أو تقدير قيمة الهدية. والمبدأ الآخر هو أن العرف والتقاليد تحتم على الرجل الذي يقبل هدية من شخص آخر أن يرد إلى المُهدي ما يقابل هديته ولكن لا يتعرض هذا الشخص لأي نوع من القهر أو القسر أو الضغط المادي لرد الهدية بمثلها.

ويرى مالينوفسكي أن شريك الكولا يشتري المجد كما يشتري الصداقة فشركاؤه الذين يعيشون في جزر نائية يستطيع أن يعدهم حلفاء ويتوقع منهم الحماية. فالمكاسب الاجتماعية بما فيها الحصول على الشهرة والصيت هي الاساس في هذه العملية . فالتهادي في هذه الحالة يؤكد الروابط الاجتماعية والهدايا لا تعطى اعتباطاً وانما هي تقدم لمقابلة بعض الالتزامات الاجتماعية المحددة. فتبادل الهدايا والنزول عن الثروة في هذه الجزر كثيراً ما يعبر عن سمو مركز الشخص الذي يعطي عن الشخص الذي يأخذ. فهذه المسألة أو العملية بعيدة كل البعد عن "الشيوعية البدائية" التي كان يزعم وجودها بعض العلماء[١].

هدف الدراسة:

الهدف من هذه الدراسة هو تغيير نظرة بعض الأنثروبولوجيين للاقتصاد البدائي حيث يعتقد معظمهم أن التبادل في المجتمعات البدائية يقوم أساساً على اشباع حاجات اقتصادية وانه مبني على الربح والكسب ولذلك حاول مالينوفسكي عند قيامه بهذه الدراسة أن يثبت أن روح السوق كما توجد في المجتمعات الغربية تنعدم في المجتمعات البدائية.

---

[١] علياء شكري واخرون: دراسات في علم الاجتماع الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩١، ص ٥٨-٦٠.

.....

.....

فالتبادل في المجتمعات البسيطة مكون من هدايا صغيرة الحجم ولكنها من مواد ذات قيمة عالية اجتماعياً. وهذا ما اراد مالينوفسكي أن يعرضه بأن الفوائد المادية التي يجنيها الناس في المجتمعات البدائية من عمليات التبادل لا توازي ابداً الحاجات الاجتماعية المهمة التي يطمح السكان إلى تحقيقها.

نوع الدراسة والمنهج:

دراسة انثروبولوجية اعتمدت على الملاحظة بالمشاركة.

نتائج الدراسة:

١- أن نظام الكولا ينطوي في المقام الأول على مضمون اجتماعي أساسه توطيد أواصر الصداقة والعلاقات الطيبة بين سكان تلك الجزر.

٢- أن نظام الكولا يحقق لإطراف التبادل الحصول على الصيت والسمعة نتيجة لتنازل الشخص عن بعض الأشياء ذات القيمة الرفيعة لأصدقائه.

٣- أن صور التبادل الشعائري التي تتم في جزر التروبرياند لا يوجد فيها ما يدل على تفكير الناس في الربح أو الكسب أو النفع الشخصي سواء كان للهدايا فوائد مادية أم لم يكن.

٤- أن نظام التبادل هذا يصحبه تبادل ومقايضة عادية لكثير من السلع الاستهلاكية بين سكان الجزر وهذا يعني أن التبادل الاقتصادي البحت لا ينعدم في المجتمعات البدائية.

٥- وجود توقعات اجتماعية والتزام اجتماعي في تبادل ورد الهدايا في هذه الجزر.

٦- على الرغم من بساطة هذا النظام إلا انه ينطوي في الواقع على كثير من العناصر والعلاقات المتشابكة فالمبادلة يجب أن تتم في جو يسوده الرسميات والتكلف والجد والوقار ويجب الاستعداد له بالقيام بالشعائر المختلفة لتامين الرحلة البحرية والمسافرين من مخاطر البحر.

الدراسة الثالثة:-

نظام التبادل عن قبائل التيف:

.....

.....

قام بهذه الدراسة بول بوهانان. والتيف قبائل تعيش في وسط وادي بنيو في نيجيريا الشمالية وتعتمد هذه القبائل على محصولات القوت والمعيشة من خلال ممارسة الزراعة. ولكنهم يستكملون معظم احتياجاتهم الأخرى من عدد كبير من الأسواق المجاورة التي تعرض فيها مختلف السلع.

ويميز بوهانان في مجال توزيع السلع وتبادلها عن التيف بين نمطين مختلفين يقوم احدهما على مبدأ "التبادل" بينما يقوم الثاني على فكرة "السوق" والمقصود بالتبادل هنا هو تبادل السلع الذي يتم بين الأفراد والجماعات الذين يرتبطون معاً مدة طويلة من الزمن. وبذلك يعد التبادل عاملاً من العوامل التي تؤدي إلى خلق مثل هذه العلاقات بين إطراف التبادل فوجود هذه العلاقات الاجتماعية هو اهم خاصية تميز التبادل عن طريق "السوق" ولهذه الخاصية اثر واضح في نوع المعاملات التي تقوم بين إطراف التبادل.

ويستخدم التيف كلمة "السوق" للإشارة إلى كل عمليات التبادل ما عدا التهادي وذلك لان جميع السلع والأشياء الصالحة للتبادل يمكن أن يكون لها قيمة مادية وبالتالي يمكن أن يكون لها مقابل محدد بكل دقة ما عدا الهدية التي ليس لها أي قيمة تبادلية. ولذلك كانت كل عمليات التبادل تتم بحسب مبادئ "السوق" وتتخذ شكل "البيع" و "الشراء" وهو أمر مختلف كل الاختلاف عما يحدث في تبادل الهدايا.

والواقع انه على الرغم من اتساع نطاق عمليات التبادل عند التيف وتنوع السلع الصالحة للتبادل فإن التبادل لا يتم بحسب المقارنة بين السلع. فالمواد الغذائية عند التيف يتم تبادلها تبعاً لقواعد "السوق" لأنه لا يمكن تحديد كميات الطعام التي سوف يتم تبادلها بين طرفي التبادل وإنما لابد من دخولهما في مساومات طويلة حتى يستقر الأمر على تحديد المقادير التي سوف يقدمها كل طرف مقابل الحصول على مقادير أخرى معينة من الطعام في الطرف الآخر. ويدخل في نطاق هذه الفئة من السلع الدواجن والماعز والأدوات المنزلية وبعض الآلات والمواد الخام. فقد تبيع المرأة بعض اليام "نوع من البطاطس" لكي تشتري بعض الأواني وهكذا. ففكرة البيع

.....

.....

والشراء تسيطر على هذا النوع من التبادل الذي يتم في اغلب الأحوال عن طريق المساومة والمقايضة.

وتتألف الفئة أو المجموعة الثانية من السلع والعبيد والماشية والقضبان. فالناس يقدرون العبيد والقضبان النحاسية برؤوس الماشية أو العكس وهذه السلع ترتبط ارتباطاً قوياً بمسألة المركز الاجتماعي وذيوع الصيت وحسن السمعة فعلى الرغم من أن للعبيد والقضبان النحاسية بعض القيمة الاقتصادية فإن قيمتها الاجتماعية في هذه الناحية تأتي في المحل الأول، ولذا فإن الناس حين يتبادلونها ويطلبون المزيد منها فإن الهدف الذي يكمن وراء ذلك هو البحث عن مزيد من المكانة الاجتماعية العالية.

واما الفئة الثالثة من السلع فأنها لا تتألف من سلع مادية بقدر ما تتألف من بعض الحقوق التي يتمتع بها المرء على غيره من الناس ولاسيما الحقوق في النساء والأطفال ولذا فإن معظم القيم المتعلقة بهذه العمليات يعبر عنها في حدود وألفاظ القرابة والزواج.

والملاحظ أن كثيراً من العناصر التي يعدها المجتمع الحديث على إنها أشياء أو سلع لا يمكن تبادلها في مجتمع التيف ولا تخضع لمنطق التبادل هناك وتعد الخدمات أهم هذه الأشياء لان مجتمع التيف يرى انه من غير اللائق الإشارة إليها في حدود وألفاظ التبادل. فتقديم الخدمات هناك مسألة ترتبط بالالتزامات والواجبات الخاصة بعلاقة القرابة أو بعض القيم الخلقية والكرم. ومع أنهم يتناوبون تقديم الخدمات بعضهم لبعض إلا إنهم لا يتكلمون عنها على الإطلاق بالطريقة نفسها التي يتكلمون بها عن المسائل الاقتصادية وهذا نفسه ينطبق على الأرض التي لا تخضع عندهم لعملية التبادل لان الأرض هي المظهر المكاني للتنظيم الاجتماعي كله[١].

نوع الدراسة:

---

[١] احمد ابو زيد، البناء الاجتماعي ، الجزء الثاني ، المكتب الجامعي الحديث ، ١٩٦٧ ، ص٢٣٣-٢٣٤.

.....

.....

دراسة انثروبولوجية.

المنهج المستخدم:

الملاحظة بالمشاركة.

النتائج التي توصل اليها الباحث:

١- وجود نوعين من توزيع السلع وتبادلها في مجتمع التيف احدهما يقوم على "التهادي" بينما الآخر يقوم على فكرة "السوق".

٢- يوجد طريقة مختلفة للتعامل الذي يقوم بين إطراف التبادل لكل من هذين الخطين من التبادل.

٣- أن المساومة والمقايضة تنطبق فقط على السلع التي يحكمها السوق بينما الهدايا لا تقدر بسعر ولا يحصل فيها المساومة.

الدراسة الرابعة:

دراسة سوز بري عن قبيلة السيانة:

تقطن قبيلة السيانة في مرتفعات جزيرة غينية الجديدة ودرسها سوز بري عام ١٩٥٢م. يميز السيانة حين يوزعون الأشياء الثمينة والخنازير وأدوات الزينة المصنوعة من الصدف وريش طائر الفردوس بين أعضاء الجماعات المستقلة وبين انواع من المواد الأقل قيمة من البضائع التي يتداولها الاقارب والجيران في الحياة اليومية الاعتيادية. فيطلقون على النوع الأول من التبادل اسم كَيمايي وعلى الثاني "أميايي) ويتم تقديم الـ (الكيمايي) في المناسبات التي يتم فيها تقديم الهدايا في اغلب الشعوب ذات التكنولوجيا البسيطة مثل الولادة وحفلات الزواج وحين يتوصلون إلى السلم بعد حادث قتل. كما يحدث في طقوس الحفلات الموسمية. وتعد الهدية تبادلاً بين الجماعات وليس بين الأفراد. فيقدمها ممثل عن أحدى الجهتين وتتسلم بخطاب شكر احتفالي يلقيه ممثل الجهة الأخرى. وتسجل الكمية المقدمة تسجيلاً دقيقاً. وتمثل كل مادة ثمينة برقاقة من الخيزران. فحين تقدم الهدية المقابلة تدقق المواد التي تحتوي عليها برفع رقاقة واحدة مقابل كل مادة ثمينة من كومة الخيزران.

.....

.....

ولكن المبدأ الذي يراعى داخل الجماعة هو أن المساعدة (أميايي) تقدم دون إجراء تسجيل. وتشمل المناسبات التي يكافأ بها العاملون بالطعام، أو بحصة من المحصول عند الحصاد. ويحافظ على مبدأ المقابلة بالمثل إلى حد ما، بالرأي العام الذي يحكم بالرضى أو الاستنكار على من يقدم المساعدة. ويبين (سوز بري) ايضاً أن هناك في بعض الأحيان، حسابات تجري أكثر مما يعترف به السيانة.

فهم يحصلون على ملح الطعام وهو مادة نادرة في مرتفعات غينيا الجديدة بـ "المساعدة" (أميايي) من الأصدقاء أو من شركاء تجار في القرى التي ينتج فيها. فتزور جماعة من الرجال قرية ملح الطعام مصطحبة معها الخنازير التي يذبحها مضيفهم لتقديمها طعاماً لهم. وحين يغادرون فإن هدية الوداع تكون من أقراص ملح الطعام. فكل خنزير يعود على مقدمه بقرص من ملح الطعام.

وتقرر العلاقات الاجتماعية نوع التبادل بين الجماعات. فالتبادل هنا لا يمكن أن يجري بين أشخاص يعدون أنفسهم أعضاء في جماعة تعترف بالالتزام بـ (أميايي) فهي طريقة لخلق أحلاف بين الجماعات التي من دونها ممكن أن تصبح هذه الجماعات أعداء[١].

هدف الدراسة:

يعتقد بعض العلماء الغربيين أن شعوب المجتمعات البدائية لا تفرق بين السلع الثمينة وبين السلع العادية في التبادل ولذلك حاول الباحث أن يبين هذا الفرق وايضاً ليوضح أهمية التبادل في خلق العلاقات الاجتماعية وتقويتها.

نوع الدراسة:

دراسة انثروبولوجية.

المنهج المستخدم:

الملاحظة بالمشاركة.

نتائج الدراسة:

---

[١] **لوسي مير: مقدمة في الانثروبولوجيا الاجتماعية، ترجمة شاكر سليم، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ص ٢٠٨.**

.....

.....

١- أن نوع التبادل في هذا المجتمع تقرره بالدرجة الأولى العلاقات البنائية بين الجماعات.

٢- وجود ظاهرة الكرم عند هذه الشعوب.

٣- يتم تبادل الهدايا على مستوى الجماعة وليس على مستوى الأفراد.

٤- هناك نوعان من التبادل: التبادل بالسلع الثمينة والتبادل بالسلع العادية اليومية.

٥- كل هدية يجب أن يقابلها هدية أخرى.

٦- وجود ظاهرة الإلزام في تقديم الهدايا.

المبحث الأول

النظرية الانثروبولوجية ودراسة التبادل

التبادل:

كان الاقتصاد في المجتمعات البدائية يعتمد في الوقت نفسه على الإنتاج والاستهلاك والتبادل سواء في الأسرة أم القبيلة، ولذلك كان للأسرة والقبيلة اكتفاء ذاتي حيث كانت تقريباً تحصل على كل شيء من التبادل مع الجماعات الأخرى[١].

تتميز المجتمعات البدائية بنظام اقتصادي قديم ويعرف باسم المقايضة وهذا يعني أن يقوم الشخص بتبادل سلعة لديه مع سلعة أخرى لدى شخص آخر كأن يعطي شخص لآخر كمية من القطن ليحصل في مقابلها على مقدار معين من القمح وبهذا يستطيع الفرد أن يستفيد من هذه المقايضة بإشباع حاجاته الأساسية أو غيرها من الحاجات ولكن تطور المجتمعات البشرية وازدياد عدد السكان وكثرة الحاجات الإنسانية واتساع نطاق التخصص وتقسيم العمل بين الأفراد أدى إلى خلق فائض لديهم مما جعلهم يقومون بمبادلة السلع والخدمات مع الفائض الإنتاجي لمجتمعات أخرى أو للإفراد الآخرين.

وبدخول عملية النقود تغير مفهوم المقايضة أو التبادل وتحولت العملية الاقتصادية إلى بيع وشراء بحت وأثر ذلك على العلاقات الاجتماعية الناتجة عن التبادل الاقتصادي التي كانت منتشرة بين الآخرين في المجتمعات البدائية.

التبادل في المجتمعات البدائية:

لا يخلو أي مجتمع إنساني مهما بلغت درجة تخلفه من النظم الاقتصادية فالإنسان يأكل ليعيش والإحساس بالجوع يدفعه للبحث عن الطعام. ويفضل الطعام

---

[١] الحسيني: حسن احمد، تطور النقود في ضوء الشريعة الإسلامية مع العناية بالنقود الكتابية، بيروت، ص ١٩.

توفر عوامل أخرى ليستمر الإنسان حياً[١] وتختلف النظم الاقتصادية في المجتمعات البدائية فيما بينها في مدى بساطتها، فأبسطها نظام جمع الطعام ثم الصيد ثم اكتشف الإنسان نظام آخر وهو الزراعة واستئناس الحيوان ويتميز الاقتصاد في المجتمعات البدائية بمزاولة السكان الجمع والالتقاط بجانب الرعي أو الزراعة بجانب الصيد[٢].

ويرى بعض العلماء أن المجتمعات البدائية لا تعرف التخصص في الإنتاج مع أن التبادل يلزمه وجود درجة معينة على الأقل من التخصص في الانتاج[٣]، وتقسيم العمل هو أساس عملية التبادل. إلا أن التبادل بين الجماعات العائلية والقرابية يختلف بطبيعة الحال عن عمليات التبادل التي تتم بطريقة لا شخصية في السوق ولاسيما في المجتمعات الحديثة والمتحضرة.

والتبادل عملية اقتصادية في أساسها يتم بمقتضاها انتقال السلع والخدمات بين الأفراد والمجتمع أو بين الجماعات المختلفة.

وعند تحليلنا لهذا التعريف نجد أن العمليات الاقتصادية لا تنعدم في المجتمعات البدائية وعلى الرغم من أن معظم هذه المجتمعات تكون مكتفية ذاتياً إلا انها من حين لآخر تفتقر إلى بعض السلع والخدمات التي لا يمكن الحصول عليها إلا بالتبادل مع الجماعات الأخرى المتخصصة في إنتاج سلع أخرى[٤].

وشعب الزابوتيك بالمكسيك الذي اشتهر بالتجارة والأسواق يستعين احياناً بأساليب التبادل. ففي المناسبات المهمة كالزفاف أو مواجهة الالتزامات التي تفرضها الطقوس قد يلتمس الشخص المساعدة من الأقارب والأصدقاء والجيران وقد تتخذ هذه المساعدة شكل النقود أو المواد الغذائية أو المشروبات الخفيفة.

---

[١] فاروق مصطفى اسماعيل: التغير في المجتمع الصحراوي، دراسة انثروبولوجية في منطقة امتداد مربوط، مصر، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٣٥.

[٢] رشوان حسن احمد: الانثروبولوجيا في المجال التطبيقي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، ١٩٧٩، ص ١٤٩.

[٣] أحمد ، ابو زيد، البناء الاجتماعي، ج ٢، المكتب الجامعي الحديث، مصر، ١٩٦٧، ص ٢٢٦.

[٤] بيلز، رالف وهاري هويجر: مقدمة في الانثروبولوجيا العامة، ترجمة الجوهري والحسيني، الجزء الأول، مطبعة نهضة مصر، ١٩٧٦، ص ٤٢٨.

.....

ويتوقع المانح أن ترد إليه هذه الأشياء في مناسبة تالية عندما يحتاج إلى المساعدة ولا يستطيع القيام بالتزامات معينة بمفرده ويتوقع أيضاً أن يتلقى السلع نفسها التي أعطاها لغيره في هذه المناسبة وإذا كان هناك فرق في القيمة فانه يعوض بنقود أو سلع أخرى[١].

قام كثير من الباحثين بدراسة النظام الاقتصادي في المجتمعات البدائية وركزوا على ما يستخدمه المجتمع كوسيط للتبادل فالنقود لم تكن موجودة في المجتمعات البدائية والريفية وأوضحت هذه الدراسة إلى أن بعض المجتمعات تستخدم أنواعاً معينة من الحيوانات في بولينزيا والملح في القرن الافريقي[٢]. وتكلم كذلك الباحثون عن استخدام ما أسموه أشباه النقود أي النقود التي تستخدم لأغراض خاصة وهي نقود يقتصر تبادلها أو استخدامها كوسيط نقدي على مجالات معينة فبين سكان غينيا الجديدة يقول سالزبري أن بعض السلع يمكن مبادلتها في مقابل عناصر ضرورية مثل الأكل والشرب والمسكن والبعض الآخر يمكن مبادلته مقابل عناصر غير ضرورية وغير أساسية مثل الملابس والذهب. كما أن هناك مجموعة ثالثة من السلع يمكن مبادلتها مقابل عناصر من المكانة الاجتماعية نفسها أو المركز الاجتماعي مثل المواشي والقضبان النحاسية وقالوا إنها تلعب دور الوسيط لقطاع عريض من التبادل[٣].

ونتيجة لكثرة المبادلات التي تتم بين الأفراد يرى العالم أميل دوركهايم انه مهما بلغت الحياة الاقتصادية من البساطة أو التعقيد فأنها تحتاج إلى درجة من التعاون والاشتراك في العمل[٤].

---

[١] بيلز، رالف وهاري هويجر، المصدر السابق، ص ٤٢٨.

[٢] غانم عبد الله: علم الاجتماع الاقتصادي في دراسات المسلمين، مصر، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٣، ص ١٨.

[٣] غانم عبد الله، المصدر السابق، ص ١٩.

[٤] سعفان، حسن شحاتة، تاريخ الفكر الاجتماعي، ١٩٧٥، دار النهضة العربية، ص ٢٥.

وان تقسيم العمل يرتبط بالتخصص وان التخصص لا يتوقف فقط على الحياة التكنولوجية وإنما يعتمد على وجود فائض في الإنتاج يمكن تبادله للحصول على السلع التي يحتاج إليها أناس آخرون[١].

ويرى ابن خلدون أن تقسيم العمل هو الوسيلة التي يمكن فيها الإنسان من الحصول على ما يحتاج إليه وان التعاون يساعد أبناء المجتمع على أن يتخصص كل منهم في ما يجيد على أساس انه سيجد من يعاونه بقبول ما ينتج لقاء ما يحتاج.

وعندها يتخصص الإنسان في عمل معين يجيده مما لا يجيده غيره فانه يفعل ذلك لأنه متأكد إلى أن الآخرين محتاجون لما هو متوفر عنده وهو محتاج كذلك إلى ما ينتجه الآخرين. ويركز ابن خلدون على التعاون أو التساند والاعتماد المتبادل بين أفراد المجتمع الواحد[٢]. فالتبادل عند ابن خلدون هو العنصر الأساسي أو العملية الأساسية في التعاون القائم على تقسيم العمل والتخصص.

فعن طريق التبادل الذي يعد لب عملية التعاون يصبح من الممكن التخصص وتقسيم العمل ودون التعاون يصعب عمل ذلك.

ويعبر ابن خلدون عن التبادل كعملية اجتماعية وليست اقتصادية فقط بأنها قيام الإنسان بتحصيل حاجاته وضروراته بدفع الأعراض عنها[٣]. حيث أن المتخصص في عمل معين سيحصل بمقتضى عمله على موارد يستخدمها في اشباع حاجاته من خلال استخدامه في عملية مبادلة عوضاً عن حاجاته وضروراته[٤]. وظهرت في السنوات الأخيرة الكثير من المدارس التي تهتم بالتبادل من الناحية الاقتصادية والاجتماعية فظهرت مدرسة التبادل الاجتماعي في السنوات الأخيرة على يد فريدريك بارث وسيربل بيلشو وغيرهم من العلماء[٥].

---

[١] سعفان، حسن شحاتة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٦.

[٢] غانم عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص ١١٩.

[٣] المصدر نفسه، ص ١٢٢.

[٤] احمد الخشاب، التفكير الاجتماعي، دار النهضة العربية، ص ٣١١-٣١٢.

[٥] غانم عبد الله، مصدر سابق، ص ٢٨.

وتركز نظرية التبادل الاجتماعي على فكرة التبادل في دراسة المجتمع فيرى بيلشو مثلاً أن كل تفاعل بين الناس يربطهم اعتماد متبادل يمكن النظر إليه على انه تبادل اجتماعي وان جميع الوظائف التي تنسب إلى العائلة من التناسل والإشباع الجنسي والتنشئة الاجتماعية وغيرها من الوظائف المهمة التي تقوم بها الأسرة لا تمنع العائلة من التفكك والتشتت ولكن ما يحافظ عليها ويمنعها من التفكك هي حالة المبادلة التي تتم بين أفراد الأسرة. وينتج من عملية التبادل نوعين من السلع والسلع هي سلع مادية وسلع اجتماعية فالجانب المادي يشتمل على النقود والسلع أما الجانب الاجتماعي فيشتمل على الخدمات والمراكز والتعاون والمحبة التي تربط بين الافراد[١]. ويرى الكثير من أنصار هذه النظرية التمييز بين المبادلات الاجتماعية والمبادلات الاقتصادية ويعد العالم مالينوفسكي أول من أشار إلى هذا التقسيم.

وقد عدّ العالم مالينوفسكي أن الدوافع الاقتصادية ليست لها قيمة في مجال التبادل الاجتماعي وأوضح أن قيمة السلعة المتضمنة في مجال التبادل الاجتماعي سواء أكانت أساور أم عقود هي قيمة رمزية ومادية حيث تدور هذه النظرية حول ما تمثله بين الماضي والمستقبل وليست ما تستحقه السلعة في ذاتها. ومن هنا فإن مالينوفسكي ينكر قيمة الدوافع الاقتصادية في مجال التبادل الاجتماعي[٢] وكان يشير في ذلك إلى نظام (الكولا) في جزر التروبرياند.

حيث يرى أن سلع التبادل الاجتماعي ذات قيمة رمزية فقط. وان وظيفتها تتمثل في إيجاد التعاون والتساند والتضامن الاجتماعي بين الأفراد والجماعات المشتركة في عمليات التبادل الاجتماعي[٣]. فيعد التبادل والتزاور والمساعدة في وقت الحاجة عوامل تعمل على تقوية التماسك الاجتماعي بين الجماعات. فنظام التبادل يتخلل البناء الاجتماعي ويمكن بذلك اعتباره شبكة اجتماعية تشد أجزاء المجتمع بعضها إلى بعض وتجعلها في حالة رائعة من التعاون والتساند ويظهر ذلك بوضوح

---

[١] غانم عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٩.

[٢] النوري، قيس: الانثروبولوجيا الاقتصادية، مطبعة التعليم العالي في الموصل، ١٩٨٩، ص ١٢١.

[٣] احمد ابو زيد، مصدر سابق، ٢٤٦-٢٤٧.

في المجتمعات البدائية التي تتميز بالبساطة بكل نظمها حيث أنها تقوم بالتبادل عن طريق صور ومظاهر كثيرة منها تبادل فائض الإنتاج[١].

صورة تبادل فائض الإنتاج:

أن الفائض خضع في استهلاكه إلى حركة تبادلية ليس فقط بين أفراد المجتمع العشائري الواحد، ولكن بين أبناء ذلك المجتمع وأبناء مجتمعات قبيلة أخرى واتخذت هذه الحركة التبادلية لفائض الإنتاج الصور على مر العصور.

أولاً- الهدايا:

وغالباً ما ارتبطت هذه الهدايا بالمواسم والأعياد وغيرها من المناسبات فالهدية تعد في نظر المُهدي والمُهدى إليه ديناً واجب الوفاء[٢].

ولم يقتصر دور الهدايا على النواحي المادية فقط بل امتد إثرها إلى الروابط والصلات الاجتماعية حيث أن تكرار المناسبات ومواسم الهدايا سواء من حيث الأخذ أم العطاء قوى الصلات العشائرية.

ولم يكن تبادل الهدايا غنماً كله، فصفة الإلزام التي صاحبتها جعلتها واجبة الأداء وان نظام الهدايا الملزمة كان في أصله نظاماً دينياً مقدساً من هنا جاءت صفة الإلزام[٣].

ثانياً- المقايضة:

وهناك نوع آخر من التبادل وهو المقايضة التي تميزت بها المجتمعات البدائية وكانت هذه الظاهرة منتشرة إلى وقت قريب ولكن هذا النظام فقد الكثير من أهميته

---

[١] غانم عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٥.

[2] Firth, Raymond, Elements of Social Organization, pp. 152-154.

[٣] صلاح مصطفى الفوال: البناء الاجتماعي للمجتمعات البدوية، ١٩٧٤، دار الفكر العربية، ص ١١٠.

بتعدد الحاجات الاقتصادية وكان للمقايضة كثيرُ من الآثار حيث إنها قضت على الإلزام الذي كان موجوداً في الهدايا الملزمة ومنح الحرية للإفراد والجماعات كما شجع على ظهور الكثير من التخصصات التي اعتمدت على ما يتوفر في البيئة المحلية، وأدى تحسين الفائض إلى صعوبة الاعتماد على نظام المقايضة وحده كأساس للتبادل السلعي[١].

ثالثاً- النقود:

أن النقود تؤدي وظائف محددة فقط في المجتمعات الغربية لأنها تمثل معياراً واحداً للقيمة بالنسبة لكل أنواع السلع ولكن انعدام النقود في المجتمعات البدائية لا يعني انه ليس هناك بديل لها[٢]. ففي كثير من جماعات الهنود الحمر في كاليفورنيا نجد العقود الصدفية تمثل قيمة محددة أو مقننة نسبياً ويمكن تخزين هذه العقود بوصفها ثروة متراكمة ثم استخدامها في شراء بعض أنواع السلع الأخرى.

وفي مناطق أخرى في العالم تستخدم الأصداف الصفراء في إغراض مماثلة. إما عند قبائل التيف فإن قضبان النحاس الأصفر تمثل نقوداً ذات غرض محدد. وفي امريكا الوسطى كانت حبوب الكاكاو وبعض المواد النحاسية تستخدم كأساليب للتبادل[٣].

تعد النقود وسيطاً عادلاً في عملية التبادل أوعملية الشراء حيث في أمكان أي فرد أو جماعة أن يشتري ما يلزمه أو يبيع ما هو في غنى عنه[٤]. ونظراً لما تتمتع به النقود. كوسيط من مميزات وهي ثباتها النسبي في تقدير الأشياء من جهة، وفي قبول طرفي عملية الشراء لها من جهة أخرى وسهولة حملها، تعطيها قوة شرائية كبيرة يمكن بواسطتها الحصول على كميات كثيرة من السلع، وايضاً سهولة حفظها وعدم تعريضها النسبي للتلف يمكن من الاحتفاظ بها لأزمنة طويلة دون أن تتلف أو تفقد

---

[١] صلاح مصطفى الفوال، مصدر سبق ذكره.

[٢] النوري، قيس، مصدر سابق، ص ١٤٢.

[٣] بيلز، رالف، المصدر السابق، ص ٤٥١.

[4] Hoebel, E. Adamson, Man in the Primitive World, p. 346.

كما أن النقود وسعت نظام التبادل، حيث لم يعد مقصوراً على الأفراد والأسرات العشائرية وحدها بل امتد هذا التبادل حتى شمل جماعات ومجتمعات محلية وقومية وعالمية أخرى[١]. وظهر الاستقرار في المجتمعات البدائية وأصبح هناك درجة من الكفاية الزراعية وفائض الإنتاج وأصبح الأفراد أكثر حرية في تنمية حرفهم ومهاراتهم.

وظهرت التجارة حيث تختلف كل الاختلاف عن الأسلوب المتبع في المجتمعات المتقدمة وذلك في إهداء فائض المحصول للأقارب والمعارف[٢]. وظهر نتيجة لذلك الكثير من النظم الاقتصادية الخاصة في بعض المجتمعات ومن تلك النظم ظهور البوتلاتش عند مجتمعات الهنود الحمر في الجزء الشمالي الغربي من أمريكا وظهور نظام الكولا عند السكان الماليزيين[٣].

وقبل الانتقال إلى المجتمعات الحديثة نرى انه من الجدير تلخيص الأفكار السابقة. حيث لا يوجد مجتمع دون تقسيم عمل، فهناك تقسيم العمل الطبيعي الذي يقوم على النوع والعمر وهناك تقسيم العمل الحقيقي الذي يعتمد على التكنولوجيا المعقدة بحيث يسمح بوجود تخصص وانتاج فائض يمكن تبادله، ففي المجتمعات التي لا يوجد فيها تقسيم عمل حقيقي نجد أن التجارة الداخلية والخارجية لا تتطور إلا بشكل بطيء حيث تتخذ شكل تبادل الهدايا أو التبادل الرسمي. وعندما يصبح هناك فائض تتخذ هذه المجتمعات طرقاً خاصة لإعادة التوزيع[٤].

وترتبط التجارة الخارجية الواسعة أو تطور الأنساق الإقليمية ارتباطاً واضحاً بتقسيم العمل الحقيقي. أما المجتمعات المنعزلة فلديها تجارة داخلية معقدة فانها لا تعرف سوى تجارة خارجية محدودة.

التبادل الاقتصادي في المجتمعات الحديثة:

---

[١] صلاح مصطفى الفوال، مصدر سبق ذكره.

[٢] فاروق اسماعيل: التغير والتنمية في المجتمع الصحراوي، ١٩٧٥.

[٣] حسين احمد رشوان: الانثروبولوجيا في المجال التطبيقي، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٩، ص ٣٨٦.

[٤] بيلز، رالف، مصدر سابق، ص ٤٢٥.

مع تطور المجتمعات وتطور نظام التجارة والاقتصاد أصبح التبادل يأخذ شكلاً مختلفاً عن السابق أي عن شكله في المجتمعات البدائية[١].فبدخول النقود بمعناها الحديث أصبح التبادل مختلفاً وطغت عملية الربح والكسب الشخصي في هذه العملية. وأصبحت التجارة عملية اقتصادية بحتة تخلو من العلاقات الحميمة وانعدمت المكاسب الاجتماعية التي كان البدائيون يبحثون عنها أو يحاولون الحصول عليها في عمليات التبادل وهناك شكلان من أشكال التجارة في الاقتصاد الحديث وهي التجارة الداخلية والتجارة الخارجية. فالتجارة الداخلية تتم بين التجار داخل المنطقة التي يسكنون فيها. أما التجارة الخارجية فتقوم بين التجار في منطقة ما والتجارة في منطقة أخرى حيث يذهب التاجر ببضاعته إلى منطقة أخرى ويتاجر فيها حتى يحصل على الأموال. ويدخل في هذه العملية الاقتصادية الحديثة الكثير من العوامل مثل:-

مظاهر التبادل الدولي:

أن العلاقات الاقتصادية بين الدول تكون على شكلين أما أن تكون على شكل واردات أو صادرات. ولا تقتصر العلاقات الاقتصادية بين الدول على مجرد تبادل السلع والخدمات ولكنها تتعداها إلى بعض عوامل الإنتاج. ومن أهم عوامل الإنتاج رأس المال الذي ينتقل أما على شكل استثمار أو تقوم به المؤسسات، وإما ينتقل على شكل قروض تمنح من دولة لأخرى[٢].

ولكي نتعرف على أهمية التجارة الدولية لابد أن نطلع على إحصائيات من حيث كميات السلع المستوردة أو المصدرة. وكذلك التعرف على اصل السلعة أي البلد الذي صدرت منه الواردات.

فالباحث لا يستطيع المقارنة بين إحصائيات التجارة الخارجية بين دولة وأخرى ولاسيما من حيث التعاون الزمني والتعاون في الوزن وكذلك قيمة السلعة الواحدة[٣].

---

[١] النوري، قيس، مصدر سابق، ص ١٢٢.

[٢] عادل احمد حشيش، محاضرات في العلاقات الاقتصادية الدولية.، الاسكندرية ، مصر ،١٩٨٥،ص٤٣.

[٣] وجدي محمود حسين، العلاقات الاقتصادية الدولية. الاسكندرية ، مصر، ١٩٨٣،ص٤٥.

وللتجارة منافع كثيرة حيث يحقق البلد الذي يدخل في عملية التجارة دخلاً كبيراً نتيجة لبيع صادراته والسلع بأسعار عالية. والحصول على الواردات من الدول الأخرى بسعر منخفض وبواسطة التجارة ايضاً تحقق الدولة مزيداً من التوازن. وهكذا فأننا نلاحظ أن قيام التجارة بين البلدين يسفر عن زيادة مستوى الإشباع الاستهلاكي من القدر نفسه من المواد[١].

الخلاصة:

يرتبط التبادل بوجود التجارة وبتقسيم العمل والتخصص في الإنتاج. وقد كان النمط السائد للتبادل في المجتمعات القديمة هو التبادل المتكافئ حيث يتم تبادل سلعة بسلعة أخرى تساويها في القيمة وإذا لم تساوها فإن المُهدى إليه يحاول تعويضها بسلع أخرى إضافية[٢].

ويتصل التبادل بظاهرة مهمة من الظواهر الأخلاقية والاجتماعية وهي تبادل الهدايا ويترتب على هذا التبادل نتائج اقتصادية وسياسية واجتماعية في الحياة الجماعية[٣].

وقد يبدو لنا أن ظاهرة تبادل الهدايا ظاهرة اقتصادية ولكن مارسيل موس ينظر لها من زاوية أخرى، فهو يرى أن ظاهرة التبادل كما في مجتمعات الكولا والبوتلاتش. كالولائم والأعياد وغيرها ترجع إلى مبدأ كامن في قرار العقل البشري. وهو مبدأ الأخذ والعطاء وهذا المبدأ يمثل الأساس لعلاقات التماسك بين الأفراد والجماعات[٤].

---

[١] وجدي محمود حسين، العلاقات الاقتصادية الدولية. الاسكندرية ، مصر، ١٩٨٣،ص١٢٢.

[٢] وجدي محمود حسين، مصدر سبق ذكره،ص٤٥.

[٣] مارسل موس، مصدر سابق ذكره ،ص٢٤٣..

[٤] فتحية ابراهيم ومصطفى الشنواني، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٨٨، ص ٢٦.

المبحث الثاني

الهدية والمناسبات التي تقدم فيها:

الهدية قديمة قدم البشرية نفسها فقد ذكر في القرآن الكريم أن النبي سليمان عليه السلام عندما أرسلت له الملكة بلقيس ملكة سبأ هدية لتكون بداية تحاورهما ردها سيدنا سليمان وقال " أتمدونن بمال فما آتاني الله خير مما آتاكم بل أنتم بهديتكم تفرحون"[١] فنستطيع أن نستدل من هذه العبارات أن الهدية قد عرفت منذ مدة طويلة من الزمن وما تزال موضع التبادل بين الناس إلى يومنا هذا. والجدير بالذكر أنها ذات موقع اجتماعي واقتصادي كبير نظراً لما تقوم به من توثيق للعلاقات الاجتماعية وتكثيف التفاعل بين البشر والهدية قد تقدم على شكل خدمات أو أشياء مادية مقابل خدمات فمثلاً قد تقدم الهدايا للخدمات التي يؤديها السحرة لأنبات الأرض أو استنزال المطر وكذلك تقدم الهدايا للمعالج مقابل الطقوس العلاجية لتبرئة المرضى من آلامهم[٢] والخدمات يصعب تقويمها أو تقديرها مادياً دقيقاً، ويدخل في هذا النوع جميع أنواع الخدمات التي يؤديها الأخصائيون للإفراد أو المجتمع مثل السحر الخاص بالزراعة. وهذا ينطبق على السحر الخاص بشفاء الإمراض أو استنزال المطر[٣]. ومن الأمور التي يشملها رد الهدايا: الصداقة، والمساعدة العارضة والمعلومات المفيدة والدعم في بعض موافق الصراع

---

[١] سورة النمل ، آية (٣٦).

[٢] أبو زيد ، احمد، البناء الاجتماعي ، ج٢، الأنساق،المكتب الجامعي الحديث ، ص٢٥٣.

[٣] المصدر نفسه، ص٢٥٤.

الاجتماعي[١]. وبالرغم من أن هذه الظاهرة قد خضعت كغيرها من الظواهر الاجتماعية للتغير والتطور فأصبح لها أشكالاً عديدة وصوراً مختلفة ودلالات متعددة إلا أن السمة الغالبة هي وجود صفة الإلزامية فيها وقد عرف العلماء نوعين أو شكلين من أنواع الهدايا وهما الهدايا الخالصة والهدايا الملزمة، وسنعرض هنا لهذين النوعين مع تسليط الضوء على الهدايا الملزمة، فالهدية الخالصة تأخذ شكل التبرع وتتعلق بالعطايا والهدية المعطاة عن كرم وتتصف بالاختيار والمنح الإداري الذي لا يتوقع منه أي مقابل ، ويرى موس أن الهدايا في المجتمعات البدائية قد يبدو أنها تقدم عن تفضل وإرادة بينما في حقيقة الأمر ليست اختيارية بل جبرية ولغرض معين ولذلك أطلق عليها موس الهدايا الإلزامية[٢]، والهدية الإلزامية هي: التي تأخذ عنصر الإلزام والإجبار بمعنى أنه يتحتم على الشخص المُهدى إليه أن يرد هدية أخرى مماثلة أو بما يساوي في القيمة . وهذا النوع عكس الهدية الخالصة التي هي عبارة عن أفعال وخدمات يقدمها الشخص لغيره من الناس دون أن يتوقع منهم مقابل لها. وتأخذ ظاهرة الإلزام في المجتمعات البدائية ثلاث مظاهر: العطاء والأخذ والرد[٣]. أي الإلزام بتقديم الهدايا ولالتزام بقبولها والالتزام بردها وهذه الثلاث مظاهر مرتبطة بشكل كبير في المجتمعات البدائية ففي جزر فيجي جنوب ميلانيزيا يوجد نظام لتبادل الهدايا يسمى الكيري كيري حيث خلاله لا يمكن رفض أي شيء من أحد فيقع تبادل الهدايا بين الأسرتين في أثناء الزواج[٤]، إما مجتمعات الهنود الحمر في الشمال الغربي لأمريكا فيلزم زعماء القبائل بتقديم الهدايا (روح البوتلاتش) عن الأبناء والبنات وأرواحهم وأرواح الأسلاف التي يجب إرضاؤها حتى تبارك زعامة الرجل. وكذلك الالتزام بقبول الهدايا والا يكون ذلك دليلاً على الخوف من عدم القدرة على الرد

---

[١] **بيلز، رالف وهاري هويجر ، ترجمة الجوهري والحسيني مقدمة في الانثروبولوجيا العامة ، ج١، نهضة مصر للطباعة والنشر،ص١٧٥.**

[٢] **موس ، مارسيل ، مصدر سابق ، ص١٣.**

[٣] **المصدر نفسه ، ص١٧.**

[٤] **المصدر نفسه، ص١١٠.**

لاحقا. وقد يرفض الزعيم قبول الهدية إمعانا في إظهار مكانته السامية على أساس أنه فوق قبول هدية من أدنى. فالالتزام هنا يتضمن إقامة الحفل الذي يدعى إليه أثرياء القوم ويوفر لهم الطعام ويقدم لهم الهدايا. ويتضمن أيضا الالتزام برد الدعوة وذلك عن طريق إقامة حفل لاحق. وكذلك تتبع الهدايا التي يتبادلها الميلانيزيون في الكولا الأسلوب نفسه إذ أنها إلزامية لأن الشركاء يتبادلون الهدايا والزيارات والخدمات والحماية الأمنية والسحر ويتوقعون من شركائهم أن يقوموا بالشيء نفسه عندما يذهبون إليهم في جزرهم . وهناك علاقة شبيه بالكولا على أساسها تقوم مبادلات منتظمة وجبرية بين الشركاء من قبائل زراعية من جهة وقبائل بحرية من جهة أخرى. فالشريك الفلاح يأتي ليضع منتجاته أمام شباك شريكه الصياد وعلى هذا الأخير بعد أن يقوم بصيد وفير أن يذهب إلى القرية ليقدم لشريكه الفلاح مقابل هديته محصول صيده[١]. ونستطيع أن نرى من الأمثلة السابقة أن تبادل الهدايا في المجتمعات البدائية نادراً ما يكون اختياراً حتى لو بدا لنا أن هذه الهدايا تعطى لوجه الهبة والعطاء فأنها تعطى في الحقيقة لوجود الصفة الإلزامية فيها[٢].والتي لا يستطيع أي فرد في المجتمع البدائي أن ينكرها. وقد بلغ الأمر في بعض المجتمعات إلى حد طرد المرأة التي لم يحسن أقاربها العطية رداً عما تلقوه في عملية المصاهرة[٣]. ورأى موس أن الهدايا مهما كان نوعها أو شكلها ومهما كانت نوعية المناسبات التي تقدم فيها حتى عندما لا يكون المُهدى إليه في حاجة مادية إليها أنما تتضمن بالضرورة نوعاً من الالتزام تفرضه على المُهدى إليه وتتطلب منه أن يقوم بردها إما بما يساويها في القيمة، وأما بهدية أكبر منها في القيمة. ولقد حاول موس بشدة أن يتوصل إلى تفسير علمي لخاصية الجبر والإلزام في تقديم الهدايا في المجتمعات البدائية أو يمكن القول بطريقة أخرى أن موس حاول أن يهتدي إلى القواعد والقوانين التي تحكم هذه الظاهرة

---

(١) موس ، مارسيل ، مصدر سابق ، ص١٠٥.

(٢) المصدر نفسه ، ص١١٢.

(٣) المصدر نفسه ، مصدر سابق ، ص١١٢.

وتجعل منها شيئاً جبرياً وليس اختيارياً. وأخيراً توصل هذا الانثروبولوجي إلى أن هذه الصفة الإلزامية في تبادل الهدايا في المجتمعات البدائية ترجع إلى مفاهيم عديدة.

١. أن الشيء المعطى كائن له روح وتكمن فيه قوة تحركه وهو مرتبط بصاحبه الأول، فإذا أعطي فأن روح الشيء نفسه تضمن رجوعه أو رجوع ما يعادل قيمته إلى مالكه الأول .
٢. وجوب العطاء ووجوب الأخذ ووجوب الرد فوجوب العطاء مرجعه أن الشيء بما أنه متداخل مع صاحبه ومتكامل معه فإن إعطاءه يعد تعبيراً عن رغبته في التقرب إلى الشخص المعطى له والتحالف معه. ووجوب أخذ الشيء المقدم هو بمثابة تعبير عن قبول هذه المحالفة والمشاركة والمقاربة التي عرضها المعطي والامتناع عن العطاء والأخذ معناه رفض المشاركة والتحالف وذلك في حكم إعلان الحرب الخاصة أو العامة.
٣. مفهوم القربان والصلة بينه وبين الهدايا ، فالقربان هو الهدية إلى الناس لوجه الآلهة والطبيعة وقد يكون أحيانا لوجه الالهه والأرواح كثمن للحصول على الأمان والسلام[١].

فالاعتقاد عند الكثير من المجتمعات البدائية أن الهدايا تكمن فيها قوة روحية تتسبب في رجوعها إلى معطيها الأصلي وهذه هي إحدى المفاهيم التي حاول الانثروبولوجيون دراستها وبحثها. والسبب الآخر هو إعطاء الهدايا وقبولها وردها يعني الرضا بقبول العلاقة مع المهدي إليه والدخول في أحلاف وصداقة أو قرابة. والرفض يعني علنياً عدم قبول هذه الصداقة أو التحالف. وهذا ما يجعل من تقديم الهدايا شيئاً مقدساً وإلزامياً في المجتمعات البدائية ففي جزر التروبرياند يدخل سكان الجزر في تحالفات سياسية وتفرض عليهم التبادلات المستمرة عدداً من الحقوق والواجبات والالتزامات بين القبائل المختلفة ، وبما أن الهدية تعد ظاهرة

---

[١] **موس، مارسيل ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٥.**

اجتماعية إذا لابد أن لها بعض الوظائف التي تقوم بها. وسنستعرض بعض هذه الوظائف التي أستنتجناها من الدراسات السابقة :

١. **عناصر لها علاقة بالشرف والسمعة:**

أن الهدية ترتبط في تقديمها وفي قبولها بنوع من الشرف والسمعة وذيوع الصيت، وذلك كما في نظام (البوتلاتش) السائد في عدد من قبائل الهنود الحمر الذي يرتكز في أساسه على أن يقوم الشخص من ذوي المكانة والمركز الاجتماعي بتوزيع نوع من الأغطية على أقاربه لا يلبثون بعد انقضاء مدة من الزمن أن يردوا إليه هذه الأغطية بعد أن يضيفوا إليها إعداداً أخرى كبيرة قد تصل إلى أضعاف ما أخذوه منه في الأصل. ويهدف ذلك إلى اكتساب المزيد من الشرف والسمعة الطيبة وذيوع الصيت عن طريق المدح والإعطاء والمبالغة في الرد ويلجأ الشخص إلى إحراق الكثير من ممتلكاته وإحراق الكثير من الأغطية ذات القيمة الاجتماعية العالية على إستهانته بالأشياء المادية التي تؤلف ثروة الرجل العادي.

وكلما أهدر الشخص هذه السلع المادية وقام بإحراقها أو أتلافها كلما ارتفعت مكانته في المجتمع. ويتضح ذلك أيضاً عند مجتمع (التيف) من خلال تبادلهم الهدايا وإزالتها عن طريق استهلاكها بالاستعمال الشخصي أو في إقامة الحفلات بحيث لا تعود تعد عنصراً من عناصر التبادل . فإن عملية الإزالة بهذه الطريقة تؤدي إلى رفع مكانة صاحبها.[١]

٢. **توطيد العلاقات الاجتماعية :**

أن في تبادل الهدايا توطيداً للعلاقات الاجتماعية حيث في مجتمع (التيف) قد يضطر الفرد احياناً إلى أن يستبدل بعض السلع ذات الفئة الاجتماعية المنخفضة بسلع ذات قيمة اجتماعية عالية تحت وطأة الظروف الخاصة التي يعيش فيها ولاسيما فيما يتعلق بالتزاماته نحو أقاربه أو حاجة هؤلاء الأقارب الماسة إلى تلك

---

[١] **أبو زيد ، احمد ، مصدر سابق ، ص٢٢٧-٢٢٨.**

السلع على الرغم أنها لا تتمتع بقيمة مساوية لتلك السلع التي أضطر للنزول عنها .

وأن المجتمع ينظر بعين الاعتبار إلى الشخص الذي يعمل على تحويل ثروته من السلع الدنيا إلى السلع ذات القيمة الاجتماعية فمجتمع التيف يحتقرون الشخص الذي تنحصر كل ممتلكاته وكل ثروته في السلع الخاصة بالقوت والمعيشة والسبب في ذلك يرون أنه عجز في الشخص عن أن يحقق مثل ذلك العمل الذي يقدره المجتمع.

ويسلك التبادل في نظام " الكولا" مسلك الأصدقاء إلا أن الحقوق والواجبات والالتزامات المفروضة على أطراف التبادل تتفاوت تبعاً للمسافة التي تفصل الجزر والقرى عن بعضها البعض وكذلك تبعاً للمركز الذي يشغله الفرد فأن الرجل العادي يدخل في علاقات على مقربة منه أي مع أقربائه وأصدقائه بينما الرجل الغني تتشعب علاقاته إلى حد كبير نظراً لمكانته الاجتماعية العالية . وكأن كل طرف من أطراف التبادل في نظام الكولا الذي يعيشون في جزر متفرقة تفصل بينها البحار يعدون حلفاء يناصرون بعضهم البعض في أوقات الشدائد إلى جانب القيام بواجبات الضيافة[١]. فضلاً عن أن نمط التبادل نفسه كثير ما يكون دليلاً على وجود علاقة اجتماعية من نوع معين بالذات مثلاً في تبادل الهدايا، وفي ذلك يقول مارشال سالينز" أنه إذا كان الأصدقاء يتبادلون الهدايا فأن الهدايا هي التي تصنع الأصدقاء.

٣. <u>إغراض اقتصادية :</u>

أن نظام التبادل العشائري يتبعه مقايضة لسلع تجارية كنشاط ثانوي ، ويجري التبادل في الكولا بالسلع القيمة وهي العقود والأساور المصنوعة من المحار بين شركاء الكولا. وعلى الرغم من أن هذا النظام يعد نظام عشائرياً بالدرجة الأولى ولا تحصل فيه المساومة إلا أنه يوجد فيه تبادل لسلع تجارية ثانوية،

---

[١] أبو زيد ، احمد ، مصدر سابق،ص٢٢٥.

فحينما يشرع أحد أفراد الحلقة في زيارة شركائه في الاتجاه المقابل، فأنه يحمل أقاربه ما استطاع من أطعمة ومصوغات مادية منتجة محلياً لبيعها في هذه الرحلة. وبعد انتهاء الإجراءات الصورية المتعلقة بهدايا الكولا فإن هذه السلع تخضع للمساومة وتباع للآخرين بحيث يكون الطرفان المتاجران على درجة من الرضا بصفاتهما[١]

٤. أغراض لها علاقة بالمركز الاجتماعي:

إشكال أخرى بحيث لا تصبح سلعاً من التبادل فقضبان النحاس الأصفر يمكن تحويلها إلى أنواع أخرى من الحلى، والأبقار والماشية يمكن ذبحها في المناسبات المختلفة، أما القماش الأبيض الذي يقيم له التيف وزناً كبيراً فيستهلك بالاستعمال الشخصي. وقد يعتقد بعض العلماء أن الأفراد في المجتمعات البدائية يلجأون الى تجميع السلع للحصول على المزيد من المكانة الاجتماعية ولكن هذا اعتقاد خاطئ. فالرجل البدائي يسعى للحصول على السلع ولكنه لا يحتفظ بها لنفسه بل يتخلص منها بطرق عديدة كما ذكرنا. ومن هذه الطرق الإزالة والتدمير والتحويل. كلما ارتفعت قيمة الهدية المقدمة كلما ارتفعت مكانة الشخص الاجتماعية وتزيد أيضاً مكانة الشخص الاجتماعية بزيادة كمية الثروة الموزعة في المناسبة [٢].

الهدية من المنظور الإسلامي

لقد جاء ذكر الهدية في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وذلك لما لها أثر في النفوس واستحباب قبولها ولو القليل منها والمكافأة عليها. حيث تطرق الدين الإسلامي إلى الهدية وأعتبرها عنصراً لتشييد المحبة والمودة بين القلوب. قال تعالى" وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها"[٣].

---

[١] الجوهري ، محمد ، الانثروبولوجيا، أسس نظرية وتطبيقات عملية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٥،ص١٨٩.

[٢] أبو زيد ، احمد ، مصدر سابق ، ص٢٣٨.

[٣] سورة الناس ، آية (٨٦).

وقد أجمعت الأمة على جواز أخذ الهدية ورغب الإسلام في إعطائها لما في ذلك من تأليف القلوب وتوثيق عُرى المحبة والتواصل بين الناس وتنمية العلاقات بينهم وتقريب بعضهم البعض[١]

وقد حض النبي(ص) على قبول الهدية ولو قلت لما فيها من التكاتف وعدم احتقار الشيء القليل فلا يحتقر الإسلام الهدية مهما صغرت. وقد أكتسب الناس في تبادل الهدايا نوع من التقليد والعادات والأعراف بحيث غدت وكأنها جزء حيوي من حياتنا الاجتماعية[٢].

وأن الرسول الكريم (ص) يقبل الهدية ولا يقبل الصدقة ويثبت على الهدية لأنها تعبر عن الوفاء والإخلاص للصديق كما أنها المفتاح لفتح العلاقات جديدة ومتينة وهي الحل الامثل للقضاء على العداوات والأحقاد والضغينات التي تحملها القلوب على بعضها البعض[٣].

والهدية لا تقيم بقيمها المادية وإنما بقيمها المعنوية وبما ترمز إليه عن محبة وصفاء نفوس وحسن سريرة. فالشريعة الإسلامية تطلب كل ما يقرب إلى قلوب الناس ويغرس فيهم المحبة ويؤكد فيها روابط الأفراد الاجتماعية.

المناسبات التي تقدم فيها الهدية

الإنسان بطبيعته اجتماعي كثير الاتصال بمن حوله، وتتولد لديه علاقات وروابط تجمع بينه وبين الناس في المناسبات المختلفة، ولكل مجتمع من المجتمعات مجموعة من العادات والتقاليد المختلفة التي تميزهم عن غيرهم، ومن ضمن هذه العادات عادة تبادل الهدايا في المناسبات المختلفة ومن هذه الهدايا :

١. **هدايا الزواج :**

وهي تبدأ بهدايا الخطوبة وهذا النوع من الهدايا تعبير عن طلب المودة والمحبة وتوثيق للعلاقات بين الخطيبين وبداية للعلاقة الجديدة بينهما، وتبقى كنوع

---

[٣] الطويل ، احمد بن عبد الله ، الهدية بين الحلال والحرام ، مطبعة الملك، السعودية ، ١٩٨٦، ص٨٩.

[٢] هادي ، محمد ، الصداقة والأصدقاء ، ج٣، المطبعة السعودية ، ١٩٨٩، ص٩١.

[٣] لموسى ، رشاد علي ، عبد العزيز ، الشخصية الناجحة ، مطبعة دمشق ، سورية ، ١٩٨٧ ، ص١٦١.

من الذكرى لما بعد الزواج وتجديد لمودة الزوجين لبعضهما البعض وتختلف هدايا الخطوبة تبعاً للاديولوجية السائدة في المجتمع والمستوى الاقتصادي للإفراد فمثلاً في بعض المجتمعات يقدم العريس طقماً من الذهب أو ساعة غالية والبعض الآخر يقدم حقيبة مليئة بالأقمشة والعطور وأمور خاصة بالمرأة[١].

وفي غرب أسوان في جمهورية مصر العربية يقوم العريس في حفل الخطوبة بتقديم الشبكة وهي عبارة عن حلقة (دبلة) وعدد من الأساور، أما أم العريس فتقدم بعض زجاجات الشراب، ومشط، ومناديلين وغيرهما من الهدايا التي تخص العروس[٢]. ويتم الاتفاق بين أهل العروس والعريس بعد تقديم الخطبة بحضور الشيخ وفي هذه الجلسة تحدد " الشيلة" وهي عبارة عن دقيق وقمح وذبائح وخضروات يرسلها العريس في ليلة الفرح كمساعدة لهم في حفل الزواج . ومن بعض العادات أيضاً في بعض المجتمعات إنه بعد الاتفاق على الخطبة وتقديم هدايا الخطوبة يقوم أهل العريس بإرسال كميات من الفاكهة لبيت العروس ويقوم أهل العروس بتوزيع هذه الفاكهة على الجيران والأقارب كنوع من الإعلان عن الخطبة[٣]. وتبدأ مراسم الزواج في قبيلة الانكندوا في افريقيا بتقديم هدية عبارة عن خاتمين نحاسين من جانب الرجل المتقدم للزواج لأهل العروس ويعني قبول الطرف الآخر للهدية قبولاً مبدئياً للزواج[٤] ، إذ جرت العادات على تقديم الهدايا بين الخطيبين ولكن إذا تم الرجوع عن الخطبة قبل عقد القران يجب على أهلها إرجاع كل ما كان قائماً وكل ما أعطاه للعروس من الهدايا والحلي وهذا واجب في كل المجتمعات إذ كان التراجع من طرف العروس، وإذا تمت مدة الخطوبة دون تراجع أحد الطرفين تبدأ مراسم الزواج وهي كما أشرنا سابقاً أن هدايا الزواج تختلف بأختلاف العادات والتقاليد في المجتمعات . وهدية الزواج تكون من الزوج أو أهله إلى الزوجة وهي تعبير عن المحبة والسرور والترحيب

---

(١) الطويل ، احمد ، الهدية بين الحلال والحرام ، مصدر سابق، ص٣٣.

(٢) الجوهري ، محمد ، مصر سابق ، ص٤٢٢.

(٣) احمد عباس ، مصدر سابق ، ص٩٣.

(٤) المصدر نفسه ، ص٩٤.

والاستهلال بالخير . ويختلف نوع الهدية باختلاف العادات في المجتمع وغالباً ما تكون في مجتمعنا من الذهب وهي تسلم في الغالب ليلة الزواج الى الزوجة وهناك أيضاً هدايا الصباحية وتكون في صباح اليوم الثاني من ليلة الزفاف وتكون مقدمة من الزوج إلى الزوجة وفي بعض المجتمعات تعد هدية الصباحية واجب يقدمه العريس لعروسه [١] وهناك بعض العادات التي تميز أقاليم عن أقاليم أخرى. فمثلاً في الحجاز توجد عادة الرفد وهي من العادات التي كانت سائدة في الحجاز في القرن الرابع عشرة للهجرة والتي ارتبطت بعادات الزواج، فقد كان الأهل والأصدقاء يقدمون الرفود لكل العريسين فكانت هذه الرفود تصل في شكل أكياس من الأرز والسكر وصناديق السمن والشاي تحملها العربات إلى بيت العريس خاصة قبل الزواج بيوم أو يومين وكان يهيأ لها مكان خاص لاستقبالها وشخص معين لاستلامها وكانت تقيد حتى ترد بمثلها أو أحسن منها في مناسبة مماثلة للمهدي[٢].

وفي جمهورية مصر العربية وفي غرب أسوان بالتحديد توجد ظاهرة " فلوس الرضوة" وتتلخص في أن العروس ترفض في ليلة زواجها أن يقترب منها زوجها إلا بعد أن يعطيها مبلغاً من المال وهو يدفعه عادة من النقوط الذي يجمعه ليلة الفرح[٣].

والنقوط هي هبة يقدمها الأشخاص للعريس للتعبير عن مشاركتهم أفراحه ومساهمة منهم لما يتكبد من مصروفات ونفقات لهذه المناسبة إذا تعد النقوط نوع من أنواع الهدايا التي يتبادلها الأفراد في مناسبات الزواج وهي دلالة كبيرة على المشاركة الجمعية للفرد وتعبير عن الضبط الاجتماعي والرابطة الأسرية القوية ، وهذه النقوط يقدمها الأقارب والمدعوين أيضاً إذا المبدأ الحقيقي للنقوط أنها وسيلة لإعطاء الرأي

---

[١] **الجوهري ، محمد ، مصدر سابق ، ص٤٤٧.**

[٢] **مغربي، محمد علي ، ملامح الحياة الاجتماعية في القرن الرابع عشر للهجرة ، بيروت ، لبنان، ١٩٨١، ص٥٢.**

[٣] **الجوهري، محمد ، مصدر سابق ،ص٤٧٧.**

بالرجل واستعدادهم للتضحية والمشاركة[١]. وأيضاً من مراسم الزواج عند قبائل الانكندوا في افريقيا أن يقوم العريس ووالده وأقرباؤه بتقديم الهدايا لأهل العروس وأهم هذه الهدايا (المدية) التي يقدمها العريس لوالد العروس والتي تكون لها أهمية رمزية كبيرة تعني انتقال المسؤولية العرفية من والد العروس إلى العريس بحيث يكون مسؤول عن كل ما يمكن أن يحدث للعروسين[٢].

ومن الهدايا المنتشرة في معظم المجتمعات هي هدايا الوضع أي الولادة وهدايا الختان وهدايا زيارة المريض

وعن هدايا زيارة المريض :

فهي تعد واجباً على الأفراد عند زيارة المريض من أجل مواساتهم والاطمئنان عليهم ومن أجل أن يحس المرء بأنه موضع الأهمية، وهي تكون عبارة عن الحلوى أو باقات الورد.

أما عن هدايا الولادة. فهي تقدم بحسب نوع الجنين أن كان ذكراً أو أنثى وتكون مبالغاً فيها إذا كان المولود الأول لهذه الأسرة وهي تقدم من أهل ألام أو الأصدقاء[٣] .

هدايا الختان:

يتم الختان وسط مظاهر احتفالية كبيرة وتقام له وليمة. وفي هذا الاحتفال يقوم الناس بتقديم الهدايا وهي تكون عادة مما يستعمله الصبي أو تكون دنانير ودراهم[٤].

هدايا السفر:

يعطيها القادم من السفر لأهله وأولاده ويعطيها الشخص ليقسمها بين امرأته وأولاده وتختلف قيمة الهدية ونوعها بحسب الحالة الاقتصادية للإفراد وهي عادة تكون

---

[١] الهادي ، احمد عويد ، المناسبات عند العشائر الأردنية، المطبعة الهاشمية ، الأردن ، ١٩٨٥، ص٣٩١.

[٢] احمد عباس ، مصدر سابق ، ص٩٥.

[٣] الجوهري محمد، مصدر سبق ذكره،ص٤٣٥.

[٤] البيت النابلسي ، الفرق بين الهدية والرشوة ، مطبعة القدس ، فلسطين ، ١٩٨٤، ص١٤٣.

من منتجات البلد الذي كان موجود فيه، وبعض الناس يحرص على أن تكون الهدية غالية الثمن أو تكون ذات قيمة عالية[١].

وهناك مناسبات أخرى تقدم فيها الهدايا من أجل المحبة وإنشائها والمحافظة عليها، ولتثبيت الصحبة والعشرة والمروءة بين الناس مثل:

هدايا الوالدين: وهي أن يهب احد الوالدين أحد أبنائه عطية دون إخوانه بسبب برٍ له، أو لكون الابن الأكبر شارك في تكوين الثروة أو تربية أخوانة.[٢].

هدية العيد:

" العيدية" : فهي شكل من إشكال الهدايا التي تمنح للأطفال[١] من أجل إدخال الفرح والسرور لأنفسهم ومن أجل أحداث نوع من البهجة بالعيد وقد تكون هذه الهدايا على شكل أوراق نقدية للأطفال عند زيارتهم لبيوت الأقارب والأصهار والجيران .

هدية النجاح :

هدية النجاح تختلف النظرة إليها بين الناس فهناك من يرى أنها ضرورية والبعض الآخر يرى بأنها غير مهمة إلا في المراحل النهائية، وكما تقدم للطلاب هدايا بسبب النجاح وتقدم للمدرسين هدايا الغرض منها الحب والتقدير وهي تقدم للمدرس أو معلم القرآن بصفة عامة[٣] ،والغرض منها التقرب من المعلم من باب المودة والمحبة ولعلمه وصلاحه[٤].

وقد أشار ديننا الحنيف إلى مناسبات تقدم فيها الهدايا وذكر لنا هدايا مشروعة مستحبة وتكون من أجل جلب المودة ومنها.

١. الهدية لقضاء حاجة : يقصد بها الإعانة على قضاء الحاجة كما هو الحاصل في القديم عند تقديم مساعدات لوالد العريس للمساعدة في مصاريف الزفاف[٥].

---

(١) **المصدر نفسه، ص١٤٥.**

(٤) **الطويل، أحمد، مصدر سابق، ص٣٢.**

(١) **الطويل ، احمد ، مصدر سابق ، ص٧٢.**

(٢) **المصدر نفسه، ص٧٢.**

(٣) **المصدر نفسه، ص٣٥.**

.....

٢. الهدية للمودة والمحبة: وهي لجلب المحبة وإنشاءها والمحافظة عليها، وتأكيد الإخوة وحسن العشرة والمروءة بين الناس وهي على حالات :

أ. هدية الأعلى النظير: وهذا النوع إذا كان من الأعلى إلى الأدنى في الجاه والمال، أو من الكبير للصغير فهي غالباً ما تكون كالصدقة أو تكون من باب الصلة والبر ومن باب النفع والتوسعة وتأليف القلب إذا أعطيت للعدو .

ب. الهدايا للمكافأة عليها: وذلك بأن يهدي الأدنى للأعلى في الجاه والمنزل أو الفقير للغني أو الصغير للكبير، أو النظير لنظيره بغرض إنشاء المودة والمحبة[١].

---

[٤] **الطويل، أحمد، مصدر سابق ، ص٣٤.**

المقدمة

التبادل بمفهومه الدقيق هو عملية اخذ وعطاء بين شخصين أو جماعتين أو مجتمعين، جماعة تأخذ وجماعة تعطي. والتبادل ينطوي على عمليات عديدة مشتركة بين شخصين ولهذه العمليات أهداف ودوافع[١]. وإذا غابت كلٌ من تلك الدوافع والأهداف من الشخص الذي يقوم بالعملية التبادلية فإن التبادل كظاهرة اجتماعية يختفي ويزول ولا يكون له أي اثر على الفرد أو المجتمع[٢].

من هذا نستطيع القول أن للتبادل دوافعه الاقتصادية والاجتماعية التي ينبغي الوقوف عندها والتحقق من مصداقيتها وأثرها في العملية التفاعلية ذات الأبعاد التبادلية.

ولغرض تحديد الدوافع الاقتصادية الموضوعية في التبادل أجرينا دراسة استطلاعية في مدينة بغداد وفي أرياف بغداد قابلنا فيها (٥٠) مواطناً ومواطنة وعرضنا عليهم (٢٠) دافعاً من الدوافع الاقتصادية في التبادل وطلبنا منهم تأشير الدوافع المهمة منها، فكانت النتيجة أنهم اشروا أهم هذه الدوافع، والدوافع التي أشروها اعتبرناها الدوافع الحقيقية في التبادل وهي دوافع اقتصادية تدفع الإنسان أو الجماعة أو المؤسسة إلى القيام بالعمليات التبادلية مع الآخرين*.

أما الدوافع التي أشرها معظم المبحوثين في الدراسة الاستطلاعية فهي ما يلي:-

١- زيادة الإنتاج كماً ونوعاً.

٢- تنمية القطاعات الاقتصادية الرئيسة وهي الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات.

---

(1) **Martindale, D., The nature and Types of Sociological Theory, Boston, Houghton Miffin, 1983, p.312.**

(2) **Ibid., p. 313.**

* **اجرى الباحث دراسة استطلاعية عن الدوافع الاقتصادية في التبادل يوم ٢٠٠٥/٣/١٥ قابل فيها الباحث عينة استطلاعية تتكون من ٥٠ مبحوثاً من كلا الجنسين، وقد تمت المقابلة في مناطق تمثل فئات مختلفة من مجتمع قرى ناحية الرشيد.**

٣- الربحية العالية.

٤- رفع القوة الشرائية ورفع المستوى المعاشي.

٥- القدرة على توسيع حجم الكفاءة الإنتاجية عن طريق إدخال الطرق الحديثة والعلمية في الإنتاج.

والآن علينا دراسة هذه الدوافع لاقتصادية في التبادل بشيء من التفصيل والتحليل وعلى شكل مباحث.

المبحث الأول

زيادة الإنتاج كماً ونوعاً

لقد جاء هذا الدافع بالتسلسل المرتبي الأول إذ اشره (٤٥) مبحوثاً من مجموع (٥٠) وبنسبة ٩٠%. ويعد دافع زيادة الإنتاج كماً ونوعاً من أهم الدوافع الاقتصادية التي تؤثر في العملية التبادلية للإفراد والجماعات. فالأفراد سواءً كانوا مستهلكين أم منتجين والمؤسسات الإنتاجية سواء أكانت صناعية أم زراعية تقيم علاقات تبادلية مع أشخاص ومؤسسات وجماعات ومجتمعات من اجل زيادة الإنتاج كماً ونوعاً. فلو كان لدينا مصنعاً لصناعة الأقمشة فإن هذا المصنع لا يستطيع الشروع بإنتاج الأقمشة والمنسوجات دون أن يقيم علاقات تبادلية مع عشرات الأفراد والمؤسسات والمجتمعات بغية الوصول إلى المواد الأولية والحصول على القوة العاملة البشرية والحصول على تسهيلات النقل والمواصلات والتعاقد مع الأسواق التجارية لتصريف السلع المنتجة[1]. فضلاً عن التعاقد مع عشرات المهندسين والعمال الفنيين والعمال شبه الماهرين وغير الماهرين بغية ضمان ديمومة إنتاج المصنع. بَيَد أن العلاقات التبادلية والتفاعلية هذه إنما تعتمد على هدف أو قصد المصنع في زيادة الإنتاج كماً ونوعاً أي زيادة وحدات السلع المنتجة ورفع نوعيتها لكي تتناسب مع أذواق المستهلكين أو الذين يطلبون هذه السلع.

أن هذا المصنع لا يستطيع أن يزيد من كمية الإنتاج ويحسن نوعيته، إلا إذا أقام علاقات تبادلية مع سلسلة من الأشخاص والمؤسسات التي تضمن القيام بعمليات الإنتاج الصناعي والتي تحقق اكبر كمية ممكنة من الإنتاج بأقل قدر من التكاليف، وتضمن النوعية العالية للإنتاج، هذه النوعية التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المنتجة في الأسواق التجارية سواء أكانت هذه الأسواق محلية أم أجنبية.

---

(1) Hansonm J.L., A Text Book of Economics, Mac Donald and Evans, London, 1982, p. 33.

وفي حالة غياب دافع زيادة الإنتاج كماً ونوعاً من دهن المنتج فإن الإنتاج لا يمكن أن يستقر بل يتعثر لان الدافع الذي يسنده يكون ضعيفاً أو معدوماً. لذا يعد دافع زيادة الإنتاج كماً ونوعاً من اهم الدوافع التي تدفع المنتجين إلى الشروع لإقامة علاقات تبادلية مع غيرهم من الناس الذين يعتمدون عليهم في عمليات الإنتاج الصناعي ذات المردود الاقتصادي للمشروع الصناعي وللأفراد الذين يهمهم الإنتاج الصناعي والذي من خلاله يستطيعون الاستمرار بتزويد الأسواق التجارية بالسلع التي يحتاجها المستهلكون[١].

أما العوامل التي تدفع أرباب الصناعة والعمل على زيادة الإنتاج كماً ونوعاً فهي كثيرة ومختلفة منها ما يتعلق بصاحب المشروع الصناعي ومنها ما يتعلق بالمستهلك ومنها ما يتعلق بالدولة والمجتمع، ويمكن تحديد العوامل المسؤولة عن زيادة الإنتاج كماً ونوعاً بالنقاط التالية:-

١- تقليص تكاليف الإنتاج، وعندما تتقلص تكاليف الإنتاج فإن الارباح تكون عالية لصاحب المشروع الصناعي[٢].

٢- الحصول على اكبر كمية من الربح يتشجع من خلالها المنتج على الاستمرار بالإنتاج.

٣- توسيع الكفاءة الإنتاجية من خلال إدخال المكننة الصناعية الحديثة التي تضاعف من حجم الوحدات المنتجة[٣].

٤- انخفاض الأسعار بحيث يكون الطلب على السلع المنتجة فعالاً.

٥- عندما يكون الطلب على السلع عالياً فإن صاحب المشروع الصناعي يتشجع على انتاج المزيد من الوحدات المنتجة، وهذا ما يسبب نجاح المشروع الصناعي

---

(1) Hansonm J.L., A Text Book of Economics, Mac Donald and Evans, London, 1982, p. 35.

(2) Samuelson, P. Economics, 4th Edition, 1964, p. 389.

(3) Leftwich, R. The Price System and Resource Allocation, Holt, New York, 1984, p. 319.

ويثبت أقدامه في المجتمع وانتشار سلعه في جميع الأسواق لكي تكون بمتناول المواطنين جميعاً.

ثانياً- تنمية القطاعات الاقتصادية الأساسية وهي الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات:

لقد جاء هذا العامل بالتسلسل المرتبي الثاني. حيث اشره "٤٢" مواطناً في الدراسة الاستطلاعية التي أجراها الباحث لتشخيص الدوافع الاقتصادية في التبادل وبنسبة ٨٦%.

وهذا يدل على أن المسؤولين عن تنمية القطاعات الاقتصادية لا يستطيعون أداء هذه المهمة دون القيام بسلسلة طويلة من العمليات التبادلية مع الجهات والوسطاء والأشخاص والشركات والدوائر المسؤولة عن تنمية القطاعات الاقتصادية ولاسيما الزراعة والصناعة والتجارة. فلو أخذنا الزراعة على سبيل المثال فإن الزراعة لا يمكن أن تنمو وتزدهر إلا إذا قام المسؤولون عنها بتكوين علاقات تبادلية مع الآخرين كتكوين علاقات تبادلية مع المصانع المختصة بإنتاج المكائن الزراعية مع أجراء عمليات تبادلية مع عدد كبير من الفلاحين المسؤولين عن استثمار الأرض والأراضي الزراعية، وتكوين علاقات تبادلية مع المسؤولين عن مشاريع الري والبزل، فضلاً عن إقامة علاقات تبادلية مع المسوقين الزراعيين أي الذين يصرفون ويبيعون المنتجات الزراعية في الأسواق التجارية القريبة من المزارع[١].

فلذلك يقيم المسؤولون عن تنمية القطاع الزراعي علاقات تبادلية مع أصحاب رؤوس الأموال كالأغنياء والمصارف والمؤسسات المالية التي يمكن أن تمنحهم القروض المالية والتي من خلالها يستطيعون تمويل مشاريعهم الزراعية.

وكذلك بالنسبة للعلاقات التعاقدية التي يمكن أن يجريها المسؤولون عن الزراعة مع الجمعيات الفلاحية التعاونية أو الجماعية، هذه الجمعيات التي تشتري

---

(1) Ledrics, The Economics of Agriculture, New York, Holt, 1991, p. 28.

المحاصيل الزراعية حال إنتاجها من المزارع وتبيعها في الأسواق التجارية بشكل جملة أو مفرد.

وهكذا يجري أصحاب الزراعة علاقات تبادلية مع عدد كبير من الأشخاص والمؤسسات، وهذه العلاقات التبادلية تضمن تعاون المزارعين مع الجهات الأخرى المسؤولة عن الإنتاج الزراعي والمسؤولة عن تنفيذ مراحله وعملياته النظامية[١].

والعمليات التبادلية نفسها يمكن أن تقوم في مجال الصناعة الذي يعد من المجالات الاقتصادية المهمة في الاقتصاد القومي. حيث أن الصناعة تحتاج إلى سلسلة طويلة من العمليات التبادلية ذات المضمون الاجتماعي والأبعاد الاقتصادية، ومن هذه العمليات التبادلية التي تقام في مجال الصناعة أجراء تعاقد مع أصحاب المواد الأولية لضمان ديمومة تدفق هذه المواد للمنشآت الصناعية لكي تدمج مع عنصر العمل ورأس المال بوحدات معينة لكي يصار بعد ذلك إنتاج السلعة أو السلع المخطط إنتاجها[٢]. فضلاً عن إقامة علاقات تعاقدية مع الأيدي العاملة على اختلاف أنواعها ودرجاتها، ومثل هذه العلاقة التعاقدية تضمن وجود الخبرات الصناعية التي يحتاجها المصنع وتضمن الأيدي العاملة التي لها أهمية مباشرة أو غير مباشرة في عمليات الإنتاج الصناعي. واخيراً هناك العمليات التبادلية التسويقية حيث أن الإنتاج الصناعي ينبغي أن يسوق من المصانع إلى الأسواق التجارية لكي يباع بالجملة والمفرد، فهذه العلاقات تمكن أصحاب المصنع من التخلص من الوحدات المنتجة، والمستهلكون يستطيعون الحصول على السلع المنتجة، وهذا ما يساعد على ديمومة عمليات الإنتاج الصناعي وزيادة الربحية لأصحاب العمل وضمان تشغيل واستخدام الأيدي العاملة.

والشيء نفسه يقال إزاء العلاقات التبادلية التجارية. ذلك أن التجارة تحتاج إلى عمليات تبادلية بين مصادر المواد الأولية والمصانع من جهة وبين المصانع وتجار الجملة والمفرد من جهة أخرى. ذلك أن صاحب المشروع يضمن إنتاج سلعة أو سلع

---

(1)Ledrics, The Economics of Agriculture, New York, Holt, 1991., p. 30.
(2) Hanson, J.L., A Hand Book of Economics, p. 42.

معينة ثم يجري بعد ذلك علاقات تبادلية مع أصحاب رؤوس الأموال كأصحاب المكائن الصناعية وأصحاب المواد الأولية، فضلاً عن أجراء علاقات تبادلية مع الأسواق التجارية حيث أن تجار الجملة والمفرد يشترون السلعة المنتجة من أرباب العمل ويدفعون أثمانها بالنقود، وهذه النقود تمكن رب العمل من دفع نفقات الإنتاج لكي يستمر المشروع الصناعي بالعمل دون توقف[١]. كما أن العلاقة التبادلية تقام بين صاحب المشروع الصناعي والأسواق التجارية، ومثل هذه العلاقات التبادلية تمكن التجار أي تجار الجملة والمفرد من تخزين البضاعة وضخها إلى الأسواق بالكميات المحددة أو المطلوبة. وهنا يستطيع التاجر من جني الإرباح ويستطيع المستهلك سواء أكان فرداً واحداً أم مؤسسة من ضمان الحصول على السلعة بغية استهلاكها والحصول على كمية من الإشباع منها. وهكذا تعد العلاقات التجارية التبادلية خطوة مهمة من خطوات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك.

ولا تنطوي العلاقات التبادلية على ميادين الزراعة والصناعة والتجارة فحسب بل تذهب إلى ابعد من ذلك إذ تمس قطاع الخدمات. علماً أن هذه الخدمات بيد الدولة وفي بعض الأحيان تكون بيد القطاع المختلط أو القطاع الخاص كخدمات الكهرباء والماء والنقل العام والسكن والرعاية الاجتماعية والتربية والتعليم والصحة، فضلاً عن خدمات الصحة العامة[٢]. أن هذه الخدمات تكون الدولة عادة مسؤولة عنها لأنها خدمات تضمن الصالح العام للمجتمع ويمكن أن تظهر للوجود دون وجود علاقات تبادلية بين الدولة والأهالي أي الأفراد الذين يحتاجون إلى هذه الخدمات، فضلاً عن وجود علاقات تبادلية بين الدولة الراعية لهذه الخدمات وبين سلسلة طويلة من الجماعات والأفراد والمؤسسات التي تزج في إدارة وتنظيم هذه الخدمات. هذا من جهة ومن جهة أخرى ينبغي أن تكون هناك علاقات تبادلية تفاعلية بين الدولة الراعية لهذه الخدمات وبين المواطنين المستفيدين منها[٣]. ذلك أن الدولة لا تستطيع

---

[1]Hanson, J.L., A Hand Book of Economics., p. 49.

[٢] الحسن، احسان محمد ، علم الاجتماع السياسي، عمان، دار وائل للنشر، ٢٠٠٥، ص ١٤٥.

[٣] المصدر نفسه، ص ١٤٨.

أن تستمر بعرض هذه الخدمات دون إقبال المواطنين عليها والاستفادة من برامجها أو سياقاتها الخدمية والتنموية. فضلاً عن أن ديمومة هذه الخدمات تستلزم إقبال المواطنين عليها ومعرفتهم بالتسهيلات التي يمكن أن تمنحها لهم. وهكذا تتم العلاقة التبادلية بين المستفيدين من الخدمات وبين الدولة أو القطاع الخاص والمختلط الذي يقدم مثل هذه الخدمات. علماً أن مثل هذه العلاقات التبادلية لا يمكن أن تظهر دون قيام الدولة بالإعلان عن وجود مثل هذه الخدمات والتسهيلات، فالدولة تقدمها إلى المواطنين دون تحيز بين مواطن وآخر، وان هذه الخدمات ينبغي أن تكون على مستوى واحد من النوعية لكي تكون هناك عدالة التوزيع في الخدمات التي تعرضها الدولة على مواطنيها.

ثالثاً- الربحية العالية:

جاء دافع الربحية العالية بالتسلسل المرتبي الثالث من بين الدوافع الاقتصادي في التبادل حيث اشر هذا الدافع (٤٠) مبحوثاً من مجموع (٥٠) في الدراسة الاستطلاعية التي أجريناها والتي أردنا من خلالها معرفة الدوافع الاقتصادية في التبادل وبنسبة ٨٠%. أن دافع الربحية العالية في العلاقات التبادلية الاقتصادية إنما هو دافع مهم، فمن دون الربحية لا يمكن أن تكون هناك أي علاقات اقتصادية بين الأفراد والمؤسسات، فالربحية هي التي تشجع الأفراد والمؤسسات على الإنتاج وعلى تأسيس وفتح المشاريع الاقتصادية التي من شأنها أن تحقق مستوى اقتصادي رفيع للإفراد والمجتمع[1]. فأي مشروع ذو جدوى اقتصادية لا يمكن أن يكتب له النجاح دون أن يحصل على درجة معينة من الربحية. والربحية لا تكون مادية فحسب بل تكون اجتماعية واعتبارية ايضاً، وهذا يعتمد على طبيعة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية التي تقام في المجتمع. فهناك مشاريع تدر على أصحابها الربحية

---

(1) **Hanson, J.L.A Text book of Economics, p. 343.**

المادية كالمصانع والمزارع والشركات وخدمات المصلحة الجماعية كالماء والكهرباء والطاقة.

وهناك مشاريع خدمية لا تدر على أصحابها الإرباح المادية بل تدر عليهم الإرباح الاجتماعية كالمدارس والمستشفيات والكليات والجامعات ومشاريع الرعاية الاجتماعية والمشاريع الأمنية التي تكون بشكل خدمات تقدمها الدولة للناس لضمان الأمن والراحة والاستقرار والطمأنينة[١]. ن مثل هذه المشاريع هي مشاريع ذات مردودات إنسانية أكثر من كونها مشاريع ذات مردودات مادية. والمجتمع يحتاج إلى كلا هذين النوعين من المشاريع.

ولكن ما هي الربحية بالمفهوم الاقتصادي والاجتماعي الربحية هي الفرق بين تكاليف المشروع ومردوداته المادية[٢]، بمعنى أن مخرجات المشروع ***(Output)*** اكبر من مدخلاته ***(InPut)*** فإذا كانت مخرجات المشروع الاقتصادي أكثر من مداخلاته فإن هذا يعني بأن المشروع يتسم بالكفاءة الاقتصادية[٣]. وهذه الكفاءة تمكنه من الاستمرار بالعمل. أما إذا كانت مدخلات المشروع أكثر من مخرجاته بمعنى أن التكاليف أكثر من الإرباح فهذا يعني بأن المشروع لا يتسم بالكفاءة الاقتصادية، وهنا لا يمكن للمشروع أن يستمر لان استمراره يعني الخسارة في المشروع التي يتحملها أصحابه. وعليه فإن الربحية العالية تنطوي على علاقات اقتصادية واضحة بين سلسلة طويلة من الأفراد والمؤسسات. إنما تنطوي على علاقات تبادلية بين أصحاب المشروع الاقتصادي أو الصناعي وبين المستهلكين، وتنطوي على مثل هذه العلاقات بين أصحاب المشروع الاقتصادي وممتلكي وسائل الإنتاج.

فإذا كانت هناك ربحية لهذه الإطراف الداخلة في مثل هذه العلاقات التبادلية فإن المشروع يكتب له النجاح ويستمر في العمل وتستمر معه العلاقات التبادلية على

---

[١] **الحسن، احسان محمد ، علم الاجتماع السياسي، ص ١٥٠.**

[2] **Volkov. M. I. A, Dictionary of Political Economy, Moscow, Progress Publishers, p. 291.**

[3] **Ibid., p. 292.**

أنواعها ومستوياتها كافة. والعكس هو الصحيح إذا كانت الربحية مفقودة، فعندما تفقد الربحية فإن المشروع الاقتصادي أو الاجتماعي يتعرض للخسارة لان تكاليفه أكثر من مردوداته المادية والاعتبارية، وهذا لا يساعد على استمرار العلاقات التبادلية وبالتالي يتوقف المشروع الصناعي أو الاجتماعي كلية عن العمل لان الربحية كدافع مهم من الدوافع الاقتصادية في التبادل تكون قليلة أو مفقودة، وهذا لا يعطي المجال لصاحب المشروع الاقتصادي أن يستمر بالعمل لان استمراره في العمل ينطوي على تكبد خسارة فادحة في الأموال والأيدي العاملة والخبرات والأنشطة الاقتصادية.

رابعا– رفع القوة الشرائية ورفع المستوى المعاشي:

مما يساعد على ديمومة العلاقة الاقتصادية التبادلية رفع القوة الشرائية والمستوى المعاشي للمواطنين، فهذا الدافع للعلاقة الاقتصادية التبادلية يعد من الدوافع المهمة إذ جاء بالتسلسل المرتبي الرابع واشره ٣٨ مبحوثاً من مجموع ٥٠ مبحوثاً في الدراسة الاستطلاعية التي اجريناها وبنسبة ٧٨%.

أن العلاقات الاقتصادية التبادلية التي تقع بين الناس تهدف إلى رفع القوة الشرائية التي تمكن المواطنين من الحصول على مقدار كبير من السلع بالنقود التي يمتلكونها. فاذا كانت النقود تستطيع الحصول على كمية كبيرة من السلع والخدمات فإن هذا يدل على أن قوة المواطن الشرائية تكون عالية، بينما إذا كان المواطن لا يستطيع إلا الحصول على كمية محدودة من السلع والخدمات بالنقود التي بحوزته فإن هذا يعني بأن قوته الشرائية هي قوة محدودة أو قليلة. ومن دوافع العلاقات الاقتصادية التبادلية ضمان رفع القوة الشرائية للمواطن أي تمكين المواطن من شراء اكبر كمية من السلع والخدمات بالنقود التي تكون بحوزته. وعندما يستطيع المواطن الحصول على كمية كبيرة من السلع والخدمات بالنقود التي يمتلكها فإن هذا يساعد على رفع مستواهم المعاشي[١].

---

(1) Sand ford, C. Social Economics, Heinemann Educational Books, London, 1977, p. 47.

فالمستوى المعاشي رهين بطبيعة القوة الشرائية التي يتمتع بها المواطن. فإذا كانت النقود التي بحوزته تستطيع أن تضمن له الحصول على كمية كبيرة من السلع والخدمات فإن هذا يعني أن مستواه المعاشي مستوى عالياً. وهذا يكون في حالة عدم وجود التضخم المالي حيث أن التضخم المالي لا يمكن المواطن بالنقود التي بحوزته من الحصول على كمية كبيرة من السلع والخدمات لان الأسعار تكون عالية. فعندما تكون الأسعار عالية والنقود محدودة فإن المستوى المعاشي للفرد يكون منخفض لان هذا الفرد لا يستطيع الحصول إلا على كمية محدودة من السلع والخدمات التي يحتاجها لان هناك ظاهرة التضخم الاقتصادي[١]. والتضخم ظاهرة اقتصادية تكون فيها كمية النقود أكثر من كمية السلع والخدمات المتداولة في الأسواق[٢]. والتضخم المالي لا يساعد على رفع القوة الشرائية لأن النقود التي يمتلكها المواطن لا تمكنه من الحصول على رفع القوة الشرائية للمواطن لان النقود التي يمتلكها المواطن لا تمكنه من الحصول إلا على كمية ضئيلة من السلع والخدمات. وهنا يتدنى مستواه المعاشي أي يكون فقيراً لأنه لا يمتلك النقود الكثيرة أو التي من خلالها يستطيع سد احتياجاته من السع والخدمات. بينما الانكماش الاقتصادي يؤدي إلى عكس هذه النتائج والانكماش الاقتصادي هو حالة تكون فيها كمية النقود اقل من كمية السلع والخدمات[٣]. بمعنى آخر أن النقود التي يمتلكها الفرد تمكنه من الحصول على كمية كبيرة من السلع والخدمات وهذا ما يسبب رفع قوته الشرائية وبالتالي رفع مستواه المعاشي لان المستوى المعاشي للفرد إنما يعتمد على قوته الشرائية أي قدرة النقود في الحصول على كمية لا بأس بها من السلع والخدمات[٤].

---

[1]Sand ford, C. Social Economics, Heinemann Educational Books, London, 1977, p. 51.
[2]Ibid, p. 55.
[3]Ibid, p. 55.
[4]Ibid, p. 59.

وهكذا يعد دافع رفع القوة الشرائية ورفع المستوى المعاشي من أهم الدوافع المؤثرة في العملية الاقتصادية التبادلي التي تأخذ مكانها بين الأفراد من جهة وبين الجماعات والمؤسسات والمجتمعات من جهة أخرى.

خامساً- القدرة على توسيع حجم الكفاءة الإنتاجية عن طريق إدخال الطرق الحديثة في الإنتاج:

جاء هذا الدافع بالتسلسل المرتبي الخامس والأخير من حيث الأهمية للعمليات الاقتصادية التبادلية، فهو دافع بالرغم من كونه قد جاء متأخراً فانه مهم في إقامة العلاقات التبادلية الاقتصادية. ذلك أن رب العمل سواء أكان صناعياً أم زراعياً لا يستطيع توسيع حجم الكفاءة الإنتاجية لمشروعه الصناعي أو الزراعي دون أن يجري عمليات تبادلية مع الآخرين لاسيما الأشخاص أو المؤسسات المالية التي تمول المشروع الاقتصادي بالأموال اللازمة كالمصارف والمؤسسات المالية، فلا يمكن توسيع حجم الكفاءة الإنتاجية دون أن يستثمر صاحب المشروع الأموال في مشروعه وهذه الأموال تنفق على شراء المواد الأولية وتشغيل القوة العاملة على اختلاف أنواعها واختصاصاتها ودرجاتها. وتوسيع رقعة الأرض الجغرافية التي قام عليها المشروع الصناعي أو الزراعي ناهيك عن إدخال الطرق الحديثة في الإنتاج.

ذكرنا بأن أهمية هذا الدافع للعلاقات الاقتصادية التبادلية قد جاءت بالتسلسل المرتبي الخامس إذ أشره ٣٦ مبحوثاً من مجموع ٥٠ مبحوثاً وبنسبة مئوية هي ٧٢% إن هذا الدافع هو من الدوافع المهمة في عملية التبادل الاقتصادي، التبادل بين أصحاب المشروع الاقتصادي وبين الأشخاص المسؤولين عن تحديث المشروع من خلال إدخال الطرق والتقنيات الحديثة في الإنتاج كإدخال المكننة الصناعية والزراعية الحديثة، هذه المكننة التي تأخذ مكان العمال وتساعد على تسريع عمليات الإنتاج والحصول على الإنتاج النمطي للسلع أي سلع ذات مواصفات محددة من

الإنتاج الكبير[١]. والطرق الحديثة في الإنتاج لا تنحصر باستخدام المكننه الصناعية الحديثة في الإنتاج فحسب بل تتعدى ذلك إلى البحوث والدراسات التي يستخدمها المشروع لرفع الكفاءة الإنتاجية مع تحسين طرق النقل والمواصلات وضمان الأسواق التجارية التي يمكن للمشروع أن يحصل من خلالها على تراكم رأس المال فضلاً عن استخدام أساليب اقتصاد السوق، هذه الأساليب التي تعطي المعلومات لأرباب الصناعة أو الزراعة إلى طبيعة ومواصفات السلعة الصناعية أو الزراعية التي يحتاجونها وبالنوعية المحددة وبالسعر الذي يتلاءم مع مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية[٢]. أن جميع وسائل توسيع حجم الكفاءة الإنتاجية التي ذكرناها أعلاه تستلزم درجة معينة من التبادل الاقتصادي بين أصحاب المشاريع الاقتصادية الصناعية منها والزراعية بين تجار الجملة وتجار المفرد من جهة وبين المستهلكين من جهة أخرى. وهذه العملية التبادلية الاقتصادية إنما تنطوي على الفعل ورد الفعل بين التكاليف والأرباح، بمعنى آخر إن صاحب المشروع الصناعي له واجبات وحقوق على المستهلك وعلى تاجر الجملة والمفرد فواجباته هي تقديم السلعة التي يرغب بها المستهلك والتاجر بسعر معقول وبالوقت المناسب أما حقوقه أي حقوق صاحب المشروع فهي تصريف البضاعة أو بيعها بالسعر المحدد وبالسرعة المستطاعة والحصول على ربحية معتدلة تساعده على الاستمرار في العمل. أما واجبات وحقوق المستهلك في العملية التبادلية هذه فتنطوي على أن للمواطن واجبات في العملية الاقتصادية هي تشخيص أو تحديد نوعية السلعة التي يحتاجها ودفع ثمن السلعة واستلام السلعة بالوقت المحدد له، هذه هي واجبات المستهلك أما حقوقه فهي الحصول على السلعة التي يريدها من حيث المتانة والمواصفات والنوعية والسعر الذي يتناسب وإمكاناته الاقتصادية والمالية مع توصيل السلعة له بالوقت المحدد وعدم التأخير في التسليم. الجدول رقم (١) وجدول التسلسل المرتبي يوضح الدوافع

---

(1) **Slim, F.J. Automated Industry, London, Longman, 1993, P.22.**
(2) **Ibid., P.26.**

الاقتصادية في التبادل كما أشرها ٥٠ مبحوثاً في الدراسة الاستطلاعية التي أجريناها قبل تحديد ماهية هذه الدوافع.

جدول رقم (١)

يوضح التبادل الاقتصادي

دوافع العلاقات التبادلية الاقتصادية	التسلسل المرتبي	الوزن الرياضي	النسبة المئوية
١-زيادة الإنتاج كماً ونوعاً.	١	٤٥	%٩٠
٢-تنمية القطاعات الاقتصادية	٢	٤٣	%٨٦
٣-الربحية العالية.	٣	٤٠	%٨٠
٤-رفع القوة الشرائية ورفع المستوى المعاشي.	٤	٣٨	%٧٨
٥-القدرة على توسيع حجم الكفاءة الإنتاجية عن طريق إدخال الطرق الحديثة في الإنتاج.	٥	٣٦	%٧٢

اثر الدوافع الاجتماعية في التبادل:

لا ترجع عملية التبادل الاجتماعي إلى دوافع اقتصادية فحسب بل ترجع إلى دوافع اجتماعية ايضاً. ذلك أن عملية التبادل إنما تتأثر بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية معاً[١]، ويمكن القول بأن دور العوامل الاجتماعية في العملية التبادلية بين الأفراد والجماعات والمجتمعات تعد أهم من العوامل الاقتصادية في هذه العملية لان الشخص المعني بالتبادل يعطي أهمية للمعطيات والظروف والعوامل الاجتماعية أكثر مما يعطي للعوامل والظروف والمعطيات الاقتصادية[٢]، حيث أن المتغيرات والمعطيات الاجتماعية تمس أحاسيس وقيم الأفراد أكثر من المتغيرات الاقتصادية والمادية.

أن الجانب الاجتماعي للعملية التبادلية عند الاجتماعيين والانثروبولوجيين يحتل مكانة متميزة وعالية مقارنة بالجانب الاقتصادي لان الجانب الاقتصادي يشكل عاملاً واحداً في التأثير على البناء الاجتماعي بينما العوامل الاجتماعية كالعوامل السياسية والدينية والتربوية والأسرية والقيمية تشغل الحيز الكبير في البناء الاجتماعي مقارنة بالعامل الاقتصادي[٣].

علينا هنا التحدث عن الدوافع الاجتماعية في التبادل، أن هذه الدوافع قد نجدها في العديد من المصادر الانثروبولوجية والاجتماعية، بَيَد أن هذه المصادر لا يمكن أن تزودنا بالدوافع الحقيقية التي تكمن خلف العملية التبادلية لأنها أي المصادر تكون بعيدة عن الواقع المعاش لذا لا يمكن أن تكون حقيقية في التأثير على جملة الدوافع الاجتماعية المسؤولة عن التبادل. ولكننا لكي نشخص الدوافع الاجتماعية في التبادل اعتمدنا على عينة استطلاعية تتكون من (٥٠) مواطناً

---

(1) **Blau, P.M. Exchange and Power in Social life, John Wile and Sons-New York, 1984, p. 296.**
(2) **Ibid., p. 297.**
(3) **Hans, Gerth, C.W. Mills, Character and Social Structure, London, 1987, pp. 12-15.**

ينتمون إلى الشرائح والفئات الاجتماعية الإنسانية التي يتكون منها مجتمع البحث*. وقد عرضنا على هذه الفئة الاستطلاعية مجموعة من الدوافع الاجتماعية التبادلية التي يزيد عددها على (٢٠) دافعاً وطلبنا من المبحوثين تأشير الدوافع التي يرون بأنها مسؤولة عن عميلة التبادل فأشر المبحوثين في الدراسة لاستطلاعية (٥) دوافع أساسية اعتبرتها الدراسة الحالية بأنها هي الدوافع المعول عليها في دراسة العملية التبادلية. علماً أن الدوافع الاجتماعية في التبادل التي أشرها المبحوثين في الدراسة الاستطلاعية هي ما يلي:-

١- تكوين علاقات سليمة مع الآخرين.

٢- الاعتراف الاجتماعي.

٣- تحقيق العدالة الاجتماعية.

٤- تحقيق الذات وكسب رضا الآخرين.

٥- الموازنة بين مدخلات العلاقة الاجتماعية ومخرجاتها.

والآن علينا دراسة الدوافع الاجتماعية في التبادل كما أشرها (٥٠) مبحوثاً تمت مقابلتهم مقابلة ميدانية استطلاعية.

١- <u>تكوين علاقات سليمة مع الاخرين:</u>

يعد عامل العلاقات الاجتماعية الايجابية التي يمكن أن يكونها الفرد مع الآخرين أهم العوامل الدافعة لتكوين العلاقات التبادلية ليس بين الأفراد فحسب بل بين الجماعات والمجتمعات ايضاً[1]. أن رغبة الفرد في تكوين علاقة ايجابية مع الآخرين هو عامل مهم في ظهور العلاقات التبادلية في المجتمع. فالعلاقة الاجتماعية كما يعرفها العالم الانثروبولوجي البريطاني رادكليف براون في كتابه الموسوم البناء والوظيفة في المجتمع البدائي هي الفعل ورد الفعل بين شخصين أو

*** اجرى الباحث دراسة استطلاعية عن اثر الدوافع الاجتماعية في التبادل يوم ٢٠٠٥/٣/١٥، حيث قابل فيها الباحث عينة استطلاعية تتكون من (٥٠) مبحوثاً من كلا الجنسين. وقد تمت المقابلة في مناطق تمثل فئات مختلفة من مجتمع قرى ناحية الرشيد.**

(1) Homans, G. Social Behavior and Its Elementary Forms, London, Routledge and Kegan Paul, 1963, p. 317.

جماعتين أو مؤسستين، وهذه العلاقة المتكونة بين الشخصين أو الجماعتين إنما تنطوي على فعل ورد فعل بينهما أي اخذ وعطاء وعلاقات تفاعلية ترمي إلى تحقيق الإغراض وإشباع الحاجات عن طريق هذه العلاقات التفاعلية[١]. علماً أن رادكليف براون يقول بصدد العلاقات الاجتماعية بأن هذه العلاقات تنطوي على مستلزمات عديدة أهمها ما يلي:-

أ- تفاعلات وعلاقات مشتركة ومتبادلة بين الشخصين اللذين يكونان العلاقة.

ب- ادوار اجتماعية يشغلها الأشخاص المعنيين بالعلاقة الاجتماعية[٢].

ت- مجموعة رموز سلوكية وكلامية يستعملها إطراف العلاقة الاجتماعية[٣].

ث- سلوك اجتماعي يقوم به الشخصان أو الجماعتان المتفاعلتان وهذا السلوك ينطوي على تفاعل اجتماعي واخذ وعطاء وعمليات تبادلية يثمنها الشخصان المتفاعلان[٤].

ومن الجدير بالذكر أن العلاقة الاجتماعية التبادلية التي يكونها الفرد مع الآخرين طبيعة لها أسباب ونتائج[٥]. نعني بطبيعة العلاقة الاجتماعية نوعيتها أي هل هي علاقة ايجابية أو سلبية أو هامشية. أن العلاقة قد تكون هامشية أو سلبية أو ايجابية تبعاً للمردودات الاجتماعية والاقتصادية التي يجنبها الأفراد المتفاعلون من هذه العلاقة.

لو كان طرفا العلاقة التبادلية يعطون ويأخذون من هذه العلاقة وان عملية الأخذ والعطاء تكون متناغمة ومتجانسة للفردين اللذين يكونان العلاقة التبادلية فإن مثل هذه العلاقة ستقوى وتتعزز وتستمر. أما إذا كان طرفا العلاقة يتضرران من العلاقة أي أن شخصاً يعطي أكثر مما يأخذ والشخص الآخر يأخذ أكثر مما يعطي

---

(1) Radcliffe , Brown ,A. Structure and Functions in Primitive Society ,Glencoe The Free Press, 1952, p. 178.
(2) Ibid., p. 181.
(3) Ibid., p. 183.
(4) Ibid., p. 185.

فإن العلاقة سرعان ما تضعف وتنهار أو تنقطع، لذا فطبيعة العلاقة الاجتماعية التبادلية التي يكونها الفرد مع الآخرين تؤثر حتماً في العملية التبادلية[١].

ولا تنطوي العلاقة الاجتماعية التبادلية على الطبيعة فقط بل تنطوي أيضا على الأسباب والنتائج، حيث أن لكل علاقة اجتماعية تبادلية أسبابها، ونتائجها قد تكون دينية أو أسرية أو سياسية أو اقتصادية أو قيمية أو أخلاقية. أن الشخص يتبادل العلاقات الإنسانية مع الآخرين عندما تكون للعلاقة أسباب دافعة تدفع الفرد إلى الدخول في علاقات تفاعلية مع الآخرين. وإذا لم يتوضح السبب الداعي للعلاقة فإن شأن التبادل في العلاقة الاجتماعية يكون مفقوداً أو ضعيفاً وبالتالي تكون العلاقة التبادلية علاقة متأرجحة ومتذبذبة أي ليست ثابتة ولا يمكن الاعتماد عليها في تقوية وتعزيز العلاقة الإنسانية.

وكما أن للعلاقة التبادلية أسبابها وطبيعتها فإن لها نتائجها وانعكاساتها على الأفراد والجماعات[٢].علماً بأن نتائج العلاقة التبادلية ولاسيما في المؤسسات والجماعات والمنظمات تعتمد على طبيعتها. فإذا كانت العلاقة الاجتماعية ايجابية فإن نتائجها على الفرد والمؤسسة تكون ايجابية. وعندما تكون العلاقة التبادلية في الجماعة والمؤسسة ايجابية فإن هذه الجماعة تكون فاعلة في تحقيق قوة الجماعة وتماسكها[٣]. وعندما تكون الجماعة قوية ومتماسكة فأنها تستطيع أن تحقق أهدافها القريبة والبعيدة. أما إذا كانت العلاقة التبادلية في المؤسسة أو الجماعة سلبية أو هامشية فإن الجماعة لا يمكن أن تكون موحدة ومتضامنة بل تكون منقسمة على نفسها وغير موحدة، وهذا لا يساعدها على تحقيق أهدافها القريبة والبعيدة[٤].

بمعنى آخر أن الجماعة تفشل في تحقيق الأهداف لان العلاقة الاجتماعية التي تربط أعضاؤها هي علاقة مفككة ومنقسمة على نفسها وبالتالي تعجز الجماعة عن تحقيق الأهداف والطموحات التي تصبوا إليها.

---

(1)(1) Radcliffe , , Brown ,op , cit, p. 187.
(2) Ginsberg, M. Sociology, London, Oxford University Press, 1973, p. 15.
(3) Ibid., p. 17.
(4) Ibid., p. 20.

مما ذكر أعلاه من معلومات عن دور العلاقات السليمة في الدوافع التي تؤدي إلى تعزيز وتمتين ظاهرة التفاعل بين الأفراد في الجماعات والمؤسسات. بمعنى آخر أن تكوين علاقات سليمة مع الآخرين يعد من الدوافع الاجتماعية الأساسية في عملية التبادل[١]. أما الفشل في تكوين العلاقات الاجتماعية السليمة مع الآخرين فانه لا يساعد على تفعيل الدوافع الاجتماعية في التبادل أن أهمية دافع تكوين علاقات سليمة مع الآخرين في عملية التبادل الاجتماعي قد جاء بالتسلسل المرتبي الأول كما هو مؤشر في نتائج الدراسة الاستطلاعية التي أجريناها مع (٥٠) مبحوثاً حيث جاء وزنها الرياضي (٤٣) من مجموع (٥٠) وبنسبة (٨٦%).

٢- <u>دافع الاعتراف الاجتماعي وأثره في التبادل الاجتماعي:</u>

يعد دافع الاعتراف الاجتماعي من الدوافع الأساسية المسؤولة عن عملية التبادل الاجتماعي بين الأفراد والجماعات ونعني بالاعتراف الاجتماعي كما يقول العالم ليست ***Liset*** في كتابه الموسوم "الانتقال الاجتماعي في المجتمع الصناعي" بأنه عملية تأييد ما يدعيه الفرد من مؤهلات وقوة ونفوذ وهذا الادعاء يحظى باعتراف الآخرين. فإذا حظي الادعاء بالاعتراف فإن الفرد يكون صادقاً ويتسم بمزايا ايجابية تدفع الآخرين إلى التفاعل معه على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي[٢]. ومثل هذا التفاعل ينتج في تكوين العلاقة التبادلية بينهما أي الشخص المدعي وبين الشخص الآخر الذي اعترف بالادعاء. ومثل هذه العلاقة التفاعلية تعزز الحالة الإنسانية التي تربط الشخصين.

أما العالم باتن ***(Paton)*** فيعرف في كتابه الموسوم (طالب المنزلة) الاعتراف الاجتماعي بأنه ظاهرة اجتماعية ايجابية تقود الأفراد إلى الاعتراف بما يتمتع به الأفراد من مؤهلات وامتيازات وحقوق لان مثل هذا الاعتراف يقرب بين الشخصين ويؤدي إلى نشوء علاقة إنسانية ايجابية بينهما تفضي إلى تماسك

---

[١] الحسن، إحسان محمد (الدكتور)، النظريات الاجتماعية المعاصرة، بغداد، مطبعة الرسائل، ٢٠٠٥، ص ١٩٣.

[2] Marshall, T.H. Social Recognition As A Factor of Assessing Social Traits, London, Evans, Press, 1989, p. 12.

المؤسسة أو الجماعة التي ينتمون إليها وتعظيم قدرتها في تحقيق الأهداف والمنجزات[١]. لقد جاء عامل الاعتراف الاجتماعي بالتسلسل المرتبي الثاني إذ أشره (٤٠) مبحوثاً من مجموع (٥٠) وبنسبة (٨٠%).

أننا ينبغي أن نجيب عن التساؤل كيف أن عامل أو دافع الاعتراف الاجتماعي يقود إلى تكوين علاقات تبادلية بين الأفراد والجماعات. أن الفرد يميل إلى تكوين علاقات تبادلية مع الآخرين إذا اعترف الآخرون بالسمات الايجابية والمؤهلات العلمية والكفاءات التقنية والقدرات العقلية والجسمية التي يتمتع بها[٢]. فهذا الاعتراف يدفع كلا الشخصين إلى التقارب والتساند والتعاون الواحد مع الآخر.

أما إذا لم يعترف الآخرون بالسمات الايجابية التي يتمتع بها الفرد والمؤهلات العلمية التي يحملها والمنجزات المهنية وغير المهنية التي حققها عبر حياته الطويلة، واخذ يشك بما يدعيه من مواهب وايجابيات قد حققها فعلاً وحقيقة فإن الفرد المعني لا يمكن أن يكون علاقات تبادلية مع الآخرين لان الآخرين لا يعترفون بما يتمتع به الفرد من مزايا ومواهب وملكات وهذا يؤدي إلى اغتراب الفرد من المجتمع وعدم ميل الفرد إلى التفاعل والتمازج مع المجتمع لان المجتمع لا يعترف بقدراته ومؤهلاته[٣]. وهنا يكف الفرد عن تقديم الخدمات النافعة والجليلة إلى المجتمع لان المجتمع لم يمنح الفرد الاحترام والتقدير والتقيم الذي يستحقه. وهذه حالة ينبغي الوقوف عندها ودراستها لمعرفة الأسباب الموضوعة والذاتية التي تحول دون اعتراف المجتمع بالمواهب والقدرات والامكانات التي يتمتع بها الفرد.

مما ذكر أعلاه من معلومات نخلص إلى القول بأن الاعتراف الاجتماعي ***(Social Recognition)*** هو من العوامل المهمة التي تقود إلى التفاعل والتبادل وتكوين العلاقات الحميمة والطيبة بين الأفراد والجماعات.

فإذا أنفقد الاعتراف الاجتماعي فإن العلاقات التبادلية بين الأفراد سرعان ما تضعف وتنكمش إذ يصيبها التلكؤ والبطء والتخلف[٤]، وهذا لا يخدم إغراض

---

(1) Paton, C. Status Seekers, London, Avenue Press, 1976, p. 54.
(2) Ibid., p. 57.
(3) Ibid., pp. 112-113.
(4) Paton C. op , cit . p. 116.

المجتمع وتوجهاته القيمية والإنسانية. وان أصعب عقاب يمكن أن يفرض على الفرد في المجتمع هو عدم الاعتراف بوجوده وشخصيته وإنسانيته ومواهبه ومؤهلاته الجسمية والفعلية والعلمية. ذلك أن عدم الاعتراف هذا يؤدي إلى جمود وتحجر الفرد وبالتالي ابتعاده عن المجتمع وابتعاد المجتمع عنه. وهذه الحالة لا يمكن أن تخدم الأهداف والطموحات الإنسانية والمادية والتنموية عند كل من الفرد والمجتمع.

ولكن كيف نستطيع أن نكسر الحلقة المفرقة الخاصة بالفرد والمجتمع فيما يتعلق بموضوع الاعتراف الاجتماعي وكيف نستطيع أن نقيم حالة الاعتراف الاجتماعي بين الفرد والمجتمع لكي لا يشك المجتمع بقدرات الفرد ولا يقاطع أو يتحدى الفرد المجتمع.

أننا نستطيع كسر الحلقة المفرغة في العملية التبادلية بين الفرد والمجتمع فيما يتعلق بالاعتراف الاجتماعي عن طريق حث المجتمع بمنح الفرد الامتيازات المادية والاعتبارية التي يستحقها وعدم غمط حقوقه الإنسانية والثابتة[١]. فإذا فعل المجتمع ذلك فإن الفرد ينال درجة من الاقتناع والرضا الاجتماعي وبالتالي تكون هناك علاقة تبادلية قوية مبنية على مبادئ المصلحة المشتركة والعدالة الاجتماعية.

٣- تحقيق العدالة الإجتماعية:

من العوامل التي تساعد على التبادل الاجتماعي بين الأفراد والجماعات الوصول إلى مبدأ العدالة الاجتماعية، و نعني بالعدالة الاجتماعية تحقيق المساواة بين الافراد في الحقوق والواجبات بغض النظر عن اللون والعنصر واللغة والقومية والطبقة والمستوى الثقافي والعلمي[٢].

والعدالة الاجتماعية تقر مبدأ مساواة الأفراد أمام القانون بمعنى أن القانون هو الذي يعطي الامتيازات والمكافآت للأشخاص على وفق لما يقدمونه من مهام وواجبات وخدمات للمجتمع[٣]. فكلما كانت الواجبات والخدمات والأنشطة التي يقدمها

---

(1) Coser, Lewis, Masters of Sociological Thought, New York, Hor Court Brace, 1982, p. 573.

(2) Alen, S.I. and R.S. Peters, Social Principles and the Democratic State, London, George Aleen and Unwin, 1979, p. 135.

(3) Alen , S.I. and R.S .Peters , op. cit , p.141.

الفرد للمجتمع كبيرة ومتنوعة كلما ازدادت الامتيازات والمكافآت. وكلما تقلصت كمية الخدمات والأنشطة والواجبات التي يقدمها الفرد للمجتمع كلما تقلصت حقوقه المادية والاعتبارية. والتبادل الاجتماعي يستمر ويتعمق بين الأفراد إذا كان هناك ثمة عدالة اجتماعية توازن بين الحقوق والواجبات وتوازن بين الفرد والمجتمع. إذن العدالة الاجتماعية هي العامل الأساس الدافع للعلاقات التبادلية بين الأفراد والجماعات.

أما إذا غابت العدالة الاجتماعية كمبدأ يحقق الموازنة بين الواجبات والحقوق أي أن الفرد يعطي أكثر مما يأخذ أو يأخذ أكثر مما يعطي فإن هذا يشير إلى وجود حالة عدم التوازن بين الواجبات والحقوق، وعدم التوازن هذا يعني غياب أو تهميش العدالة الاجتماعية الأمر الذي يدفع الأفراد إلى الانسحاب من الجماعات والمؤسسات، وفي حالة الانسحاب لا تكون هناك علاقات تبادلية بين الأفراد لان وجود مثل هذه العلاقات لم يكن مبنياً على مبدأ العدالة الاجتماعية[١]. يمكن تطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية على حالة العلاقة التبادلية بين الدولة والشعب. فالمفروض أن تكون هناك مساواة أو موازنة بين ما يقدمه الشعب للدولة وما تقدمه الدولة للشعب. وإذا وجدت مثل هذه الموازنة فإن العدالة تخيم على الحالة الاجتماعية التي يوجد فيها التبادل الاجتماعي بين الطرفين[٢]. ولكن عندما يقدم طرف خدمات وواجبات ولا يحصل بالمقابل على أية حقوق كأن يكون الشعب قد قدم للدولة جوانب الدعم والإسناد والتعزيز كافة والدولة لم تكن مكترثة أو مبالية بهذا الدعم بل تكون داعمة لأشخاص أو جماعات لم تقدم أي شيء للدولة. أن هذا الأمر يوضح غياب العدالة الاجتماعية في العلاقة التبادلية بين الدولة والشعب.

ومثل هذا الغياب سيدفع الشعب إلى الانسحاب من هذه العلاقة التبادلية التي كونها مع الدولة لان الدولة لم تكن متمسكة بمبادئ العدالة الاجتماعية في تعاملها مع الشعب. واثر كهذا لابد أن يسيء إلى العلاقة التبادلية القائمة بين الدول والشعب لان هذه العلاقة لم تكن معتمدة على معايير العدالة الاجتماعية، وهذه المعايير ينبغي أن تستند على أربعة مستلزمات أساسية:-

---

(1) Ferge, Susan, Social Equality: How and Why, Budapest, 1976, p. 14.

(٢) الحسن، احسان محمد، علم الاجتماع السياسي، بغداد، مطبعة دار الرسائل، ٢٠٠٣، ص ١٤٩.

١- تكوين علاقة تبادلية ايجابية مع الجهة أو الطرف الذي قدم خدمات أو واجبات جليلة للطرف الآخر.

٢- تفضيل الطرف الذي قدم الخدمات الجليلة للدولة مثلاً على الطرف الذي قدم خدمات أقل أو لم يقدم خدمات كلية.

٣- قيام الدولة برد هذه الخدمات أو الأنشطة إلى الطرف الذي قدمها لكي تتوازن كفتي الأخذ والعطاء بين الطرفين المتفاعلين.

٤- عندما يرى كل طرف بأنه استفاد من الطرف الآخر وانه لم يبخس حقه فإن العلاقة بين الطرفين تقوى وتتعمق وتصبح أفضل مما كانت عليه سابقاً[١].

وهكذا تلاحظ بأن مقاييس أو معايير العدالة الاجتماعية تقوي وتعمق هذه العلاقة لان الفرد في خضم هذه العلاقة لا يشعر بالظلم والحيف والجور لأنه لا يوجد من يظلمه أو يستأثر بحقوقه أو يعتدي على حرياته وكرامته وعزته.

في حين إذا كانت العلاقات التبادلية بين الشخصين أو الجماعتين تشوبها حالة عدم الاستقرار لأنها تأخذ من طرف معين أكثر مما تعطيه أو تعطي لذلك الطرف أكثر مما تأخذ منه، الأمر الذي ينجم عنه حالة غياب الدولة. ومثل هذا الغياب يجعل الطرف المتضرر من العلاقة التبادلية ينسحب منها بأسرع وقت ممكن لان ديمومة العلاقة تعني تحمل الضرر والأذى لمدة طويلة، وهذا ليس بصالح الفرد الذي يروم تكوين مثل هذه العلاقة التبادلية[٢].

لذا يكون من مصالح الجميع أن ينظر إلى توفر مبادئ العدالة الاجتماعية في العلاقات الإنسانية التي يجريها مع الآخرين أي أن يعطي للآخرين ويبذل من اجلهم ولا يستغلهم أو يستهتر بحقوقهم وطموحاتهم. ولكنه في الوقت نفسه ينبغي أن يأخذ من تلك الجماعة أي يستفيد مثلما أفادهم. والعلاقة المتبادلة بين الطرفين والمبنية على أسس العدالة الاجتماعية، والعدالة الاجتماعية هنا قد تكون توزيعية أو تصحيحية أو جزائية. في مثل هذه الحالة تستمر العلاقة أو تتعمق لأنها قائمة على

---

[١] **الحسن، احسان محمد،علم الاجتماع السياسي، بغداد، مطبعة دار الرسائل، ٢٠٠٣، ص ١٥١.**

[2] **Martin,Dale Don, The Nature and Types of Sociological Theory, Pooston, Honghton on: Hlin, 1982, p. 180.**

معايير العدالة والمساواة. أما إذا غابت هذه المعايير من العلاقة الإنسانية التبادلية التي تربط الأفراد والجماعات فأنها تكون علاقة مؤقتة أو عرضية لأنها لا يمكن أن تستمر بسبب أنها قائمة على مبدأ الاستغلال والاحتكار والظلم وعدم الاكتراث بوجود الآخرين. لذا نتوقع أن تنقطع هذه العلاقة لأنها علاقة لا يستفيد منها الطرف المضحي بل يستفيد منها الطرف المستفيد وهكذا ينبغي أن نضع في الحسبان مبدأ العدالة الاجتماعية في العلاقة التبادلية التي تقوم بين الافراد. وغياب هذا المبدأ لا يخدم ديمومة العلاقة التبادلية إذ يؤدي إلى قطعها أو التحرر من قيودها ومعوقاتها. وفيما يتعلق بنتائج الدراسة الاستطلاعية الخاصة لدافع العدالة الاجتماعية فقد جاء هذا الدافع بالتسلسل المرتبي الثالث حيث أشره (٣٨) مبحوثاً من مجموع (٥٠) مبحوثاً أي بنسبة (٧٦%).

٥- <u>تحقيق الذات وكسب رضا الآخرين:</u>

يعد عامل تحقيق الذات وكسب رضا الآخرين من أهم العوامل الدافعة إلى تكوين العلاقات التبادلية بين الأفراد والجماعات. ونعني بتحقيق الذات قدرة الفرد على تحقيق ما يروم تحقيقه من أهداف وطموحات وامتيازات وحقوق[١].

فإذا نجح الفرد في تحقيق ذاته أي أنجاز ما يصبو إليه من أهداف وطموحات مع اعتراف الآخرين بذاته واعتراف ذاته بالآخرين فإن هذا يخلق نوعاً من التضامن والتكاتف بين الذات والمجتمع، فإذا أعطى المجتمع الحقوق والامتيازات للفرد وكان راضياً عنه فإن الفرد يقوُم نفسه تقويماً ايجابياً لان المجتمع قوُمه تقويماً ايجابياً. وهذا سوف يدفعنا إلى الدخول في النظرية التفاعلية التي جاء بها العالم جارلس كولي وفي الوقت نفسه يجرنا إلى الدخول في النظرية التبادلية التي نادى بها كل من كيلي وثيبوت وهومانز وبلاو. ذلك أن جارلس كولي في كتابه الموسوم الطبيعة البشرية والنظام الاجتماعي قد تكلم عن موضوع النظر إلى الذات في المرآة فالذات هو الفرد والمرآة هي المجتمع الذي يقيم الفرد حيث أن تقويم الفرد لذاته يأتي من

---

(1) Cedric. W.F., Causes of Exchange Relations, New York, John Wiley and Sons, 1979, p. 113.

تقييم المجتمع لذاته على حد قول جارلس كولي[١] فعندما يرضى المجتمع عن الفرد نتيجة أعماله أو سلوكه أو سماته الايجابية فإن الفرد يرضى على نفسه بعد سماعة بتقويم المجتمع له تقويماً ايجابياً لان تقويم الذات هو من تقويم المجتمع وهنا يكون عامل تحقيق الذات وكسب رضا الآخرين عاملاً يساعد الفرد ويدفعه إلى تكوين العلاقات التبادلية مع الآخرين لان الآخرين قد قيموا الفرد تقييماً ايجابياً ومحقاً[٢].

أما إذا لم يقيم المجتمع الذات أو الفرد إذ قيمه تقييماً سلبياً يتقاطع مع السمات الايجابية والأعمال الفعالة والناجزة التي قدمها الفرد للمجتمع فإن الفرد سوف يقطع علاقته بالمجتمع ويعتبره مجتمعاً ظالماً لأنه لم يعترف بالواجبات والسمات الايجابية التي يتمتع بها الفرد لذا تقل أو تنقطع العلاقة التفاعلية بين الفرد والمجتمع أو بين الذات والمجتمع لان المجتمع لم يقيم الذات التقييم الحقيقي والعادل لذا انسحبت الذات من المجتمع وانقطع التفاعل والتبادل بين الطرفين[٣].

مما ذكر أعلاه من معلومات نخلص إلى القول بأن الفرد لا يستطيع تحقيق ذاته وبيان فضائله ومنجزاته وتجسيد سماته وخصائصه الأساسية إلا إذا نال كسب رضا الآخرين ونال تقييم المجتمع له تقييماً ايجابياً ومجزياً. في مثل هذه الحالة يبادر الفرد بتكوين أقوى العلاقات التفاعلية والتبادلية مع المجتمع لان المجتمع قيمة وانصفه ومنحه الحقوق والامتيازات التي يستحقها. أما إذا اخفق الفرد أو أخفقت الذات في كسب رضا الآخرين وضمان تقييمهم الاجتماعي فالمجتمع بدلاً من أن يقيم الفرد تقييماً ايجابياً بعد الخدمات التي أداها له نلاحظ بأن المجتمع قد الحق التهم وبالغ بالسمات السلبية التي يتسم بها الفرد ووجه إليه العتاب واللوم بل وانزل به العقاب لانه لم يستجب لما أراد المجتمع منه. ردود أفعال الذات ازاء هذه الاتهامات والتزييف والأكاذيب التي تعرض لها الفرد عند تعامله مع المجتمع نرى انسحاب الذات انسحاباً كلياً من المجتمع وقطع العلاقة التبادلية بين الطرفين لان المجتمع لم يعترف بالذات[٤]. فالذات قطعت علاقتها بالمجتمع. هذا خيار يمكن أن تقوم به

---

(1) Cooly, C.H, Human Nature and We Social Order, New York, Schoken, 1964, p. 37.
(2) Ibid., p. 182.
(3) Cooley, C.H, Social Process, Carbondale, 1966, p. 28.
(4)Cooley, C.H, Social Process, Carbondale, p. 31.

الذات إزاء المجتمع ولكن هناك خيارات أو ردود أفعال أخرى يمكن أن تقوم به الذات إزاء المجتمع الذي لم يقيمها وانكر ابسط حقوقها وهذه الخيارات هي ما يأتي:-

١- قطع علاقة الذات بالمجتمع لان المجتمع لم يقومها التقويم الذي تستحقه.

٢- ميل الذات نحو إعادة النظر في المسيرة التفاعلية الاجتماعية التي تقوم بها ازاء المجتمع عسى أن يرضى المجتمع عليها ويعيد تقويمها حتى تحصل على التقويم الايجابي من المجتمع بدلاً من التقييم السلبي.

٣- قيام الذات بالهجوم على المجتمع وتبيان الانتقادات والملاحظات السلبية تجاهه لان المجتمع اتهم الذات بتهم باطلة ومزيفة.

فالذات راحت تدافع عن نفسها بالهجوم على المجتمع من خلال تبيان إخفاقاته ومثالبه وتناقضاته وفشله في العديد من الأمور التي لا يمكن السكوت عنها بل ينبغي كشفها وفضحها إمام الملأ مثلما قام المجتمع بفضح مثالب وتداعيات لإخفاقات الذات[١].

أن الفرد في الأعم الأغلب يريد تحقيق ذاته من خلال كسب رضا الآخرين واستمالتهم له. ولكن تحقيق الذات ليس هو عملية سهلة لأنه متأتٍ من تقويم المجتمع له، وتقويم المجتمع للفرد لا يكون بالضرورة تقييماً سلبياً متأرجحاً أو هامشياً، فاذا كان ذلك فإن الفرد لا يستطيع أن يحقق ذاته أي يحضى بتحقيق المنجزات والمكاسب المادية وغير المادية التي يطمح بنيلها من المجتمع. ولكن لو نجح الفرد بتحقيق ذاته وكسب رضا الآخرين فإن هذا لابد أن يكون محفزاً له في تكوين العلاقات التبادلية الايجابية مع الآخرين. وهذا ما يحقق درجة من التضامن والتكافل بينه وبين المجتمع، والتضامن والتكافل هذا لابد أن يخلق القوة والاقتدار عند الفرد وعند المجتمع ايضاً، هذه الحالة التي تمكن المجتمع على تحقيق الأهداف القريبة والبعيدة وتمكن الفرد في الوقت ذاته من تحقيق الطموحات التي يصبو اليها[٢].

---

(1) **Ibid., p. 35.**
(2) **Cooley C.H, Social Process, Carbondale, 1966, p. 132.**

أن عامل تحقيق الذات وكسب رضا الآخرين قد جاء بالتسلسل المرتبي الرابع كما كشفت لنا نتائج الدراسة الاستطلاعية حيث اثر هذا العامل (٣٥) مبحوثاً من مجموع (٥٠) مبحوثاً وبنسبة (٧٠%).

٥- الموازنة بين مدخلات العلاقة الاجتماعية مخرجاتها:

لاية علاقة اجتماعية يكونها الفرد مع الآخرين أو مع المجتمع مدخلات ***(Input)*** ومخرجات ***(Output)***، نعني بالمدخلات الخاصة بالعلاقة الاجتماعية هي تكاليفها، فالعلاقة تكلف الشخص الذي يكونها جهوداً جسيمة وعقلية مضنية وأموالاً قد تكون باهظة ووقتاً طويلاً ومملاً. وهذه التكاليف يطلق عليها الاجتماعيون والانثروبولوجيون التبادليون بالنفقات التي يبذلها الفرد على العلاقة الإنسانية التي يكونها مع الآخرين[١].

أما بمخرجات العلاقة الاجتماعية فهي النتائج المادية وغير المادية التي تتمخض عن وجود مثل هذه العلاقة. أن العلاقة التبادلية بين الأفراد تقوى وتتعمق فيما إذا كان هناك ثمة موازنة بين مدخلات العلاقة ومخرجاتها[٢]. أما إذا اختلت الموازنة بين مدخلات العلاقة ومخرجاتها فان العلاقة التبادلية بين الأشخاص والجماعات سوف تتأثر تأثيراً سلبياً أو تنقطع لأنها تسيء إلى طرف من إطراف هذه العلاقة التبادلية. أن الفرد بصورة عامة يكون علاقة مع الآخرين إذا كانت مدخلات العلاقة متساوية مع مخرجاتها أو إذا كانت مخرجاتها اكثر من مدخلاتها بالنسبة له لانه يعد الطرف المستفيد من العلاقة التبادلية. أما إذا كانت مخرجات العلاقة اقل من مدخلاتها فإن هذا يعني بأن الفرد يتضرر من هذه العلاقة الاجتماعية لان هذه العلاقة قد كلفته اموالاً وجهوداً ووقتاً طويلاً ولم تعطه الثمار التي كان يتوقعها أو ينتظرها من تلك العلاقة.

لذا فإن استمرار العلاقة لا يكون لصالحه بل يكون ضده وضد طموحاته وأمنياته واهدافه، لذا يسارع إلى إنهاء مثل هذه العلاقة التي تكون تكاليفها اكثر من

---

(1) Coser, Lewis, Masters of Sociological Thought, p. 572.
(2) Ibid., p. 573.

أرباحها[١]. ونعني بالتكاليف والارباح هنا ليس التكاليف والإرباح المادية فحسب بل التكاليف والارباح الاعتبارية والقيمية والأخلاقية والاجتماعية والتي قد تكون بالنسبة للفرد اهم من التكاليف المادية[٢].

أن الفرد قبل تكوينه علاقة مع فرد آخر أو جماعة أو مؤسسة ينبغي أن يضع في الحسبان مدخلات العلاقة الاجتماعية التي يكونها مع مخرجاتها ويرسم قائمة حساب عن التكاليف والارباح من تلك العلاقة التي سوف يكونها مع شخص آخر أو مؤسسة أخرى. فإذا كانت حساباته الخاصة بالتكاليف والإرباح المتمخضة من تلك العلاقة لان التكاليف المادية والاعتبارية ستكون أعلى من الإرباح المادية والاعتبارية التي يجنيها من تلك العلاقة. فالفرد يقرر عدم تكوين مثل هذه العلاقة لأنه يتضرر منها أكثر مما يستفيد. أما إذا كانت أرباح ومردودات هذه العلاقة تفوق تكاليفها المادية والاعتبارية فإن الفرد يكون تلك العلاقة ويريد أن تستمر وتتعمق[٣]. وهكذا تتأثر العلاقة التبادلية بين الأفراد بدافع الموازنة بين مدخلات العلاقة الاجتماعية ومخرجاتها.

أما نتائج الدراسة الميدانية عن أهمية عامل الموازنة بين مدخلات العلاقة الاجتماعية ومخرجاتها فإن هذا الدافع قد جاء بالتسلسل المرتبي الخامس والأخير حيث اشره (٣١) مبحوثاً من مجموع (٥٠) مبحوثاً وبنسبة (٦٢%).

وجدول التسلسل المرتبي حول الدوافع الاجتماعية في التبادل يوضح ماهية هذه الدوافع وتسلسلها المرتبي واوزانها الرياضية ونسبها المئوية كما أشرها (٥٠) مبحوثاً تمت مقابلتهم مقابلة ميدانية استطلاعية.

جدول رقم(٢)

يوضح الدوافع الاجتماعية في التبادل كما أشرها (٥٠) مبحوثاً

الدوافع الاجتماعية في التبادل	التسلسل	الوزن	النسبة

---

(1) **Thiabut, J. and H. Kelley, The Social Psychology of groups, John Wiley and Sons, 1959, p. 21.**

(٢) **الحسن، احسان محمد ، موسوعة علم الاجتماع، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ١٩٩٩، ص ٥٧٧.**

(٣) **المصدر السابق، ص ٥٧٨.**

	المرتبي	الرياضي	المئوية
١- تكون علاقات سليمة مع الآخرين	١	٤٣	%٨٦
٢- الاعتراف الاجتماعي	٢	٤٠	%٨٠
٣- تحقيق العدالة الاجتماعية	٣	٣٨	%٧٦
٤ تحقيق الذات وكسب رضا الاخرين	٤	٣٥	%٧٠
٥- الموازنة بين مدخلات العلاقة الاجتماعية ومخرجاتها	٥	٣١	%٦٢

.....

.....

المقدمة

يؤدي التبادل الذي هو عبارة عن عملية اخذ وعطاء بين شخصين أو جماعتين أو مجتمعين من اجل إشباع حاجات الأفراد والجماعات الاقتصادية والاجتماعية، في تعميق وديمومة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين البشر[١]، فالتبادل يقوم على الأخذ والعطاء ويقوم على التكاليف والإرباح المادية والاعتبارية بين الأشخاص أو المؤسسات التي تقوم بعملية التبادل. فالعلاقات الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الدينية أو التربوية تنمو وتزدهر إذا كانت وحدات التبادل من حيث التكاليف والمردودات متساوية ومتكافئة، بينما تختل وتضعف العلاقات الاقتصادية والاجتماعية إذا كان هناك ثمة خلل في التوازن بين كفة ارباح العلاقة وكفة تكاليفها[٢]. وقد أكد هذا القول العديد من علماء الانثروبولوجيا امثال باخوفن ومارسيل موس وليفي ستراوس وجورج هامنز وديفيد كلي وبيتر بلاو[٣].

أن هذا الفصل يهدف إلى توضيح دور التبادل الاجتماعي والاقتصادي في تعميق وتنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية. علماً أن الفصل سوف يكون معززاً بالأمثلة الواقعية التي توضح أهمية التبادل في تنمية العلاقات الاقتصادية أو تنمية العلاقات الاجتماعية اعتماداً على الغرض الأساس الذي يتوخاه الأفراد الذين يعتمدون على العملية التبادلية في تحقيق المكاسب والإغراض. أن هذا الفصل يتكون من أربعة مباحث رئيسة هي ما يلي:-

المبحث الأول: التبادل وتعميق العلاقات الاقتصادية.

المبحث الثاني: أمثلة واقعية عن دور التبادل في تعميق العلاقات الاقتصادية.

المبحث الثالث: التبادل وتعميق العلاقات الاجتماعية.

المبحث الرابع: أمثلة واقعية عن دور التبادل في تعميق العلاقات الاجتماعية.

علينا دراسة هذه المباحث مفصلاً وكما يلي.

---

(1) **Emerson, R.M., Social Exchange Theory, New York, John Wiley and Sons, 1979, p. 30-31.**

(2) **Ibid., p. 33.**

(3) **Ibid., p. 33.**

.....

.....

المبحث الأول

التبادل وتعميق العلاقات الاقتصادية:

ذكرنا في المقدمة بأن العملية التبادلية سواء إكانت اقتصادية أم اجتماعية تؤدي إلى تطوير وتنمية العلاقات الاقتصادية فهذا يكون على صعيد الأفراد في المجتمع البدائي أو المجتمع المتحضر أو على صعيد الجماعة في المجتمعين البدائي والمتحضر[١]. فالتبادل الاقتصادي إنما هو عملية اجتماعية تقع بين شخصين أو جماعتين أو مجتمعين. فلو فرضنا أن التبادل يقع بين شخصين، شخص كانت لديه مناسبة وشخص آخر علم بهذه المناسبة وقرر أن يقدم هدية مادية إلى الشخص الأول.

لتكن المناسبة حفلة زواج حيث أن ابن العائلة قد تزوج من فتاة، فالجيران شعروا بأن الواجب يتطلب منهم تقديم هدية مادية إلى العائلة التي تزوج ابنها فقدموا تلك الهدية المادية إلى هذه العائلة. فالهدية التي أخذتها العائلة التي حل فيها الزواج كانت بمثابة دين عليها وينبغي أن تفتش عن الفرص المناسبة لرد هذا الدين وتبرئة ما بذمتها من دين جراء استلام الهدية المادية من العائلة الأخرى[٢]. ولكن العائلة التي قدمت الهدية حدث فيها زواج إذ تزوجت ابنتها من رجل، وهنا كان لزاماً على العائلة التي استلمت الهدية منها أن ترد الهدية إلى العائلة لان الهدية كانت بمثابة دين في عنقها. فإذا أرجعت الهدية أي اشترت هدية بالثمن نفسه أو بثمن أعلى من الهدية التي استلمتها وقدمتها إلى عائلة العروس فإن هذا سيؤدي الدور الفاعل في استمرارية وتنمية العلاقة الإنسانية بين هاتين العائلتين لان كل عائلة قدمت هدية واستلمت هدية. وهذه العملية التبادلية في الهدايا يسميها مارسيل موس بعملية المقايضة في الهدايا[٣]، فإذا كانت الهدايا متساوية من حيث القيمة والثمن فإن العلاقات تزدهر وتستمر بينما إذا كانت قيم الهدايا المقدمة من قبل العائلتين متباينة

---

(1) Zander, I., Commodity Economy, London the Longman, 1977, p. 20.
(2) Goode, W., Marriage in African Tribes, London, The Strand Press, 1990, p. 11.
(3) Ibid., p. 34.

.....

.....

من حيث الثمن والقيمة فإن هذا لا يؤدي إلى قوة العلاقات وتنميتها بين العائلتين بل يسبب فتورها واضمحلالها أو ربما قطعها[١]. أما إذا قدمت أحدى العائلتين هدية للعائلة الأخرى، وان العائلة التي استلمت الهدية لم ترد الهدية إلى العائلة التي قدمتها لها، أي أن عائلة استلمت هدية وعائلة لم تعطِ هدية بالرغم من وجود مناسبة تفضي إلى تقديم الهدايا فإن هذا سوف يؤدي إلى تعكر العلاقات الإنسانية بين العائلتين، وبسبب تعكير العلاقات هذه أو قطعها يرجع إلى استغلال عائلة لعائلة أخرى لان عائلة أعطت هدية وعائلة أخرى استلمت ولم تقدم هدية مماثلة للعائلة الأخرى واختلال التوازن بين الأخذ والعطاء المادي عن طريق استلام هدية وعدم ردها إلى طرفها في الوقت المناسب، أن هذا يكون سبباً مهماً لقطع العلاقة الاقتصادية وحتى الاجتماعية بين هاتين العائلتين والمفروض أن العائلة عندما تستلم شيء من عائلة أخرى فأنها ينبغي أن تبادر في رد ذلك الشيء إلى الطرف الذي استلمتها منه وفي حالة عدم الإيفاء بالواجب فيما يتعلق بالأخذ والعطاء فإن هذا يقطع العلاقة الاقتصادية والاجتماعية بين الطرفين[٢].

وقد تناول العالم ريموند فيرث في كتابه الموسوم نحن سكان تيكوبيا هذا الموضوع بالتفصيل عندما درس العلاقة الاقتصادية التبادلية بين سكان الجزيرة وبين قوات الاحتلال الأمريكي التي احتلت الجزيرة في إعقاب الحرب العالمية الثانية، فالمحتلون الأمريكيون قدموا إلى سكان الجزيرة أشياء مادية عديدة كان سكان الجزيرة يعتزون بها كالسكائر وعلب الحلوى والمواد الغذائية والمشروبات الكحولية والغازية في إثناء تواجدهم في الجزيرة[٣]. والأشياء التي استلمها سكان الجزيرة من المحتلين الأمريكان كانت بمثابة الدين عليهم لذا أرادوا رد هذا الدين إلى المحتلين، وذلك من خلال منحهم المواد الغذائية الأولية كالحبوب والفواكه والخضر والنساء. بعد ذلك اخذ المحتلون الأمريكيون يقدمون لسكان الجزيرة الأسلحة الخفيفة كالبنادق والمسدسات والاعتدة وعلموا سكان الجزيرة على استعمالها فشعر سكان جزيرة تيكوبيا بأنهم

---

(1)Goode, W., Marriage in African Tribes, London, The Strand Press, 1990 p. 38.
(2) Ibid., p. 41.
(3) Firth, Reymond, We Tikopia, London, The Longman, 1958, p. 42.

.....

.....

مدينون للأمريكان فقرروا إعطاءهم المزيد من الأشياء المادية التي تكون بمثابة رد للدين الخاص بالأسلحة والاعتدة التي قدمها الامريكان إلى سكان الجزيرة. والأشياء التي قدمها سكان الجزيرة للامريكان كانت القوارب النهرية والجرب وقطع الأراضي الخصبة والصالحة للزراعة ووافقوا على زواج بناتهم من الجنود الأمريكان أي أن شيخ القبيلة في تيكوبيا وافق على ذلك واقنع السكان بتزويج بناتهم إلى الجنود الأمريكان[١]. وتبادل هذه الأشياء المادية بين سكان الجزيرة والجيش الأمريكي المحتل للجزيرة عام ١٩٤٥ قد عزز وقوى العلاقة الاقتصادية والسياسية بين جزيرة تيكوبيا والجيش الأمريكي[٢]. وهكذا تؤدي عملية التبادل الاقتصادي دورها الفاعل في تعميق وتنمية العلاقات الإنسانية بين الإطراف المتبادلة.

وفي قبيلة داهومي التي تقع في أواسط أفريقيا يؤدي التبادل الاقتصادي دوره الفاعل في تعميق العلاقات الإنسانية بين سكان داهومي وبين الآلهة التي يعبدها سكان هذه القبيلة فسكان قبيلة داهومي يعتقدون بالأديان البدائية إذ يعتقدون بأن الأجداد والأسلاف هم الآلهة المقدسة التي يعبدها كيان القبيلة وعند حدوث الوفاة في عائلة معينة فإن الوفاة تدل على أن الآلهة أي الأسلاف القدماء قد أصبحوا غاضبين على أفراد العائلة إلى درجة أنهم قضوا على حياة احد أفرادها وأدوا به إلى الوفاة[٣]. فالآلهة أخذت احد أفرادها بسبب أو لآخر ولغرض إرضاء الآلهة فأنها أي العائلة التي فقدت احد أفرادها تحرق المواد الغذائية عند حفلة التشييع رغبة في إرضاء الآلهة لكي لا تغضب عليها مرة ثانية وتأخذ الآخرين من أبنائها لهذا تحرق المواد الغذائية بكثرة وقت التشييع إرضاءً للآلهة ورداً للاعتبار لأنها كانت مقصرة بحق الآلهة أي يحق الأسلاف والأجداد القدماء وحرق المواد الغذائية عند حفلة التشييع قد

---

(1) Firth, Reymond, We Tikopia, London, The Longman, 1958 p. 42.

(2) Ibid,p.43.

(3) Lowie, F., Primitive Religion, A Pelican Book, London, Middle Sex, England, 1967, p. 101-103.

.....

.....

يرضي الآلهة ويزيح عنها الغضب وإثارة وهكذا ترجع العلاقة طبيعية بين الأسلاف والعائلة التي فقدت احد ذويها[١].

من هنا تتوضح لدينا دور العلاقات التبادلية الاقتصادية بين الأفراد والجماعات في تقوية وبناء وإعادة بناء العلاقة الإنسانية حيث أن اختلال العلاقة الإنسانية يعني اختلالاً في عملية التبادل أي أن هناك طرفاً اخذ من الطرف الآخر ولم يعطهِ بقدر ما اخذ وهذه الحالة يمكن تصحيحها عن طريق إعادة النظر في عملية التبادل أي أن الطرف الذي اخذ أكثر مما أعطى يجب أن يعطي لكي يسد دينه أولاً إلى الطرف الآخر وثانياً لكي يقوي ويعزز علاقاته الإنسانية معه لكي تستمر هذه العلاقات وتتعمق فتكون أقوى من ذي قبل.

---

(1) Ibid., p. 104.

.....

.....

المبحث الثاني

أمثلة واقعية عن دور التبادل في تعميق العلاقات الاقتصادية

نستطيع فهم دور التبادل في تعميق العلاقات الاقتصادية من خلال جلب بعض الأمثلة الواقعية من المجتمع العراقي ومن المجتمعات الأخرى. وهذه الأمثلة تبين بأن عملية التبادل هي عملية ذات طبيعة اقتصادية وإبعاد اجتماعية وإنسانية. والأمثلة تكون بشقين أساسيين الشق الذي يوضح دور التبادل في تقوية العلاقات الاقتصادية بين الأفراد والجماعات ودور التبادل في إضعاف وتفتيت وتداعي العلاقات الاقتصادية والمادية. فعلى صعيد اقتصاد السوق نلاحظ بأن التبادل الاقتصادي المحلي أو الوطني أو الدولي أو الإقليمي يؤدي دوره الفاعل في تقوية العلاقات الاقتصادية بين المناطق الإقليمية أو المحلية أو الدولية، والتبادل قد يكون بالسلع أو بالخدمات أو السلع والخدمات معاً. عندما تفيض سلعة معينة عن حاجة الإقليم أو البلد وتشح في إقليم آخر أو بلد آخر فان الكثرة والشحة تملي على البلدين اعتماد صيغة التبادل كصيغة مثلى في التوزيع العقلاني الامثل للسلع. فعندما تفيض كمية البترول في العراق وتشح كمية الأدوية أو السيارات أو الأجهزة الدقيقة فيه فإن العراق لا يفكر ببيع البترول بالنقود وشراء ما يحتاجه من سلع من المانيا مثلاً، فألمانيا تشح عندها مادة البترول وتفيض عندها السيارات والأدوات والعقاقير الطبية والأجهزة الدقيقة. وهنا تكون مصالح العراق والمانيا جزءاً من عملية التبادل اقتصادية أو ما يسميه علماء الاقتصاد المقايضة بالسلع[1]، فالعراق يصدر الفائض من بتروله إلى المانيا ويستلم من الأخيرة ما يحتاجه من أدوية وعقاقير طبية وسيارات وأجهزة دقيقة. والمقايضة في هذه السلع تكون على أساس النقود حيث أن النقود هي مقياس للمقايضة في السلع وتبادل قيم الأشياء. صحيح أن العراق يقايض سلعة بسلع أخرى مع المانيا إلا أن المقايضة تكون على أساس قيمة السلع المعدة للمقايضة، فالعراق يستلم سيارات وأدوية وأجهزة دقيقة من ألمانيا بقيمة معينة ويسلم ألمانيا هذه بالقيمة

---

(1) Sandford, C., Social Economics, London, Heinemann Educational Book, 1977, p. 26.

.....

.....

نفسها بتروله[١]. وهكذا تتم عملية المقايضة بالسلع بين البلدين وهذه المقايضة تحكمها معادلة التخصص الدولي في العمل والمقايضة بالسلع على أساس النقود شريطة أن تفيض السلعة في مكان ما عن حاجات المستهلكين وتشح في مكان آخر فتحدث المقايضة التبادلية بين البلدين على أساس السلع المقدمة المقدرة قيمتها بالنقود[٢].

هذا مثال اقتصادي يوضح دور التبادل في تعميق العلاقات الاقتصادية. فالعلاقات الاقتصادية بين البلدين ألمانيا والعراق تتعمق إذ أعطى كل بلد واخذ من البلد الآخر، ولكن العلاقة تتعرض إلى القطيعة والتداعي والضعف والاضمحلال إذا كان بلد يعطي من السلع أكثر مما يأخذ من البلد الآخر كأن يعطي العراق البترول بكميات كبيرة إلى أمريكا ولم يأخذ منها أي شيء مقابل ذلك أو أخذ منها سلعاً ذات قيمة لا تتوازى مع قيمة البترول التي أخذتها أمريكا من العراق. هنا تتعرض العلاقة لاقتصادية التبادلية بين العراق وامريكا إلى الضعف والتداعي لان هناك بلداً كأمريكا اخذ من العراق أكثر مما أعطاه. والطرف الذي يقطع العلاقة بين البلدين هو العراق الذي تضرر جراء هذه العلاقة التبادلية التي لم تكن بأي صورة من الصور علاقة متكافئة، فالعلاقة منحازة لصالح أمريكا ضد العراق.

وما ينطبق على الدول ينطبق على الأفراد والجماعات فالعلاقة التبادلية كما يخبرنا اميل دروكهايم في كتابه تقسيم العمل الاجتماعي تكون ضعيفة في مجتمع التضامن الميكانيكي أي المجتمع البسيط الذي لا يعتمد على نظام تقسيم العمل والتخصص فيه[٣]، في حين تكون العملية التبادلية الاقتصادية معقدة وشائكة في مجتمع التضامن العضوي كالمجتمع الصناعي مثلاً[٤]، ففي هذا المجتمع يكون هناك تبادل في الخدمات وفي السلع وفي نظام تقسيم العمل والتخصص فالفرد في المجتمع العضوي أي المجتمع العراقي يؤدي عملاً اقتصادياً واحداً وهذا العمل لا

---

(1) Sandford, C., Social Economics, London, Heinemann Educational Book, 1977., p. 34.
(2) Ibid., p. 4.
(3) Durkheim, E., The Division of Labour in Society Gelinco III, The Free Press, 1957, p. 105.
(4) Ibid., p. 115.

.....

.....

يخدم إغراضه فحسب بل يخدم إغراض الآخرين، وان حاجاته للأشياء الأخرى يحصل عليها من خدمات الآخرين لذا فهو يعتمد على غيره من الناس وغيره من الناس يعتمدون عليه. وهكذا يقوم نظام التخصص وتقسيم العمل في مجتمع التضامن العضوي أي يتبادل الأفراد الخدمات فالنجار عندما يمرض يعتمد على خدمات الطبيب والطبيب عندما يحتاج إلى أثاث في بيته أو مكتبه فانه يعتمد على خدمات النجار وهكذا يكون هناك نظام دقيق في تبادل السلع والخدمات. أما في المجتمع الميكانيكي أي المجتمع البسيط غير المعتمد على نظام تقسيم العمل والتخصص فيه فإن الفرد يؤدي أعمالاً مختلفة في آن واحد ويعتمد على قدراته الذاتية في كل شيء ولا يعتمد على الآخرين، والآخرون يعتمدون على قدراتهم الذاتية ولا يعتمدون على شخص، لان كل شخص يكون مسؤولاً عن الخدمات التي يؤديها للمجموع وهو لا يعتمد إلا على جهوده وقدراته الذاتية . في هذا المجتمع تقل أو تنعدم العمليات التبادلية في توزيع السلع والخدمات[1]. وفي مثل هذا المجتمع تقل الطاقة الإنتاجية وتنعدم فكرة التخصص في العمل ويكون المجتمع ذاتياً أكثر مما يكون موضوعياً وهكذا تقل في المجتمع البسيط المهارات والكفاءات العلمية بسبب عدم اعتماد المجتمع على نظام تقسيم العمل والتخصص فيه. وهكذا يكون التبادل فيه معدوماً وتكون هناك سياسة الاكتفاء الذاتي لكل فرد أو مؤسسة أو مجتمع محلي طالما أن التبادل والمقايضة تكونان معدومتين في هذا النمط من المجتمع.

اذن كلما كان المجتمع متخصصاً في العمل كلما كان التبادل السلعي والخدمي كثيراً ودقيقاً، وكلما كان المجتمع غير متخصص في العمل كلما كانت عملية التبادل السلعي والخدمي مفقودة أو موجودة على نطاق ضيق جداً في أحسن الأحوال، ولكن بصورة عامة تسير المجتمعات من النظام الأحادي غير المتخصص إلى النظام التعددي المتخصص، هذا النظام الذي يعتمد على العلاقات التبادلية بين

---

[1] Durkheim, E., The Division of Labour in Society Gelinco III, The Free Press, 1957p. 121.

.....

.....

الأفراد والجماعات. والتبادل هنا يكون اقتصادياً في النوع واجتماعياً أو إنسانياً في المضمون والبعد.

.....

.....

المبحث الثالث

التبادل وتعميق العلاقات الاجتماعية

نص نظرية التبادل الاجتماعي على أن مبدأ التبادل أي الموازنة بين ما يقدمه الفرد للمجتمع وما يأخذه من المجتمع أو الموازنة بين واجبات الفرد وحقوقه انما تؤدي إلى تقوية وتعميق العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات[١]. بينما اختلال التوازن بين كفتي الأخذ والعطاء أي أن الفرد يأخذ أكثر مما يعطي أو يعطي أكثر مما يأخذ، هذا المبدأ يسبب ضعف واضمحلال وقطع العلاقة الاجتماعية بين الناس. والشخص الذي يقوم بقطع العلاقة هو الذي يصيبه الضرر من هذه العلاقة لأنه يعطي أكثر مما يأخذ، بينما الشخص الذي يأخذ أكثر مما يعطي لا يقطع هذه العلاقة بل يريدها أن تستمر وتبقى لأنه هو الطرف المستفيد من تلك العلاقة[٢]. لكن الطرف المتضرر من العلاقة أي الطرف الذي يعطي أكثر مما يأخذ أو يعطي ولا يأخذ هو الذي يبادر بقطع العلاقة ووضع نهاية لها لأن استمرارية العلاقة تعني تكبد الشخص المتضرر المزيد من الضرر. وهنا تنقطع العلاقة بين الطرفين أو يصيبها الجفاء لأنها علاقة غير متوازنة. وعندما تكون غير متوازنة فانها لا تستطيع أن تستمر وتدوم بل تنقطع وتختفي كلياً.

لذا يجب على إطراف العلاقة الاجتماعية النظر إلى طبيعة العلاقة التي يكونونها فإذا كانت العلاقة تنطوي على الأخذ والعطاء والحقوق والواجبات فإن على إطراف العلاقة التأكد من حقيقة أساسية وهي أن العلاقة يمكن أن تستمر بين الطرفين إذ حرص الطرفان إلى تحقيق الموازنة بين كفة الأخذ وكفة العطاء أي الموازنة بين الحقوق والواجبات. فإذا كانت هناك موازنة بين الحقوق والواجبات فإن العلاقة يمكن أن تستمر وتتعمق وتزدهر. أما إذا كانت العلاقة غير متوازنة أي أن

---

(1) **Thibaut, J. and H. Kelley, The Social Psychology of Groups, New York, John Wiley and Sons, 1959, p. 21.**

(2) **Ibid., p. 59.**

.....

.....

هناك طرفاً مستفيداً منها وطرفاً متضرراً فإن العلاقة ينبغي أن تنقطع إذ لا يكتب لها النجاح والديمومة.

والتبادل هنا لا يكون ذا مضامين مادية بل يكون ذا مضامين اجتماعية واعتبارية وإنسانية أي أن الفرد يقدم واجباته الاجتماعية للمجتمع ويحصل على حقوقه الاجتماعية من لدن المجتمع[1]، كأن يقدم الفرد واجباته التعليمية والتربوية للمجتمع، وبعد تقديم هذه الواجبات يبادر المجتمع بمنح ذلك الشخص حقوقه الاجتماعية والتي هي اعتراف بالواجبات التي قدمها للمجتمع. وهنا تتوضح عملية التبادل بين الطرفين فيما يتعلق بالوظائف الاجتماعية.

فهناك شخص يقدم وظائفه الاجتماعية للمجتمع وقد تكون الخدمة الصحية أو الخدمة التعليمية أو الخدمة القانونية أو الخدمة الدينية. ولقاء هذه الخدمات يجب على المجتمع أن يبادر. بمنح ذلك الشخص الحقوق والامتيازات المادية والمعنوية التي تنطبق مع حجم الوظائف والمسؤوليات التي قدمها للمجتمع.

فإذا كانت الوظائف التربوية مثلاً التي يقدمها الفرد للمجتمع متوازنة مع الحقوق والامتيازات المادية والاعتبارية التي يحصل عليها الفرد من المجتمع فإن العلاقة بين الطرفين تستمر وتدوم، بينما إذا كان طرف يقدم واجبات ولم يحصل على الحقوق التي ينبغي عليه أن يحصل عليها فإن العلاقة بين الفرد والمجتمع تنقطع أو تضعف أو يصيبها الوهن والضعف إلى أن تنقطع كليةً لان هناك طرفاً قدم الواجبات وتحمل المسؤوليات ولكنه لم يحصل على الحقوق من الطرف الذي قدم له الواجبات لذا يقوم الفرد المتضرر من هذه العلاقة بإعادة النظر في العلاقة ذاتها حتى يبادر بقطعها وإنهاء مفعولها لأنها علاقة تترتب عليها المضار والخسائر أكثر مما يترتب عليها الفوائد والإرباح وهكذا يمكن القول بأن العلاقة الإنسانية تدوم وتنهض وتزدهر إذا كان هناك مساواة بين ما يعطيه الفرد وما يأخذه، والاختلال بين كفتي الأخذ والعطاء يسبب قطع أو إضعاف العلاقة الإنسانية.

---

(1) Blau, P.M., Exchange and Power in Social Life, John Wiley and Sons, New York, 1964, p. 36.

.....

.....

إذاً عملية التبادل الاجتماعي يمكن أن تؤدي دورها الفاعل في تعميق أو في إضعاف العلاقة الإنسانية التي تربط طرفي العلاقة. أن أي علاقة إنسانية تنطوي على تكاليف مادية واعتبارية وتنطوي على أرباح مادية ومعنوية، فإذا توازنت كفتي تكاليف العلاقة مع أرباحها فإن العلاقة تستمر وتدوم[١]، بينما إذا اختلت تكاليف العلاقة مع مردوداتها المادية والاعتبارية فإن العلاقة تضعف شيئاً فشيئاً إلى أن تتلاشى عن الأنظار[٢]. وهكذا تستطيع تقوية أو إضعاف العلاقة التي تربط بيننا وبين الآخرين من خلال أتباع مبدأ الحرص على توازن تلك العلاقة الاجتماعية المبنية على الأخذ والعطاء المتبادل بين طرفي العلاقة الإنسانية. ولكن العالم بيتر بلاو في كتابه الموسوم "القوة والتبادل في الحياة الاجتماعية" في هذا الكتاب يقول بأن اختلال الموازنة بين كفتي الحقوق والواجبات لا يقود بالضرورة إلى إضعاف وتشتت العلاقة الإنسانية بل على العكس يؤدي إلى قوة وتمتين وتعميق العلاقة الإنسانية بين الطرفين المتبادلين في الحقوق والخدمات والامتيازات[٣]. فعندما تختل العلاقة الإنسانية بين الشخصين المتفاعلين بسبب أن هناك فرداً اخذ من الفرد الآخر أكثر مما أعطاه وفرداً آخر أعطى أكثر مما اخذ أن هذه الحالة كما يقول بيتر بلاو لا تسقط العلاقة الإنسانية بين الشخصين المتبادلين بل تؤدي إلى قوة وتعميق العلاقة بينهما لان الطرف الذي أعطى أكثر مما اخذ يستطيع أن يملي أرادته على الطرف الآخر ويجعله يتصرف على وفق لأرادته أي يكسبه ويؤثر فيه ويجعله يتصرف كما يريد الشخص الذي خذ اقل مما اعطى[٤]. أما الشخص الذي أعطى أكثر مما اخذ فانه يستطيع أن يملي أرادته على الشخص الذي اخذ أكثر مما أعطى

---

(١) الحسن ،احسان ، محمد ، واقع العلاقات الإنسانية بين الشرطة والجمهور وسبل تطويرها ، بغداد ، مطبعة الشرطة ، ٢٠٠١، ص١٤.

(٢) المصدر السابق،ص٤٣.

(٣) المصدر السابق، ص١١٢.

(٤) المصدر السابق،ص١١٣.

.....

.....

والشخص الآخر يقبل هذا الإملاء وهنا تتعمق العلاقة بين الشخصين ولا تضعف ولا تنقطع كما يدعي جورج هومنز ويدعي معه ثيبوت وكلي.

.....

.....

المبحث الرابع

أمثلة واقعية عن دور التبادل في تعميق العلاقات الاجتماعية

اشرنا في المباحث السابقة بأن التبادل ليس هو عملية اقتصادية فحسب وانما هو عملية اجتماعية إنسانية تنطوي على إبعاد قيمية وأخلاقية ذات أهمية كبرى في دعم وتعزيز العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات والمجتمعات[١]. ويمكن في هذا المجال جلب أمثلة حية توضح دور التبادل في عملية تعميق العلاقات الاجتماعية، يذكر معظم علماء نظرية التبادل الاجتماعي أمثال ثيبوت وكلي وجورج هامنز ومارسيل موس بأن العلاقة الاجتماعية بين الأفراد تقوى وتتعمق وتزدهر إذا تعادلت كفة تكاليفها مع كفة أرباحها المادية والاعتبارية[٢]. فلو اخذنا العلاقة الإنسانية بين قبيلتين أوعشيرتين على سبيل المثال، قبيلة (أ) أسدت خدمات جليلة للقبيلة (ب) فيما يتعلق بتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وان القبيلة (ب) قد أرجعت هذه الخدمات إلى القبيلة (أ) أي انها ردت الجميل الذي قدمته للقبيلة (ب) بالصورة نفسها التي استلمت القبيلة (أ) المساعدات والامتيازات من القبيلة (ب)، فإن هذا التبادل في منح الجميل ورد الجميل بين القبيلتين يعمق ويعزز العلاقات الإنسانية بين القبيلتين، فضلاً عن أن العلاقات بين الطرفين سوف تستمر ولا تتعرض إلى القطيعة أو التدهور.

وهناك مثال أخير على دور التبادل في تعميق العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، والمثال يتجسد في العلاقة بين الام والابن، فالأم قدمت الكثير من الخدمات إلى ابنها عندما كان صغيراً فقد قدمت له الغذاء والكساء والسكن والراحة والأمن والطمأنينة والتربية الجيدة، ومنحته التربية المدرسية من خلال تسجيله في المدرسة ومتابعة مسيرته الدراسية والعلمية ويسرت له جميع مستلزمات الدراسة ووفرت له الهدوء والسكينة في البيت ودفعته إلى الدراسة والاجتهاد والسعي لبلوغ غاياته التي

---

(1) **Martindale, D. Nature and Types of Sociological Theory, Boston, Houghton Mifflin Co; 1988, p. 106.**

(٢) **المحادين، حسين طه، استثمار الوقت لدى الشباب الأردني،عمان، وزارة الثقافة الاردنية، ٢٠٠٢ ص٧.**

.....

.....

يريد بلوغها إلى أن أكمل دراسته الجامعية. جميع هذه الخدمات التي قدمتها الام لابنها هي تكاليف العلاقة الاجتماعية التي تحملتها الام كما يقول جورج هومنز في كتابه الموسوم "الجماعات الاجتماعية" وفي كتابه الآخر العلاقات الاجتماعية وأشكالها الأولية، علماً بأن هذه الخدمات التي حصل عليها الابن تعد حقوقاً بالنسبة له. وهذه الحقوق ينبغي أن ترد إلى الام فيما بعد لأنها عبارة عن دين في عنق الطفل أو الابن.

عندما يكبر الابن ويبدأ بالعمل والاستقلالية الاقتصادية والاجتماعية فالمفروض من الابن رد الدين الذي بذمته إلى الام التي بذلت ما في استطاعتها لتوفير كل ما يحتاج له عندما كان صغيراً. ولكن عندما تكبر الام وتتقدم في العمر وتكون بحاجة إلى مساعدة الآخرين بسبب صحتها المتردية وعمرها الكبير وحاجتها المادية وغير المادية فان ابنها ينبغي أن يكون أول من يبادر في تقديم المساعدة لها سواء أكانت المساعدة مادية أم اجتماعية أم اعتبارية لغرض تبرئة الذي بذمته، فاذا بادر الابن بتقديم المساعدة والتي تعد بكل المعايير الاخلاقية والاجتماعية واجباً عليه فإن هذا سيجعل الام تشعر بأنها استطاعت أن تحصل على بعض الحقوق من الشخص الذي خدمته لسنوات طويلة ذلك هو ابنها. فتقديم الابن المساعدات للأم في الوقت المناسب سيجعل العلاقة الاجتماعية بين الطرفين تستمر وتدوم وفي الوقت نفسه يعمق مثل هذه العلاقة بحيث ينجذب كل طرف من إطراف العلاقة الإنسانية إلى الطرف الآخر.

علماً أن تقديم الابن الخدمات إلى أمه وقت الحاجة واجبات ملقاة على عاتقه وحصول أمه على المساعدات هو حقوق لها لما قدمته له من خدمات اقتصادية وغير اقتصادية في الزمن الماضي. وهنا تتعادل كفتها الواجبات مع الحقوق بين الام والابن، وعندما تتعادل هاتان الكفتان فإن العملية الاجتماعية بينهما (التواصل الاجتماعي) يدوم ويستمر ويتعمق، وتكون هناك درجة من المساواة والعدالة الاجتماعية في العلاقة الإنسانية التي تربط الطرفين.

.....

.....

وإما إذا امتنع الابن عن تقديم العون والمساعدة إلى أمه عندما كانت بحاجة ماسة إلى هذه المساعدة فإن العلاقة الإنسانية بين الام والابن سوف تضعف وتتفكك إلى أن تنقطع. وقطع العلاقة يرجع إلى سبب اختلال التوازن بين ما قدمته الام لولدها وما حصلته من الابن عند حاجتها للمؤونة والمساعدة، فهي قدمت لولدها كل شيء عندما كان صغيراً ولكنها لم تحصل على شيء منه عندما تعرضت للكبر والهرم والمرض والعجز، وهذا هو الخلل الذي وقع في العلاقة الإنسانية بين الام والابن، فالام قدمت الواجبات كثيرة إلى ابنها وهذه الواجبات هي تكاليف العلاقة الإنسانية التي تربط الام بالابن، ولكن الام لم تحصل على أي شيء من الابن الذي خدمته في وقت هي بأمس الحاجة إلى مثل هذه المساعدة والمعونة، وهنا راحت الام تشعر بحالة عدم المساواة والعدالة فهي بذلت من اجل ابنها الشيء الكثير ولكنها عندما أصبحت بحاجة إلى مساعدة الآخرين بعد تعرضها إلى الهرم والكبر والعجز لم يبادر الشخص الذي ساعدته وضحت من اجله إلى مساعدة أمه بل هناك غرباء قدموا المساعدة إلى الام ولم يقدمها ابنها الذي هو اقرب الناس إليها. أن هذه الحالة إنما تتقاطع مع مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية وتسيء في الوقت نفسه إلى العلاقة الإنسانية التي تربط الابن والام. وهكذا يؤدي التبادل دوره الكبير في تعميق العلاقات الاجتماعية بين الافراد والجماعات كما يؤدي دوره إذا كان يسير من جانب واحد أي طرف يعطي ولا يأخذ وطرف يأخذ ولا يعطي، أن هذا يسيء إلى العلاقة الاجتماعية ويؤدي إلى قطعها بصورة كلية بل وحتى انه يؤدي إلى انعدام الثقة والمصداقية والاخلاقية بين الناس.

والمثال الآخر والأخير الذي يمكن أن نضربه في هذا المجال هو مثال العلاقة الإنسانية بين الدولة والشعب، والمثال دائماً يذكر في سياقات علم الاجتماع السياسي وسياقات الانثروبولوجيا السياسية، أن العلاقة بين الدولة والجماهير والشعب تتعمق وتزدهر وتستمر إذا كان هناك ثمة اخذ وعطاء بين الطرفين المتفاعلين. فإذا قامت الدولة بمنح الخدمات الجليلة لأبناء الشعب كالخدمات الدفاعية والأمنية والعدلية والاقتصادية والتربوية والتعليمية والصحية والسكنية والترويحية وصرفت

.....

.....

مليارات الدنانير على هذه الخدمات وكرست الموارد والجهود البشرية لتنظيم وعرض هذه الخدمات، فإن مثل هذه الخدمات هي تكاليف العلاقة الإنسانية الملقاة على عاتق الدولة وهي حقوق الشعب[١]. وهنا ينبغي على الشعب أن يرد هذه الخدمات التي قدمتها الدولة له عندما تكون الأخيرة بحاجة إلى دعم وإسناد الشعب لها ولاسيما عندما تتعرض للتآمر والطعن والفتنة في الداخل والخارج. فالشعب ينبغي ان يكون أول من يهب في تقديم العون والمساعدة للدولة في درء الإخطار عنها لأن هذه المساعدة ستمكن الدولة من الاستمرار في تقديم الخدمات الجليلة إلى الشعب[٢]، فالشعب هو المستفيد الأول منها. وإذا قدم الشعب مثل هذه الخدمات للدولة فإن العلاقة بين الدولة والشعب سوف تستمر وتتعمق لأن هناك عملية تبادل وثقة متبادلة بين الدولة والشعب. أما إذا عزف الشعب أو امتنع لسبب أو لآخر عن تقديم الخدمات الدفاعية والأمنية للدولة وهي بحاجة ماسة إليها فإن الدولة تشعر بخيبة الأمل بالشعب الذي خدمته وضحت من أجله وهو لم يقدم أي شيء لها عند حاجتها إليه. وهذا ربما يعرض الدولة إلى السقوط وخيبة الأمل والتخاذل وبالتالي عدم التوازن بين ما قدمته الدولة للشعب وبين ما قدمه الشعب للدولة. وحالة كهذه إنما تؤدي إلى قطع العلاقة بين الدولة والشعب لأن الدولة قدمت كل شيء للشعب والشعب لم يقدم أي شيء لها في الظرف الصعب الذي مرت به. وهنا سوف تعيد الدولة حساباتها إزاء علاقتها بمثل هذا الشعب الذي في الحقيقة لا يستحق مثل تلك الخدمات التي قدمتها له سابقاً. وهذا قد يضر بالعلاقة السياسية والاجتماعية بين الدولة والشعب ويؤدي بها إلى القطيعة.

مما ذكر أعلاه من معلومات نستطيع أن نخلص إلى القول بأن التبادل يمكن أن يلعب دوره الفاعل في تعميق العلاقات الاجتماعية إذا كان يستند إلى الموازنة بين كفتي الحقوق والواجبات أو بين كفتي التكاليف والأرباح، أي أن طرف يأخذ ويعطي للطرف الآخر وهناك تبادل في الأخذ والعطاء بين الطرفين المتفاعلين. أما إذا كانت

---

[١] الحسن: إحسان محمد، علم الاجتماع السياسي، عمان، دار وائل للنشر، ٢٠٠٥، ص١٩٧.

[٢] المصدر السابق، ص ١٩٩.

.....

.....

العلاقة التبادلية تتكئ على حالة عدم الموازنة بين الحقوق والواجبات أو عدم الموازنة بين التكاليف والإرباح فإن العلاقة هذه سوف تمر بظروف صعبة وقاهرة تؤدي إلى بعثرتها وتفتيتها وقطعها كلية. لهذا ينبغي على الأطراف المتفاعلة أن تأخذ في الحسبان مبدأ الموازنة بين الواجبات والحقوق وبين التكاليف والإرباح الخاصة بالعلاقة الإنسانية لكي تستمر العلاقة بين الأطراف المتفاعلة ولا تنقطع، فالموازنة بين ما يأخذه وما يعطيه الفرد للطرف الآخر تؤدي إلى ديمومة العلاقة الاجتماعية. بينما اختلال الموازنة لسبب أو لآخر بين الحقوق والواجبات أو بين كفتي التكاليف والأرباح التي تنطوي عليها العلاقة الإنسانية يؤدي حتماً إلى بعثرة وتداعي وقطع مثل هذه العلاقة الاجتماعية. والمطلوب هنا من أطراف العلاقة الإنسانية سواء كانوا أفراداً أم جماعات توفير المستلزمات والشروط التي من شأنها أن تديم العلاقة الإنسانية وتعمقها بين أطرافها الإنسانية أما إذا غابت المفردات والشروط التي تديم وتعمق العلاقة الإنسانية فإن هذه العلاقة لايكتب لها النجاح ولا يمكن ان تستمر بل وتكون عبئاً ثقيلاً على أطرافها، وهذا ينعكس سلباً على المؤسسات التي يتكون منها البناء الاجتماعي ويؤثر تأثيراً سيئاً في الأهداف التي يصبو إليها المجتمع.

المبحث الأول

الإطار النظري للدراسة

تعتمد دراسة التبادل وأثره في توثيق العلاقات الاجتماعية على نظرية التبادل الاجتماعي التي ظهرت لأول مرة في عقدي الخمسينات والستينات من القرن العشرين[١]، وكان من اهم روادها عالم الاجتماع الفرنسي تي ثيبوت ***T. hiaput*** وعالم الاجتماع الانكليزي أ ج كيلي ***H. Kelley*** وعالم الاجتماع الامريكي جورج هومنز ***George Homans*** واخيراً عالم الاجتماع الامريكي بيتر بلاو ***Peter Blau***[٢].

ظهرت نظرية التبادل الاجتماعي في مؤلفات هؤلاء العلماء. فكتاب علم النفس الاجتماعي للجماعات لمؤلفيه تي ثيبوت و أ. ج كيلي[٣] وكتاب الجماعات الاجتماعية واشكالها الاولية لمؤلفه جورج هومنز[٤] وكتاب التبادل والقوة في الحياة الاجتماعية لمؤلفه بيتر بلاو[٥] وتتناول بالدراسة والتحليل كل ما يتعلق بالمبادئ والتعاليم الخاصة بنظرية التبادل الاجتماعي أن مبادئ التبادل الاجتماعي تتمحور حول سبع نقاط أساسية هي ما يلي:-

١- الحياة الاجتماعية التي نعيشها ما هي إلا حياة تقوم على الأخذ والعطاء بين الأشخاص المتفاعلين، فالشخص يجب أن لا يأخذ فقط من الشخص الآخر ويجب أن لا يعطي فقط إلى الشخص الآخر بل يجب أن يأخذ ويعطي من الأشخاص أو الجماعات أو المجتمعات التي يتفاعل معها[٦].

---

[١] **الحسن، احسان محمد، النظريات الاجتماعية المعاصرة، بغداد، مطبعة الرسائل، ٢٠٠٥، ص ١٨٧.**

[2] **Thibaut, J. and H. Kelley, The Social Psychology of Groups, New York, John Wiley, 1989.**

[3] **Homans, George, Social Behaviour: Its Elementary Forms, Routledge and Kegan Paul, London, 1981.**

[4] **Ibid., p. 112.**

[5] **Blau, p. Exchanging and Power in Social Life, New York, John Wiley, 1984.**

[٦] **تيماشيف، نيقولا، نظرية علم الاجتماع، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٣، ص ٣٨٢.**

.....

٢- تقوى وتتعزز وتتعمق عرى العلاقة الإنسانية عندما تتوازن كفتي الأخذ والعطاء بين الأشخاص الذين يدخلون في العلاقة التبادلية[١].

٣- تضعف العلاقة وتضمحل عندما تختل كفتي الموازنة بين الأخذ والعطاء للأشخاص الذين يدخلون في إطار العلاقة الاجتماعية.

٤- الأخذ والعطاء بين إطراف العلاقة التبادلية لا يكون مادياً فحسب وإنما يكون قيمياً واعتبارياً واخلاقياً ايضاً[٢] حيث أن ما تعطيه الأم لابنها لا يعتمد على الاعتبارات المادية بل يعتمد على الاعتبارات القيمية والأخلاقية والمثالية والإنسانية. كذلك الجندي أو المقاتل عندما يدافع عن وطنه لا يدافع من اجل الاعتبارات المادية بل من اجل الاعتبارات الأخلاقية والإنسانية التي لا يمكن أن تقدر بثمن.

٥- العلاقة التبادلية لا تكون بين الأفراد فقط بل تكون ايضاً بين المؤسسات والدول والمجتمعات والأمم[٣].

٦- يفتح كل شخص يتعامل مع الشخص الآخر قائمة حساب يسجل فيها النفقات أو التكاليف التي صرفها على العلاقة التي كونها مع الفرد أو المؤسسة ويسجل فيها الإرباح أو المنافع التي يحصل عليها الفرد من الفرد الآخر عند قيام العلاقة التبادلية[٤].

٧- أن العلاقة الإنسانية التبادلية تنطوي على جملة تكاليف وأرباح فإذا كانت كمية التكاليف للعلاقة الإنسانية التي كونها مع الشخص الآخر اكبر من المردودات التي حصل عليها من ذلك الشخص أي أن التكاليف أكثر من الإرباح فإن العلاقة سرعان ما تنقطع أو يصيبها الجفاء، بينما إذا كانت كمية الإرباح التي

---

[١] المصدر السابق، ص ٣٨٣.

[٢] تيماشيف، نيقولا، نظرية علم الاجتماع، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٣ ، ص ٣٨٥.

[3] Blau, P. Exchanging and Power in Social Life, p. 286.

[4] Ibid., p. 289.

يحصل عليها الفرد من تلك العلاقة اكبر من كمية التكاليف والنفقات فإن العلاقة تستمر وتتعمق وتزدهر بين الأشخاص الذين يكونون تلك العلاقة[١].

يمكن تطبيق نظرية التبادل الاجتماعي على موضوع التبادل وتعميق العلاقات الاجتماعية، والتبادل هنا ينطوي على مسألتين أساسيتين هما المسألة المادية والمسألة الأخلاقية، فالمسألة المادية في التبادل الاجتماعي تقوم على تبادل الهدايا والموجودات المادية والعينية فعندما يعطي شخص (أ) إلى شخص (ب) وشخص (ب) يرد هذه الهدية إلى شخص (أ) فإن العلاقة بين الشخصين تستمر وتقوى وتتعمق. بينما إذا أعطى شخص (أ) هدية إلى شخص (ب) وشخص (ب) لم يردها أو أعطى هدية ذات قيمة قليلة وبخسة فإن العلاقة الإنسانية بين الطرفين تضعف وتضمحل لان التبادل لم يكن على صعيد واحد حيث أن شخص أعطى هدية إلى الشخص الآخر والشخص الأخير لم يرد الهدية إلى الشخص الأول أو ردها بقيمة اقل من قيمة الهدية التي حصل عليها. أما الشق المعنوي أو الأخلاقي للعملية التبادلية فهو يعتمد على المضامين الإنسانية والقيمية والاجتماعية القائمة على الحب والتقدير والاحترام والجاه والشرف فإذا حصل شخص (أ) من شخص (ب) على الاحترام العالي والتقدير والجاه والحب والعطاء ولم يرد شخص (أ) هذا الاحترام إلى شخص (ب) لسبب أو لآخر أي أن شخص (أ) احترم وقيم شخص (ب) وشخص (ب) لم يعط ذلك الاحترام والتقدير نفسه في هذه الحالة يقوم شخص (أ) بقطع العلاقة مع شخص (ب) لان الشخص (أ) قد تضرر من هذه العلاقة لأنه يحترم الشخص المقابل والشخص المقابل لا يحترمه أي أن الشخص (أ) أعطى التقدير والاحترام وهذا التقدير لم يقوم من قبل شخص (ب)، لذا تنقطع عرى العلاقة الإنسانية بين الشخصين لأنها علاقة لم تكن قائمة على العلاقة التوزيعية والمساواة والشفافية، وإنما قائمة على الانتهازية وضيق التفكير والأنانية وحب الذات. لذا تنقطع العلاقة بين الشخصين، وما ينطبق على الأشخاص ينطبق على الجماعات

---

(1) **Thibout, J. and H. Kelley, The Social Psychology of Groups, p. 22.**

والمجتمعات. اذن الهدية تلعب الدور الفاعل في تماسك وصلادة العلاقات الإنسانية بين الأفراد شريطة أن تقابل الهدية بهدية أخرى.

بحجمها نفسه أو اكبر من حجمها. والهدية قد لا تكون مادية بل تكون مثالية وأخلاقية واعتبارية. وهذا يتمثل بالرعاية والاحترام والحب والتضحية في سبيل الشخص الآخر فما تقدمه من تضحية وحنان وعطف لشخص ما ينبغي أن يرد مثلما حصل عليه ذلك الشخص. والعلاقة بين الزوج والزوجة والأب والابن والطالب والأستاذ والمريض والطبيب والقاضي والمتهم هي علاقات تنطوي على القيم التبادلية الأخلاقية والقيمية أكثر من القيم المادية والنفعية. وهكذا لا تبنى الهدية على الاعتبارات المادية فحسب بل تبنى ايضاً على الاعتبارات القيمية والمثالية والأخلاقية والدينية. وهكذا تقوم نظرية التبادل الاجتماعي التي تفسر تبادل الهدايا بين الأشخاص على القيم المادية والقيم الاعتبارية والأخلاقية في آن واحد، فالمادة تدخل في عملية التبادل والأخلاق والقيم الإنسانية والمعنوية تدخل ايضاً في هذه العملية[١]. وهنا لا يمكن فصل القيم المادية للتبادل عن القيم الأخلاقية والمعنوية للتبادل، لان التبادل كعملية اجتماعية تأخذ بعين الاعتبار النواحي المادية والنواحي الاعتبارية في آن واحد ولا يمكن الفصل بين هذه النواحي مطلقاً لان هذا الفصل انما يحول نظرية التبادل الاجتماعي أما إلى نظرية مادية بحتة أو إلى نظرية أخلاقية بحتة وهي لا هذا ولا ذاك لأنها نظرية مادية واجتماعية وأخلاقية في آن واحد.

---

[١] ارفنج زايتلن: النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، ترجمة الدكتور محمود عودة والدكتور ابراهيم عثمان، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٩، ص ١١٤.

المبحث الثاني

الإطار المنهجي للدراسة

لا نستطيع دراسة التبادل وأثره في توثيق العلاقات الاجتماعية وجمع المعلومات المطلوبة سواء أكانت معلومات نظرية أم ميدانية دون استخدام أكثر من منهج واحد لغرض جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها وتنظيرها. والمناهج التي اعتمدت عليها دراسة التبادل وأثره في توثيق العلاقات الاجتماعية هي ما يلي:-

أولاً- المنهج المقارن ***Comparative Method***.

ثانياً- منهج الملاحظة والملاحظة بالمشاركة

Observation and Participant Observation

ثالثاً- منهج المسح الميداني ***Field Survey Method***.

والان علينا دراسة هذه المناهج مفصلاً كما وردت في الأطروحة بقسميها النظري والميداني:

أولاً- المنهج المقارن ***Comparative Method***:

يستخدم معظم علماء الاجتماع والانثروبولوجيا المنهج المقارن في دراساتهم العلمية والميدانية. وقد استخدم هذا المنهج العديد من المفكرين وعلماء الانثروبولوجيا والاجتماع ولعل في مقدمتهم ارسطو وابن خلدون وهيجل واوكست كونت وسبنسر وماركس وادورد تيلر وباخوفن ورادكلف براون ومالينوفسكي وايفانز بريجارد وماركريت ميد وغيرهم من علماء الاجتماع والانثروبولوجيا. ينطوي المنهج المقارن على مقارنة الظاهرة الاجتماعي الواحدة عبر مراحل زمنية مختلفة وفي مجتمع واحد كمقارنة أنظمة القرابة في المجتمع العراقي عام ١٨٠٠ بنظم القرابة بنفس المجتمع عام ٢٠٠٠. وبعد المقارنة يقوم عالم الانثروبولوجيا والاجتماع باشتقاق قوانين عامة تفسر طبيعة الظاهرة المدروسة تفسيراً علمياً عقلانياً[١]. وقد ينطوي المنهج المقارن على مقارنة الظاهرة الاجتماعية في مجتمعات عديدة مختلفة وخلال نقطة زمنية

---

(1) Schapera, I. Some Comments on Comparative Method in Social Anthropology, American Anthropologist, V. 3, 1953, p. 359.

واحدة كمقارنة نظام القرابة والزواج في المجتمع العراقي عام ٢٠٠٠ بنظم القرابة والزواج في مصر أو انكلترا أو لبنان أو سوريا أو المانيا إلى آخرة. وبعد إجراء المقارنة يقوم العالم أو المختص باشتقاق قوانين عامة توضح طبيعة وملابسات وإشكاليات الظاهرة المحدودة[١].

يعد المنهج المقارن من المناهج التي استخدمها الباحث في أطروحته هذه حيث استعمل المنهج المقارن في فصل تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية حيث انه درس كل مفهوم من المفاهيم المحددة دراسة مقارنة حيث أعطى الباحث مفاهيم عديدة لمفهوم أو مصطلح التبادل أو العلاقة الاجتماعية ثم اشتق بعد ذكر التعاريف المختلفة تعريفاً اجرائياً. وهنا تكون المقارنة بين التعاريف المختلفة التي جاء بها العلماء والمختصون حول مصطلح التبادل، ثم قارن بين التعاريف الخاصة بالتبادل التي ذكرها العلماء بالتعريف الإجرائي الذي توصل إليه الباحث.

وفي فصل الدراسات السابقة اشار الباحث إلى الدراسات العراقية والعربية والأجنبية عن الموضوع ثم قارن بينها. ولم يكتف بهذه المقارنة بل ذهب إلى ابعد من ذلك إذ قارن بين ما جاءت به الدراسات السابقة من معلومات وبين ما توصل إليه من حقائق تتعلق بموضوع الدراسة. كذلك استخدم الباحث منهج المقارنة عندما قارن نتائج الفرضيات التي اختبرها في الدراسة الميدانية مع موضوعات الدراسات السابقة التي اشتق منها الباحث فرضياته وأخضعها للتجريب العلمي، أي أن المقارنة بين الفرضيات المشتقة من الدراسات السابقة والنتائج النهائية التي توصل إليها الباحث بعد اختباره للفرضيات، بمعنى آخر أن المقارنة كانت بين نتائج الدراسات السابقة وبين نتائج الدراسة الحالية التي قام بها الباحث. وهكذا استفاد الباحث من منهج المقارنة في دراسته الحالية حيث مكنته من جمع وتحليل النتائج بصورة علمية ودقيقة.

---

[1] Schapera, I. Some Comments on Comparative Method in Social Anthropology, American Anthropologist, V. 3, 1953, p. 361.

ثانيـــــــاً- مـــــــنهج الملاحظـــــــة والملاحظـــــــة بالمشـــــــاركة

(Observation and Participant Observation):

الملاحظـة هـي ممارسـة بصـرية يسـتعملها الباحـث العلمـي فـي النظـر إلـى الظواهر والعمليات والحقائق التي يدرسها[١]. أن المشاهدة تستعمل حاسة البصر عند النظـر إلـى الحقـائق والظـواهر والعمليـات المدروسـة، والباحـث الـذي يسـتعمل مـنهج المشـاهدة ينبغـي التمييـز بـين مـا يسـتحق المشـاهدة والتسـجيل وبـين مـا لا يسـتحق الملاحظـة والتسـجيل فهـو يركـز بصـره علـى الظـواهر والعمليـات التـي تحتـاج إلـى المشـاهدة لكـي يسـجلها فـي بحثـه العلمـي[٢]. فضـلاً عن أن الباحث يجب أن يفصل بين الحقائق والقيم، فالأشياء التي يشاهدها في البيئة الطبيعية والاجتماعية ينبغي التقيد بها وفصلها عن الأهواء والنزعات والقيم والعواطف التي قد تسيطر على الباحث وبالتالي تفيد الحقائق والبيانات والظواهر التي يريد جمعها وتحليلها ودراستها. ولكن منهج الملاحظة يمنح الباحث المجال لإدخال أهوائه وشهواته وتطبيقاته في الأمور والقضايا التي يلاحظها ويريد دراستها دراسة علمية[٣]. وهنا يمكن تقسيم الباحثين إعلى قسمين أساسيين هما الباحثون العلميون الذين يفصلون بين الحقائق والأهواء والشهوات ويتقيدون بذكر الحقائق دون تحريف أو تشويه، والباحثون الذين يمزجون الحقائق بالقيم والأهواء والنزعات الذاتية وهؤلاء الباحثون يستطيعون بكل سهولة تزوير الحقائق وتحريف البيانات وتشويهها لان الاهواء هي التي تطغي على الأدلة المادية والعلمية المطلوب ذكرها في البحث بعد القيام بعملية الملاحظة[٤].

علماً أن الصنف الأول من الباحثين يحظى بالاحترام والتقدير لأنه يفصل بين ما يشهده من حقائق وما يتخيله من أوهام وأفكار بعيدة عن الحقيقة والواقع، والصنف

---

[١] الحسن، احسان محمد، مناهج البحث الاجتماعي، مطبعة الرسائل، بغداد، ٢٠٠٣، ص ١٦٥.

[2] Moser, C.A. Survey Methods in Social Investigation, London, Heinemann, 1967, p. 167.

[3] Ibid., p. 171.

[4] Modge, J. The Tools of Social Science, Longman, London, 1953, p. 91.

الآخر من الباحثين هو الصنف الذي لا يحظى بالاحترام والتقدير لأنه يخلط بين الحقائق والقيم، والقيم تفسد الحقائق وتطمس معالمها وتشوه صورتها[١]. لذا لا يكون البحث عملياً ولا موضوعياً.

وقد استخدم الباحث أسلوب أو فهم المشاهدة عندما شاهد ميدان الدراسة بتفصيلاته الطبيعية والاجتماعية أي انه شاهد الايكولوجيا الطبيعية للمنطقة المدروسة وهي قرى ناحية الرشيد بشكلها الطبيعي أي تضاريسها الأرضية وظروفها المناخية وأوجه النشاط الاقتصادي والبشري الذي يمارسه سكان المنطقة.

كما لاحظ أو شاهد جوانب الايكولوجيا الاجتماعية بما فيها من قيم وعادات وتقاليد وعلاقات وسلوك ومشكلات إنسانية وعلاقات تبادلية بين سكان القرى المدروسة. كذلك لاحظ أو شاهد الباحث الأوضاع والمعطيات المادية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والأخلاقية لسكان المنطقة المدروسة، فضلاً عن مشاهدته لمساكن المبحوثين التي زارها واطلع على معالمها الطبيعية والاجتماعية. وقد حصل الباحث على هذه المعلومات عن طريق استعماله لبصره دون استعمال أية حاسة أخرى.

أما الملاحظة بالمشاركة فهي منهج آخر استخدمه الباحث في بحثه الانثروبولوجي علماً أن علماء الانثروبولوجيا يعتمدون على منهج الملاحظة والملاحظة بالمشاركة لا يتيح للباحث استعمال بصره فقط في ملاحظة الأشياء والموجودات التي يريد دراستها بل انه بجانب هذا المنهج يستعمل منهج المشاركة أي التفاعل مع المبحوثين وطرح الأسئلة عليهم واستلام الإجابات واستدراجهم لاعطاء المعلومات الصحيحة عن الموضوع المزمع بحثه ودراسته[٢]، كما أن الباحث في منهج الملاحظة بالمشاركة يتفاعل تفاعلاً حياً وايجابياً مع المبحوثين لكسب رضاهم وثقتهم به لكي يتحفزون على إعطائه المعلومات الصحيحة والصادقة عن كل شيء يطلبه الباحث وهنا يقوم الباحث بتكييف نفسه وسلوكه وعاداته وتقاليده إلى الجماعة

---

(1) Modge, J. The Tools of Social Science, Longman, London, 1953, p. 93.

(2) Botchelor, I.A Text Book of Psychiatry, London, Oxford University Press, 1969, p. 83.

المبحوثة لكي تقبله تلك الجماعة. حتى أن الباحث في بعض الحالات يخفي مظهره الخارجي وزيه اليومي ويتظاهر بأنه ينتمي إلى مجتمعهم وانه لا يختلف عنهم في أي شكل من الإشكال بل حتى انه يرتدي ملابسهم ويتكيف لبيئتهم ويعتقد بمعتقداتهم حتى يتزوج امرأة منهم لكي يكسب رضاهم ويحوز على ثقتهم كما يتعاونوا معه ويزودوه بالمعلومات التي يريد الحصول عليها[١]، لقد استخدم عالم الانثروبولوجيا مالينوفسكي البريطاني الجنسية والبولندي الأصل منهج الملاحظة بالمشاركة عندما درس جزر بولينيزيا في المحيط الهادي حيث أخفى حقيقته وادعى بأنه وصل إلى الجزيرة بعد غرق سفينته ولم يفصح لهم بأنه باحث وأستاذ في جامعة لندن فتعلم لغتهم وتطبع بتقاليدهم وتزوج منهم فنال ثقة سكان الجزيرة ورضاهم بعدها زودوه بجميع المعلومات التي كان يريد الحصول عليها[٢]. كما استعمل العالم ريموند فيرث عالم الانثروبولوجيا البريطاني المنهج نفسه عندما درس جزيرة تيكوبيا التي هي احد جزر الهاواي في المحيط الهادي والتي احتلتها امريكا في نهاية الحرب العالمية الثانية بعد أن كانت تابعة لليابان علماً أن فيرث درس هذه الجزيرة عام ١٩٢٢ وعندما عاد اليها مرة ثانية في نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ وجد بأن سكان الجزيرة يتكلمون باللغة الانكليزية ويعتقدون بالدين المسيحي ويشربون الخمرة ويلعبون القمار ويختلطون بالجنس الآخر بكل حرية. بينما في عام ١٩٢٢ كان سكان الجزيرة متمسكين بعاداتهم وتقاليدهم القديمة[٣].

الشيء المهم هو أن ريموند فيرث استعمل منهج الملاحظة بالمشاركة أي انه اخفى حقيقته كأستاذ في جامعة لندن وعالم وباحث وادعى بأنه وصل إلى الجزيرة ودخلها بعد غرق سفينته في البحر. وبعد تعلمه للغة وتطبعه بعادات وتقاليد وأخلاق سكان الجزيرة قبله الناس هناك واخذوا يزودونه بالمعلومات عن أحوالهم وظروفهم

---

(1)Botchelor, I.A Text Book of Psychiatry, London, Oxford University Press, 1969., p. 85.

(2) Ibid., p. 89.

(3) Firth, R., We Tokopia, London, Oxford University Press, 1971, p. 55.

ومشكلاتهم، واستعمل هذه المعلومات في تأليف كتابه الموسوم نحن سكان تيكوبيا[١].

أما ما يتعلق باستعمال منهج الملاحظة بالمشاركة في دراسة التبادل وأثره في توثيق العلاقات الاجتماعية فإن الباحث قد استخدم هذا المنهج عندما زار قرى ناحية الرشيد، وبعد معايشته سكان القرى لمدة طويلة وقبوله من سكان هذه القرى استطاع الحصول على المعلومات عن الهدية والتهادي والتبادل واثره في تعميق العلاقات الانسانية. انه استخدم اسلوب الملاحظة والملاحظة بالمشاركة وتفاعل تفاعلاً انسانياً حياً مع سكان هذه القرى، وعند عملية التفاعل استطاع أن يحصل على المعلومات المطلوبة.

ثالثاً- منهج المسح الميداني *Field Survey Method*:

ينطوي منهج المسح الميداني على عمليات عديدة ومراحل نظامية ينبغي على الباحث الالتزام بها لإنجاز بحثه بسرعة ونجاح. يستلزم استخدام منهج المسح الميداني اتباع ستة مراحل نظامية هي ما يلي:-

١- تحديد مشكلة البحث أو عنوان البحث وتبيان الأسباب التي أملت على الباحث اختيار عنوان بحثه دون غيره من الموضوعات[٢].

٢- تصميم العينة الإحصائية التي يريد الباحث مقابلة وحداتها علماً أن تصميم العينة الإحصائية يتضمن اتخاذ قرارات عن ثلاثة محاور رئيسية هي:-

أ- تحديد المنطقة الجغرافية أو المناطق الجغرافية التي يمكن الاعتماد عليها في اختيار وحدات العينة[٣].

---

(1) Ibid., p. 61.

(٢) السيد احمد، غريب، الاحصاء والقياس في البحث الاجتماعي، المطبعة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨١، ص٩٢.

(3) Moser, C.A. Survey Methods in Social Investigation, p. 78.

ب- اختيار نوعية العينة التي يتعامل معها الباحث، فقد تكون العينة عينة عشوائية أو عينة عمرية أو مقننة والعينة العشوائية تكون على خمسة أنواع ينبغي على الباحث تحديد النوع الذي يستخدمه في بحثه.

ت- اختيار حجم العينة وتوضح الأسباب التي أملت على الباحث اختيار الحجم الذي حدده.

٣- تصميم الاستمارة الاستبيانية.

٤- المقابلات الميدانية.

٥- تبويب المعلومات الإحصائية من استمارات الاستبيان إلى بطاقة الترميز.

٦- عمليات التحليل الإحصائي: يمكن وصف وتحليل هذه المراحل مفصلاً وكما فعلنا في تنفيذ الدراسة الميدانية.

تصميم العينة الإحصائية *Sample Design*:

أ- **نوعية العينة المستخدمة:-** استخدم الباحث عينة عشوائية طبقية، فهي عشوائية لان عملية الانتقاء تمت بالطريقة العشوائية، وهي طبقية لان الباحث قسم عينته على قسمين أساسيين على وفقً لمتغير الجنس (ذكور واناث) وبعد تقسيمه العينة إلى هاتين المجموعتين وكل مجموعة يطلق عليها اسم العينة الفرعية ثم دمج العينات الفرعية ليحصل على عينته الأساسية التي تتكون من ١٥٠ مبحوث.

ب- المنطقة الجغرافية التي يتركز فيها البحث (تحديد المكان)

Delineation of Research Location:- وقع البحث في قرى ناحية الرشيد في بغداد (الكرخ) لان هذه القرى هي قرى بسيطة يمكن أن توضح عملية تبادل الهدايا بين الأفراد والجماعات ير توضيح وأنها قرى لم تدرس اجتماعياً وانثروبولوجياً دراسة تفصيلية. علماً أن عدد القرى التي تمت دراستها انثروبولوجياً هي خمس قرى.

٢- التحديد الزماني للبحث (*Delineation of Time of Research*):

.....

استغرقت عملية المقابلات الميدانية ودراسة المنطقة انثروبولوجياً نحو ثلاثة اشهر إذ بدأت المقابلات يوم ٢٠٠٥/٦/١ وانتهت في يوم ٢٠٠٥/٩/١.

٣- تحديد حجم العينة المختارة *Sample Size:*

لما كان عدد سكان قرى ناحية الرشيد غير معروف وان الإحصائيات الموجودة عن السكان هي إحصاءات قديمة ولا يمكن الاعتماد عليها فإن الباحث اعتبر مجتمع بحثه غير محدد، لذا استخدم الطريقة الإحصائية في اختيار جمع العينة. وهذه الطريقة تتجسد في القانون الإحصائي الذي جاء به البروفيسور موزر استاذ الاحصاء الاجتماعي في جامعة لندن.

أن معادلة قياس حجم العينة باستعمال قانون موزر على النحو الاتي:-

$$\text{نء} = \frac{\text{ع م}^{2}}{\text{ع س}-\text{ء}^{2}}$$

علماً بأن نء هي حجم العينة المطلوب قياسها.

ع م= الانحراف المعياري لمجتمع البحث.

ع سَء= الانحراف المعياري للوسط الحسابي للعينة.

$$\text{ع س}-\text{ء}^{2} = \frac{\text{حد الثقة الاحصائية}}{\text{درجة الدلالة الاحصائية}}$$

لمستوى ثقة ٩٥% وهو ١,٩٦

او لمستوى ثقة ٩٩% وهو ٢,٥٨

---

(١)رودولف غيفليون، بنيامين ماتالون: البحث الاجتماعي المعاصر مناهج وتطبيقات، ترجمة د. علي سالم، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ١٩٨٦، ص ٥١.

نفترض بأن قيمة الانحراف المعياري لمجتمع البحث= ١٢ لان مجتمع البحث شبه متجانس.

نفترض بأن حد الثقة الاحصائية= ٢.

نفترض بأن مستوى الثقة الاحصائية= ٩٥% أي بدرجة دلالة احصائية ١,٩٦.

بعد التعويض نحصل على ما يلي:

$$\text{علماً بأن سَ}_{ء} = \frac{\text{٢}}{\text{١,٩٦}} = \text{١}$$

$$\text{ن}_{ء} = \frac{\text{١٢}^{٢}}{\text{١}^{٢}} = \frac{\text{١٤٤}}{\text{١}} = \text{١٤٤}.$$

وللضرورة الإحصائية يقرب العدد إلى ١٥٠ وحدة وهو حجم العينة المطلوب.

تصميم الاستمارة الاستبيانية *Design of Questionnaire Format:*

الاستمارة الاستبيانية هي أداة البحث وهي الواسطة التي تربط الباحث بالمبحوث[١]. علماً أن غرض الباحث أو المقابل هو حجم المعلومات لكي يستعملها في بحثه، بينما المبحوث هو الجهة التي تعطي المعلومات إلى الباحث، إذن الاستمارة الاستبيانية هي الواسطة أو الأداة التي من خلالها تكون هناك علاقة بين الباحث والمبحوث.

أما تصميم الاستمارة الاستبيانية فيكون بثلاث مراحل هي ما يلي:-

---

(1) Swedner, H. Questionnaire Design, A Paper Submethod to the Seminar of Social Research, Copenhagen, 1968, p. 11.

١- تصميم الصفحة الاولى من الاستمارة الاستبيانية، وهذه الصفحة تحمل الجهة التي تقوم بالبحث وعنوان البحث واسم الباحث ومكان إجراء المقابلة ورقم الاستمارة الاستبيانية مع ذكر ملاحظة في الصفحة الأولى من الاستبيان هي أن المعلومات التي يزودنا بها المبحوث هي لأغراض البحث فقط وسوف لم تمرره إلى جهة ثالثة مهما تكن الظروف، كما ينبغي على الباحث أن يحدد اسم المدينة التي وقع فيها البحث وتاريخ توزيع استمارات الاستبيان على المبحوثين[١].

٢- المرحلة الثانية لتصميم الاستمارة الاستبيانية وهي مرحلة تصميم البيانات الأساسية عن المبحوثين. والبيانات الأساسية عن المبحوثين تشمل على الجنس، أي جنس المبحوث ذكراً كان ام أنثى، والعمر، والحالة الزوجية، وحجم الأسرة، والموطن الأصلي للمبحوث، وعائدية السكن، وترتيبات السكن، والمهنة التي يمارسها المبحوث. فضلاً عن تحصيله الدراسي والعلمي، والدخل الذي يتقاضاه، والخلفية الاجتماعية، والانحدار الطبقي[٢]. وفي الاستمارة الاستبيانية التي جمعناها هناك احد عشر سؤالاً تتعلق بالبيانات الأساسية.

٣- البيانات الاختصاصية الخاصة بموضوع البحث وهذه الأسئلة تتعلق بالموضوع الأساسي الذي يدور حوله البحث وهو التبادل الاجتماعي وأثره في توثيق العلاقات الاجتماعي، تتكون البيانات الاختصاصية من اثنين وعشرين سؤالاً مغلقاً، ونعني بالسؤال المغلق، أن إجاباته محددة مسبقاً للمبحوث وعلى المبحوث أن يتقيد بالخيارات المطروحة عليه إذ انه يختار الخيار المناسب له ويترك الخيارات التي لا تعنيه أولاً تنطبق مع حالته. وتتميز الأسئلة الاختصاصية في الاستمارة الاستبيانية بالدقة والوضوح والشمولية وخلوها من المصطلحات الفنية التي يستعملها علم لاجتماع لكي يستطيع المبحوث استيعابها والإجابة عليها، كما انها تتسم بالتنوع فهي تتعلق بجميع المحاور والموضوعات التي يتناولها

---

[1] Swedner, H. Questionnaire Design, A Paper Submethod to the Seminar of Social Research, Copenhagen, 1968. 14.

[2] Ibid., p. 20.

البحث، كما انها بعيدة عن الحساسية وإثارة العواطف والانفعالات عند المبحوث[١]. فضلاً عن إنها تتعلق بموضوع البحث وموضوع البحث فقط لكي لا تكون هناك أسئلة لا يستعملها الباحث في بحثه. ولا توجد في الاستبيان أسئلة مفتوحة تعطي الخيار للمبحوث بالإجابة عليها كما يشاء، بل أن جميع الأسئلة هي مغلقة ومحددة. وهذه هي أهم المواصفات التي يتسم بها الاستبيان.

ولغرض التحقيق من مصداقية الاستبيان ومن درجة ثباته واستقراره أجرينا اختبارين علميين حوله هما:-

١- اختبار الصدق.
٢- اختبار الثبات.

صدق الاستبيان *Validity of Questionnaire*:

وما يتعلق باختبار الصدق قابلنا ثمانية خبراء وعرضنا الاستبيان عليهم لغرض التأكد من صدق الاستبيان، أي قدرة الاستبيان على قياس ما يريد البحث قياسه. وعند احتساب درجة الصدق بالنسبة المئوية كانت درجة= ٩٦% بمعنى أن الاستبيان يتمتع بالصدق العالي، لذ يكون مقبولاً ويمكن الاعتماد عليه في اجراء المقابلات.

وجدول رقم (٣) يوضح أسماء الخبراء والأسئلة التي وافقوا عليها. أو لم يوافقوا أو طلبوا تعديلها، وكما هو موضع أدناه.

---

(1) Moser, C.A. Survey Methods in Social Investigation, p. 211.

ثبات الاستبيان *Reliability of Questionnaire*:

نعني بثبات الاستبيان إمكانية المبحوث على فهمه والتجاوب معه من اجل معرفة درجة الثبات التي يتمتع بها الاستبيان بمعنى آخر أن الثبات هو الميزة التي يتسم بها الاستبيان والتي تجعله قادراً على معرفة درجة فهم المبحوث للأسئلة المطروحة في الاستبيان لكي يكون الاستبيان ثابتاً أي مستقراً وصالحاً للمقابلات الميدانية[١]. ولغرض قياس قيمة ثبات الاستبيان أجرينا مقابلات ميدانية مع سبعة مبحوثين والمقابلة كانت مرتين وهناك مدة زمنية بين مقابلة ومقابلة أخرى وهذه الفترة كانت اسبوعاً واحداً علماً بأن الدرجات التي منحها المبحوثين السبعة في المقابلتين هي على النحو الآتي:-

العدد	الدرجات التي منحها المبحوث للاستبيان في المقابلة الأولى	الدرجات التي منحها المبحوث في للاستبيان في المقابلة الثانية
١	٣٥	٣٦
٢	٣٥	٣٦
٣	٣٦	٣٨
٤	٣٨	٣٩
٥	٣٨	٤٠
٦	٣٤	٣٤
٧	٣٩	٤٠

$$ر_م = ١ - \frac{٦ \sum ف^2}{ن (ن^2 - ١)}$$

ر م= ٠,٩

هناك ترابط ايجابي عالي بين المقابلة الأولى والثانية بمعنى أن المقياس يتسم بصفة الثبات وعليه يمكن الاعتماد عليه في أجراء المقابلات.

---

(1) **Black, James and D. Champian, Methods and Issues in Social Research, New York, John Wiley and Sons, 1983, p. 234.**

المقابلات الميدانية *Interviewing*:

المقابلة الميدانية هي علاقة وتفاعل تقع بين الباحث والمبحوث. كما ذكرنا في المبحث السابق أن الباحث يهدف في المقابلة استلام المعلومات والحقائق، والمبحوث هو الشخص الذي يعطي الحقائق إلى الباحث في أثناء عملية التفاعل[١]، علماً بأن المقابلات تقسم على قسمين:

المقابلات الرسمية (***Formal Interviewing***) والمقابلات غير الرسمية (***In Formal Interviewing***).

في المقابلة الرسمية يستعمل الباحث استمارات الاستبيان ويخصص استمارة استبيانية واحدة لكل مبحوث[٢] كما فعل الباحث في دراسته عندما قابل ١٥٠ مبحوثاً وخصص لكل مبحوث استمارة استبيانية واحدة دون فيها الإجابات للأسئلة المطروحة عليه. أما في المقابلة غير الرسمية التي استعان بها الباحث فهي لا تستخدم استمارات الاستبيان بل أن الباحث في هذا النوع من المقابلة لديه جملة استفسارات وتساؤلات يطرحها على المبحوث بصورة غير رسمية ثم يسمع الإجابات وبعد انتهاء المقابلة يذهب إلى مكان هادئ ليدون هذه المعلومات غير الرسمية[٣]. علماً أن المقابلة غير الرسمية قد تسمى بالمقابلة السريرية أو الطبية أو مقابلة العمق والتي فيها يتعمق الباحث مع المبحوث في طرح الاسئلة لاسيما الأسئلة الحساسة التي لا يمكن الإجابة عليها في استمارات الاستبيان، إنها مقابلة تهتم بجمع المعلومات التفصيلية عن موضوع الدراسة والتي لا تستطيع المقابلة الرسمية والاستمارة الاستبيانية جمع هذه المعلومات كافة، لذا يستعين الباحث بالمقابلة غير الرسمية لاستلام معلومات تفصيلية ومتفرعة عن موضوع الدراسة.

وقد استخدم الباحث المقابلات غير الرسمية مع المبحوثين بجانب المقابلات الرسمية التي أجراها معهم والتي تستعمل استمارات الاستبيان. وقد استخدم الباحث

---

(1) Moser, C.A. Survey Methods in Social Investigation, p. 185.
(2) Ibid., p. 192.
(3) Ibid., p. 187.

المقابلة غير الرسمية بعد أن كانت لديه جملة تساؤلات حول القضايا الشخصية والسياسية والأمنية التي أراد التعرف عليها فطرح هذه الأسئلة بصيغتها غير الرسمية على المبحوثين على عدد من المبحوثين لا يتجاوز العشرين مبحوثاً وتعمق معهم في هذه الأسئلة والتي تدور حول قضايا الممارسة الجنسية داخل الاسرة أي بين الزوج والزوجة واستعمال أو عدم استعمال طرق تحديد النسل وقضايا تتعلق بالاجهاض وضعف القوة الجنسية عند الرجل بعد الحرب التي تعرض مجتمعه لها والتي فيها استخدم المحتلون قنابل كيمياوية أدت إلى ضعف الطاقة الجنسية عند الرجل وعجز المرأة عن الحمل والإنجاب وحدوث الإجهاض عند النساء وكثرة الوفيات بين النساء. فضلاً عن التطرق إلى موضوعات حساسة أخرى تتعلق بقوات التحالف والاحتلال وقلة وانعدام الخدمات والانفلات الأمني وضعف سيطرة الدولة على النظام والقانون. واستفحال البطالة بين أفراد الاسر وتدني المستوى المعاشي لمعظم الاسر نتيجة لشيوع البطالة بين الناس وارتفاع المستوى المعاشي. جميع هذه الموضوعات قد طرحها الباحث في أثناء مقابلاته غير الرسمية مع المبحوث.

تبويب البيانات الإحصائية *Data Processes*:

بعد رجوع استمارات الاستبيان إلى الباحث بعد الانتهاء من المقابلات الميدانية يبدأ الباحث بتبويب البيانات أي يبدأ بعملية التبويب الإحصائي. وهذه العملية تتفرع إلى ثلاث عمليات فرعية هي ما يلي:-

أ- التدقيق أو التحييك *Editing*:

وهي التأكد من أن لكل سؤال في الاستبيان جواب وان الإجابات تتسم بالمصداقية أي أن المبحوث قد أجاب على جميع الأسئلة الاستبيانية إجابة صادقة وعقلانية[١].

---

[١] الحسن، احسان محمد، الاسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، ص ١١٦.

ب- <u>الترميز *Coding*:</u>

الترميز هو تحويل الإجابات التي أدلى بها المبحوث أو المبحوثون إلى رموز أو أرقام يمكن عدها وإحصائها وتكوين الجداول منها[١].

جـ- <u>تكوين الجداول الإحصائية *Tabulation of Data*:</u>

بعد القيام بالترميز يكون الباحث قد وصل إلى مرحلة تكوين الجداول الإحصائية[٢]، وهذه قد تكون جداول بسيطة تتكون من متغير واحد أو مركبة تتكون من متغيرين إلى أربعة متغيرات أو تكون بشكل ملفوفات أي تتكون من خمس متغيرات إلى عشرين متغير. وعند تكوين الجداول الإحصائية تهيئ أو تعد إلى مرحلة التحليل الإحصائي أي تغير الجداول تغيراً علمياً عقلانياً.

<u>عمليات التحليل الاحصائي *Statistical Analysis*:</u>

عند اكتمال الجداول الإحصائية يقوم الباحث بتحليل بياناتها أو تفسيرها والحصول على نتائج نهائية منها تستطيع أن توضح النتائج النهائية التي توصل اليها الباحث. وفي عملية التحليل الإحصائي يستعمل الباحث مقاييس عديدة كمقياس المعدلات الإحصائية أو النزعة المركزية أو التشتت أو الانحراف المعياري ومقياس تحليل التباين ومقاييس الترابط والانحدار مع الاختبارات الإحصائية كاختبارات مربع كاي والاختبارات التائية[٣].

---

[١]الحسن، احسان محمد، الاسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، ص ١١٧.

[٢] المصدر السابق، ص ١١٩.

[٣] المصدر السابق، ص ١٢٠.

المبحث الثاني

تحديد الفرضيات المطلوب اختبارها في الدراسة الميدانية

Delineation of Hypotheses for Testing Retesting

يستعين بحث التبادل وأثره في توثيق العلاقات الاجتماعية بعدد من الفرضيات المشتقة من الدراسات السابقة ومن الدراسات النظرية للقسم الأول من الأطروحة.

وتحديد هذه الفرضيات يمكننا من اختبارها بعد جمع المعلومات الميدانية حولها للتأكد من مصداقيتها أو عدم مصداقيتها وبعد هذا التأكد من المصداقية ***Verification of Hypotheses*** فاننا نتوصل إلى استنتاجات وقناعات عن قبول أو رفض هذه الفرضيات. وهذا ما ينمي المعرفة العلمية المتعلقة بموضوع التبادل واثره في توثيق العلاقات الاجتماعية أما الفرضيات المطلوب اختبارها في الدراسة الميدانية فهي ما يلي:-

الفرضية الاولى:

أن عمليات التبادل لا تخلو من إبعاد اقتصادية[١].

الفرضية الثانية:

ترتبط الأنظمة الاقتصادية في المجتمعات ارتباطاً وثيقاً بالنظم الاجتماعية[٢].

الفرضية الثالث:

وجود توقعات اجتماعية والتزام اجتماعي في تبادل ورد الهدايا[٣].

الفرضية الرابعة:

---

[١] احمد ابو زيد: البناء الاجتماعي مدخل لدراسة المجتمع، ج ٢، الأنساق، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٦٧، ص ٢٢٧.

[٢] المصدر السابق، ص ٢٢٧.

[٣] احمد ابو زيد: البناء الاجتماعي والمفهومات، ج ١، الدار القومية، ١٩٦٦، ص ١٣٥.

أن صور التبادل لا يوجد فيها ما يدل على تفكير الناس في الربح أو الكسب أو النفع الشخصي سواء إكان للهدايا فوائد مادية أم لم يكن[١].

الفرضية الخامسة:

أن المساومة والمقايضة تنطبق فقط على السلع التي يحكمها السوق بينما الهدايا لا تقدر بثمن ولا يحصل فيها مساومة[٢].

الفرضية السادسة:

وجود نوعين من توزيع السلع في المجتمعات احدهما يقوم على التهادي بينما الآخر يقوم على فكرة السوق[٣].

الفرضية السابعة:

أن نوع التبادل في المجتمعات تقرره بالدرجة الأولى العلاقات البنائية بين الجماعات[٤].

الفرضية الثامنة:

هناك نوعان من التبادل. التبادل بالسلع الثمينة والتبادل بالسلع العادية اليومية[٥].

الفرضية التاسعة:

كل هدية يجب أن تقابلها هدية اخرى[٦].

الفرضية العاشرة:

وجود ظاهرة الالزام في تقديم الهدايا[٧].

---

[١] احمد ابو زيد: البناء الاجتماعي والمفهومات، ج ١، الدار القومية، ١٩٦٦، ص ١٣٦.

[٢] احمد ابو زيد، البناء الاجتماعي، ج ٢، ص ٢٣٣.

[٣] المصدر السابق، ص ٢٣٤.

[٤] لوسي مير، مقدمة في الانثروبولوجيا الاجتماعية، ترجمة شاكر مصطفى سليم، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ص ٢٠٨.

[٥] المصدر السابق، ص ٢٠٩.

[٦] لوسي مير، مقدمة في الانثروبولوجيا الاجتماعية، المصدر السابق، ص ٢١٠.

[٧] المصدر السابق، ص ٢١١.

.....

الفرضية الحادية عشر:

أن العلاقات الاجتماعية تعتمد على المصلحة المتبادلة بين الطرفين[١].

الفرضية الثانية عشر:

وجود ظاهرة المنفعة بين الطرفين المتبادلين[٢].

الفرضية الثالثة عشر:

وجود علاقة تبادلية بين ما يقدمه المجتمع للشباب وبين ما يقدمه الشباب للمجتمع[٣].

الفرضية الرابعة عشر:

عندما يخفق المجتمع في تقديم الخدمات إلى الشباب فإن الشباب يترددوا عن خدمة المجتمع وتلبية حاجاته[٤].

---

[١] احسان محمد الحسن، واقع العلاقات الإنسانية بين الشرطة والجمهور وسبل تطويرها، بغداد، مطبعة الشرطة، ٢٠٠١، ص ١٤.

[٢] احسان محمد الحسن، واقع العلاقات الإنسانية بين الشرطة والجمهور وسبل تطويرها، بغداد، مطبعة الشرطة، ٢٠٠١، ص ١٥.

[٣] حسين طه المحادين: استثمار الوقت لدى الشباب الأردني، عمان، وزارة الثقافة الأردنية، ص ٧.

[٤] المصدر السابق، ص ٩.

.....

.....

.

المقدمة:

يعد فصل البيانات الأساسية عن وحدات العينة من أهم الفصول التي يعتمد عليها الباحث في دراسته الميدانية حيث ان هذا الفصل يوضح الخصائص أو السمات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يتميز بها المبحوثون والتي تؤثر بطريقة أو بأخرى في الإجابات التي يدلون بها وتحدد هويتهم الاجتماعية والاقتصادية والتربوية. وعليه فإن الباحث دائماً يربط بين السمات الاجتماعية للمبحوثين وبين طبيعة إجاباتهم حيث ان إجاباتهم تعتمد على سماتهم الاجتماعية والديموغرافية[١].

ان هذا الفصل ينقسم على ثلاثة مباحث رئيسة هي:-

المبحث الأول: البيانات الاجتماعية عن وحدات العينة.

المبحث الثاني: البيانات الاقتصادية عن وحدات العينة.

المبحث الثالث: البيانات الثقافية والتربوية والتعليمية عن وحدات العينة.

والآن علينا دراسة هذه المباحث مفصلة موضحين دلالاتها ومضامينها الاجتماعية والديمغرافية ومحددين في الوقت ذاته طبيعة الخواص التي يتسم بها المبحوثون لأن هذه الخواص كما أسلفنا أعلاه تؤثر تأثيراً قوياً في إجاباتهم عن الاستبيان.

---

(1) **Handbook of Household Surveys, New York, United Nations, 1974, PP.16-17.**

المبحث الأول

البيانات الاجتماعية عن وحدات العينة

تشير مصادر الأمم المتحدة بأن البيانات الاجتماعية التي يتسم بها المبحوثون تنطوي على خصائص اجتماعية وديموغرافية عديدة لعل في مقدمتها الجنس والعمر والحالة الزوجية وحجم الأسرة والموطن الأصلي للمبحوث وعائدية السكن وترتيبات السكن والخلفية الاجتماعية والانحدار الطبقي[١]. وجميع هذه السمات تعد سمات اجتماعية وتؤثر في الوقت نفسه على الأفكار والقيم والمعتقدات التي يدلي بها المبحوثون عند إجابتهم حول الأسئلة الاستبيانية. ويمكن دراسة هذه البيانات الاجتماعية التي حددتها مصادر الأمم المتحدة على النحو الآتي، معززاً بها هذه السمات الاجتماعية للمبحوثين بطبيعة الإجابات التي يذكرونها حول الاستبيان.

أولاً– الجنس *(Sex)*:

نعني بالجنس النوع السكاني أي كون المبحوث ذكراً أو أنثى حيث إن إجابات الذكور تختلف عن إجابات الإناث وذلك بسبب التكوين البايولوجي والوراثي لكل منهما. فضلاً عن ان خبرات الذكور تختلف عن تلك التي تتسم بها الإناث[٢]. وهكذا يلعب الجنس دوره الفاعل في إجابات المبحوثين. تشير نتائج دراستنا الميدانية إلى أن الباحث قد قابل ٩٠ ذكراً أو رجلاً وقابل ٦٠ أنثى أو امرأة. لذا فإن نسبة الذكور في العينة ٦٠% بينما نسبة الإناث في العينة ٤٠%. من هنا نلاحظ بأن نسبة الإناث أقل من نسبة الذكور بسبب سهولة مقابلة الذكور مقارنة بمقابلة الإناث لكون المجتمع العراقي محافظاً وليس من السهولة مقابلة الإناث لكون الباحث رجلاً، والمرأة تحاول ان تخفي الكثير من المعلومات عن الباحث. لذا كانت نسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث.

---

(1) **Handbook of Household Surveys, New York, United Nations, 1974, P.27.**
(2) **Ibid., P.34.**

والجدول رقم (٤)

يوضح التوزيع الجنسي لوحدات العينة.

الجنس	العدد	%
ذكور	**٩٠**	**٦٠**
إناث	**٦٠**	**٤٠**
المجموع	**١٥٠**	**%١٠٠**

ثانياً- العمر *(Age)*:

العمر هو جزء من البيانات الاجتماعية وهو يؤثر تأثيراً كبيراً في الإجابات التي يذكرها المبحوث حيث إن إجابات الشباب تختلف عن إجابات متوسطي العمر وإجابات متوسطي العمر تختلف عن إجابات المسنين. والعمر لايتحدد بالمدة الزمنية التي يعيشها الفرد فقط بل يتحدد أيضاً بطبيعة الخِبَر والتجارب والظروف والمعطيات التي تعيشها كل من هذه الفئات العمرية. تشير نتائج دراستنا الميدانية إلى ان معظم وحدات العينة من الشباب التي تتراوح أعمارها بين ١٥ سنة إلى ٣٦ سنة. فهناك ١٩ مبحوثاً من مجموع ١٥٠ وبنسبة ١٣% تقع ضمن الفئة العمرية ١٠ إلى ١٩ سنة، وان هناك ٢٩ مبحوثاً من مجموع ١٥٠ وبنسبة ١٩% تقع ضمن الفئة العمرية ٣٠ إلى ٣٩. وهناك ٩ مبحوثين وبنسبة ٦% يقعون في الفئة العمرية ٧٠ فأكثر. لقد وجدنا بأن الوسط الحسابي لأعمار المبحوثين في العينة ٤٠/٣ سنة، بينما قيمة الانحراف المعياري لأعمار المبحوثين في العينة هي ١٧ سنة.

والجدول رقم (٥)

يوضح التوزيع العمري لوحدات العينة.

فئات الأعمار	العدد	%
١٠-١٩	١٩	١٣
٢٠-٢٩	٣٠	٢٠
٣٠-٣٩	٢٩	١٩
٤٠-٤٩	٢٣	١٥
٥٠-٥٩	٢٤	١٦
٦٠-٦٩	١٦	١١
٧٠ فأكثر	٩	٦
المجموع	١٥٠	%١٠٠

ثالثاً- الحالة الزوجية *(Marital Status)*:

تؤثر الحالة الزوجية في إجابات المبحوثين حيث ان معلومات وخِبر وتجارب الاعزب تختلف عن تلك التي يتسم بها المتزوج أو المطلق أو الأرمل أو الأرملة. الحالة الزوجية تعني ارتباطات الفرد بأسرة تتكون من زوجة وأطفال[1]، فالمتزوج هو الذي يرتبط بهذه الأسرة ارتباطاً قوياً بينما ليس للأعزب مثل هذه الارتباطات. أما المطلق فهو الذي كان لديه ارتباطُ زوجي ولكنه تحرر من هذا الارتباط بعد طلاقه. في حين ان الأرمل أو الأرملة هي التي فقدت زوجها وأصبحت قيودها الزوجية تتعلق بذريتها ولا تتعلق بزوجها الذي توفي منذ مدة من الزمن. ومهما يكن من أمر فإن الحالة الزوجية التي يعيشها المبحوثين تؤثر في أفكارهم وقيمهم ومواقفهم وهذه الأفكار والقيم والمواقف هي التي تجعلهم يجيبون عن الأسئلة الاستبيانية إجابات تختلف بعضها عن بعض. تشير نتائج دراستنا الميدانية إلى أن ٧١ مبحوثاً من مجموع ١٥٠ وبنسبة ٤٧% هم من المتزوجين، وإن ٤٩ مبحوثاً وبنسبة ٣٣% هم

---

(1) **Handbook of Household Surveys, New York, United Nations, 1974, P.28.**

من العزاب وأن (١٠) مبحوثين وبنسبة ٧% هم مطلقين وإن (٢٠) مبحوثاً هم مابين أرمل وأرملة وبنسبة ١٣% والجدول رقم (٦) يوضح الحالة الزوجية لوحدات العينة.

الحالة	العدد	%
أعزب	٤٩	%٣٣
متزوج	٧١	%٤٧
مطلق	١٠	%٧
أرمل أو أرملة	٢٠	%١٣
المجموع	١٥٠	%١٠٠

رابعاً- حجم الأسرة *(Family Size)*:

يعد حجم الأسرة من المتغيرات الأساسية التي تؤثر في إجابات المبحوثين. فهناك أُسر كبيرة الحجم وهناك أسر متوسطة الحجم وهناك أُسر صغيرة الحجم. وحجم الأسرة يعني فيما يعني التزامها بتوفير المستلزمات المعاشية للأفراد والتزامها بتوفير التربية والثقافة والتعليم للأبناء. فكلما كانت الأسرة كبيرة كلما كانت الأعباء المادية وغير المادية المفروضة على مسؤوليها كبيرة وثقيلة. وبصورة عامة نلاحظ بأن الأسر الصغيرة تكون أوفر حظاً في توفير المستلزمات المادية وغير المادية التي يحتاجها أبناؤها، بينما الأسر الكبيرة في معظم الحالات لا تقوى على توفير ما يحتاجه الأبناء من مستلزمات. وقدرة الأسرة المادية إنما تعتمد على حجمها، لذا فإن حجمها هو الذي يؤثر في الإجابات التي تطرح عليها عندما يوجه إليها استبيان يتعلق مثلاً بتبادل الهدايا والزيارات مع الأقارب والجيران. تشير نتائج دراستنا الميدانية إلى ان ٥٩ أسرة من مجموع ١٥٠ وبنسبة ٣٩% يتراوح حجمها بين ٤ إلى ٥ أفراد، وان هناك ٢٠ أسرة وبنسبة ١٣% يتراوح عدد أفرادها بين ٢ إلى ٣، بينما هناك ٤٠ أسرة وبنسبة ٢٧% يكون حجمها من ٨ أعضاء فأكثر. أما الوسط

.....

.....

.

الحسابي لحجم الأسر المبحوثة في العينة فهو (٥,٨)، بينما الانحراف المعياري لحجم هذه الأسر هو (٢).

الجدول رقم (٧) يوضح حجم الاسرة

حجم الأسرة	العدد	%
٣-٢	٢٠	%١٣
٥-٤	٥٩	%٣٩
٧-٦	٣١	%٢١
٨ فأكثر	٤٠	%٢٧
المجموع	١٥٠	%١٠٠

خامساً- الموطن الأصلي للمبحوثين

(Original Residence of Respondents) :

تتوفر فيها هذه البيئات. تشير نتائج دراستنا الميدانية إلى ان عدد الريفيين من العينة الإحصائية كان ٩٠ من مجموع ١٥٠ وبنسبة ٦٠%. أما عدد الحضريين فقد كان ٦٠ من مجموع ١٥٠ وبنسبة ٤٠%. لكن عدد الريفيين في العينة كان أكبر من عدد الحضريين لأن الدراسة هي دراسة أنثروبولوجية كانت في منطقة قروية وريفية، لذا كان عدد الريفيين أكبر من عدد الحضريين والجدول رقم (٨) يوضح الموطن الأصلي للمبحوثين.

الموطن الأصلي للمبحوثين	العدد	%
ريف	٩٠	%٦٠
حضر	٦٠	%٤٠
المجموع	١٥٠	%١٠٠

.....

.....

.

سادساً- ترتيبات السكن *(Arrangement of Residence)*:

تؤثر ترتيبات السكن على إجابات المبحوثين بطريقة أو بأخرى. ونعني بترتيبات السكن سكن العائلة في بيت مستقل عن بيت الأقارب أو السكن مع الأقارب في بيت واحد. علماً أن استقلالية الأسرة في السكن أو عدم استقلاليتها إنما يؤثر على الظروف البيئية للمبحوثين وهذه الظروف تؤثر في إجاباتهم على الاستبيان[١]، ولما كان أكثرية المبحوثين يعيشون في بيت مستقل فإن هذا يوضح بأن الحالة الاقتصادية للمبحوثين هي حالة جيدة، والحالة الاقتصادية الجيدة تجعل المبحوثين يجيبون على الاستبيان بطريقة تختلف عن إجابات الفقراء أو المحتاجين للاستبيان. والجدول رقم (٩) يوضح ترتيبات السكن لوحدات العينة.

ترتيبات السكن	العدد	%
السكن في بيت مستقل	٩٥	%٦٣
السن مع الأقارب	٥٥	%٣٧
المجموع	١٥٠	%١٠٠

سابعاً- الخلفية الاجتماعية والانحدار الطبقي لوحدات العينة *(Social and Class Background)* :

نعني بالخلفية الاجتماعية والانحدار الطبقي لوحدات العينة الفئات والطبقات الاجتماعية التي ينحدر منها المبحوثون، وان الخلفية الاجتماعية للمبحوثين تؤثر في طبيعة إجاباتهم عن الاستبيان حيث ان إجابات الأشخاص الذين يعيشون في الفئة المرفهة تختلف عن إجابات الأشخاص الذين يعيشون في الفئة الوسطى وتختلف عن إجابات الأشخاص الذين يعيشون في الفئة العمالية أو الفلاحية. علماً أن الفئة أو

---

(1) **Gray, P.G. The Memory Factor in Social Surveys, Journal of the American Statistical Association, 50, 1956, P.344.**

.....

.....

.

الطبقة التي ينتمي إليها المبحوث إنما تعتمد على عوامل عديدة منها المهنة والتحصيل العلمي والدخل والأفكار والمواقف التي يحملها[١].

تشير نتائج دراستنا الميدانية إلى أن ٧٥ مبحوثاً من مجموع ١٥٠ ينتمون إلى الفئة العمالية أو الفلاحية وبنسبة ٥٠%. أما المبحوثون الذين ينتمون إلى الفئة المرفهة فكان عددهم ٣٠ وبنسبة ٢٠%، وكان عدد الذين ينتمون إلى الفئة الوسطى ٤٥ وبنسبة ٣٠%. من هذا الاحصاء نلاحظ بأن معظم المبحوثين ينتمون إلى الطبقة العمالية والفلاحية لأن المنطقة المدروسة هي منطقة ريفية يكون معظم سكانها من العمال والفلاحين. والجدول رقم (١٠) يوضح الخلفية الاجتماعية والانحدار الطبقي لوحدات العينة.

الخلفية الاجتماعية والانحدار الطبقي	العدد	%
مرفهة	**٣٠**	**%٢٠**
وسطى	**٤٥**	**%٣٠**
عمالية أو فلاحية	**٧٥**	**%٥٠**
المجموع	**١٥٠**	**%١٠٠**

[١] **الحسن، احسان محمد، البناء الاجتماعي والطبقية، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٨٥، ص٧٩.**

المبحث الثاني

البيانات الاقتصادية عن وحدات العينة

تنطوي البيانات الاقتصادية عن وحدات العينة على متغيرات عديدة في مقدمتها الدخل والمهنة وعائدية السكن والممتلكات المنقولة وغير المنقولة التي تكون بحوزة المبحوث. وتعد الحالة الاقتصادية للمبحوث من أهم العوامل التي تؤثر في وعيه الاجتماعي وأفكاره وقيمه ومواقفه[١]. وقد أكد علماء الاجتماع وعلى رأسهم كارل ماكس على أهمية العامل الاقتصادي في الظروف والمعطيات الاجتماعية التي يعيشها والعامل الاقتصادي كما ذكرنا أعلاه يعتمد على المهنة والدخل والملكية. وجميع هذه المتغيرات يتسم بها المبحوثون في العينة التي اخترناها في قرى الرشيد التي وقعت فيها الدراسة الميدانية. علينا هنا دراسة المحددات الاقتصادية للعينة والتي تنعكس في البيانات والموضوعات التالية.

أولاً- المهنة (*Occupation*):

المهنة هي الجهد العقلي أو العضلي الذي يبذله الفرد في أداء العمل المطلوب منه لقاء أجر أو راتب محدد[٢]. والمهن التي يمارسها الأفراد قد تكون مهناً قيادية والمهن القيادية هي المهن التي يشغلها الأفراد والتي من خلالها يؤثرون على نشاطات الأفراد الآخرين الذين يخضعون لأوامر المركز القيادي كمهنة المدير العام والوزير وكبار ضباط الجيش وكبار موظفي الدولة وكبار التجار والمهنيين. أما المهن الوظيفية فهي المهن التي لا يستطيع الفرد اشتغالها إلا بعد تحصيله العلمي في اختصاص معين كمهنة المدرس أو المحامي أو المهندس أو الطبيب أو الصيدلاني إلى آخره. أما المهن العمالية الماهرة فهي المهن التي يشغلها العمال الذين لديهم درجة في المهارة والخبرة في أدائها كمهنة أسطة البناء ومهنة المبرمج

---

(1) **Marx on Economics, Edited by R. Freedman, Apelican Book, Middle Sex, England, 1988, P.13.**

[٢] **الحسن، احسان محمد، البناء الاجتماعي والطبقية، ص٨١.**

على الحاسبة ومهنة الموظف الصحي إلى آخره. في حين ان المهن العمالية غير الماهرة هي المهن التي يشغلها الأفراد والتي تحتاج إلى درجة محدودة من التدريب والمهارة والكفاءة كمهنة مصلح السيارات ومصلح المعدات الكهربائية المنزلية أو مهنة النجارة إلى آخره.

أما المهن غير الماهرة فهي التي لا تحتاج إلى تدريب أو دراسة أو مهارة أو موهبة في أدائها كمهنة البائع المتجول وعامل البناء والمنظف في دائرة معينة أو الحارس. فضلاً عن المهن الزراعية والفلاحية التي تمارس مهنة الزراعة واستثمار الأراضي استثماراً زراعياً نافعاً كمهنة المزارع أو الفلاح، والفرق بين المزارع والفلاح هو ان المزارع يمتلك الأرض الزراعية أو يكون مؤجراً أو ضامناً للأرض المستثمرة في الزراعة بينما الفلاح هو الذي لا يمتلك المزرعة ولا وسائل للإنتاج بل يقدم جهوده وأتعابه الزراعية لقاء أجر معين.

تشير نتائج دراستنا الميدانية إلى ان ٢٥ مبحوثاً من مجموع ١٥٠ وبنسبة ١٧% يشغلون مهنة قيادية، وان ٣٥ مبحوثاً وبنسبة ٢٣% يشغلون مهناً وظيفية، وان ٣٠ مبحوثاً من مجموع ١٥٠ بنسبة ٢٠% يشغلون مهناً عمالية ماهرة، وان ٢٠ مبحوثاً بنسبة ١٣% يشغلون مهناً عمالية غير ماهرة، وأخيراً هناك ٤٠ مبحوثاً بنسبة ٢٧% يشغلون مهناً زراعية أو فلاحية، والجدول (١١) يوضح نوع المهنة لوحدات العينة.

المهنة	العدد	%
مهنة قيادية	٢٥	%١٧
مهنة وظيفية	٣٥	%٢٣
مهنة عمالية ماهرة	٣٠	%٢٠
مهنة عمالية غير ماهرة	٢٠	%١٣
مهنة زراعية أو فلاحية	٤٠	%٢٧
المجموع	١٥٠	%١٠٠

ثانياً- الدخل الشهري للأسرة *(Income)*:

الدخل هو الراتب أو الأجر الذي يتقاضاه الفرد بعد أدائه للعمل العضلي أو العقلي الذي يمارسه في المجتمع أو بعد استثماره لقطعة أرض أو ملكية منقولة أو غير منقولة[١]. والدخل يعد من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في إجابات المبحوثين حيث ان إجابات الغني تختلف عن إجابات الفقير أو متوسط الحال لأن الدخل يؤثر في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العامة المحيطة بالمبحوثين. تشير نتائج دراستنا الميدانية إلى ان المبحوثين يتفاوتون في الدخول التي يحصلون عليها، فهناك مبحوثون يحصلون على دخول قليلة ومحدودة، وهناك مبحوثون يحصلون على دخول عالية، وهناك مبحوثون يحصلون على دخول متوسطة الحجم.

ان النتائج الإحصائية التي حصلنا عليها توضح بأن هناك ٢٥ مبحوثاً من مجموع ١٥٠ وبنسبة ١٧% يحصلون على ٩٠٠٠٠٠ دينار فأكثر شهرياً، وان هناك ٢٠ مبحوثاً بنسبة ١٣% يحصلون على أقل من ٣٠٠٠٠٠ دينار شهرياً، وإن هناك ٣٠ مبحوثاً بنسبة ٢٠% يحصلون على دخول تتراوح بين ٥٠٠٠٠٠ إلى ٦٩٩٠٠٠ شهرياً. أما الوسط الحسابي لدخول المبحوثين في العينة فكان (٦٠٦,١) الف دينار، والجدول رقم (١٢) يوضح الدخول الشهرية لوحدات العينة بالالف دينار.

الدخل الشهري للاسرة بآلاف الدنانير	العدد	%
أقل من ٣٠٠٠٠٠ دينار	٢٠	%١٣
٣٠٠-٤٩٩	٤٠	%٢٧
٥٠٠-٦٩٩	٣٠	%٢٠
٧٠٠-٨٩٩	٣٥	%٢٣
٩٠٠ فأكثر	٢٥	%١٧
المجموع	١٥٠	%١٠٠

(1) **Benham, F. Economics, London, 1977, P.367.**

.....
.....
.

ثالثاً- عائدية السكن (*Residence Ownership*):

نعني بعائدية السكن كون السكن ملكاً أو إيجاراً أي إن الأسرة تمتلك السكن الذي تعيش فيه أو لا تمتلك السكن بمعنى ان المسكن الذي تعيش فيه هو مؤجر من قبل المبحوث من المالك. تشير نتائج دراستنا الميدانية إلى أن ١٢٠ مبحوث من مجموع ١٥٠ وبنسبة ٨٠% يعيشون في بيوت يمتلكونها أي ان بيوتهم هي ملك وليس إيجار. بينما هناك ٣٠ مبحوثاً بنسبة ٢٠% يعيشون في مساكن مؤجرة. ولما كان أكثرية المبحوثين يعيشون في بيوت يمتلكونها فإن هذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على ان الحالة الاقتصادية والمعايشة للمبحوثين في المنطقة المدروسة وهي ناحية الرشيد هي حالة جيدة وان المبحوثين يتمتعون بمستوى اقتصادي لابأس به والجدول رقم(١٣) يوضح عائدية السكن لوحدات العينة.

عائدية السكن	العدد	%
ملك	**١٢٠**	**%٨٠**
إيجار	**٣٠**	**%٢٠**
المجموع	**١٥٠**	**%١٠٠**

المبحث الثالث

البيانات التربوية والتعليمية لوحدات العينة

تعد هذه البيانات من أهم البيانات الميدانية التي تميز المبحوثين بعضهم عن بعض. وتنطوي هذه البيانات على ثلاثة متغيرات رئيسة هي مايلي:-

أولاً- التحصيل الدراسي للمبحوثين.

ثانياً- دافعية المبحوثين نحو الثقافة والتربية والتعليم.

ثالثاً- المنبهات والمحفزات الثقافية والتربوية الموجودة في بيوت المبحوثين[١]. ويمكن دراسة هذه المظاهر الثقافية والتربوية بصورة تفصيلية وكما يلي:-

أولاً- التحصيل الدراسي للمبحوثين:

تشير نتائج دراستنا الميدانية إلى أن أكثر من نصف المبحوثين لديهم تحصيل علمي لا بأس به وهذا التحصيل العلمي هو شهادة الدراسة الإعدادية وشهادة المعهد وشهادة الكلية أو الجامعة، وهناك عدد من حملة شهادات الدراسات العليا كالماجستير والدكتوراه. ولاشك إن التحصيل العلمي للمبحوثين مؤشر بطريقة أو بأخرى في الإجابات التي يدلون بها حيث ان إجابات المبحوثين الذين لديهم تحصيل علمي من شهادة الدراسة الإعدادية صعوداً تكون إجاباتهم مختلفة عن إجابات الذين ليس لديهم تحصيل علمي عالٍ أي يقرأون ويكتبون ويحملون لشهادة الدراسة الابتدائية والمتوسطة. تشير نتائج دراستنا الميدانية إلى ان ١٥ مبحوثاً من مجموع ١٥٠ وبنسبة ١٠% ليس لديهم تحصيل علمي عدا انهم يعرفون القراءة والكتابة، وان ٢٠ مبحوثاً وبنسبة ١٤% يحملون شهادة الدراسة الابتدائية، وان ٣٠ مبحوثاً من مجموع ١٥٠ وبنسبة ٢٠% يحملون شهادة الدراسة المتوسطة، وهناك ٣٥ مبحوثاً بنسبة ٢٣% يحملون شهادة الدراسة الاعدادية. فضلاً عن وجود ٣٥ مبحوثاً وبنسبة ٢٣% لديهم شهادات معهد وكلية وجامعة. وأخيراً هناك ١٥ مبحوثاً من مجموع

---

[١] **الرشدان، عبد الله، علم الاجتماع التربوي، دار عمان للنشر، عمان، ١٩٨٤، ص١٢٩.**

١٥٠ وبنسبة ١٠% يحملون شهادات دراسات عليا أي ماجستير ودكتوراه. والجدول رقم (١٤) يوضح التحصيل الدراسي لوحدات العينة.

التحصيل الدراسي	العدد	%
يقرأ ويكتب	١٥	%١٠
ابتدائية	٢٠	%١٤
متوسطة	٣٠	%٢٠
اعدادية	٣٥	%٢٣
كلية، معهد، جامعة	٣٥ أ	%٢٣
دراسات عليا	١٥ أ	%١٠

ثانياً- الدافعية نحو الثقافة والتربية والتعليم:

من خلال زياراتنا لدور المبحوثين في المناطق الوسطى والمرفهة والعمالية شاهدنا بأن معظم المبحوثين مدفوعون نحو الثقافة والتربية والتعليم، فهم يقيمون العلم والمعرفة ويثمنون الشهادات المدرسية والجامعية والعليا ويريدون ان يحصلوا على الشهادات العلمية ويتدربوا على اكتساب المهارات والتقنيات اللازمة للأعمال الفنية التي يطمحون بإشغالها بعد إنهائهم للتدريب والدراسة[1]. فضلاً عن استعداد الأبوين لتزويد أبنائهم للتربية والتعليم وتهيئة المستلزمات والمتطلبات الثقافية والعلمية التي يحتاجها الأبناء، مع تهيئة الجو الهادئ في البيت الذي يمكن الأبناء من الدراسة وتحضير الواجبات المدرسية والتهيؤ للامتحانات. فضلاً عن استعداد الوالدين لمتابعة المسيرة الدراسية والعلمية للأبناء عن طريق الذهاب إلى المدارس والمعاهد والكليات التي يدرس فيها الأبناء للتعرف على المستوى العلمي للأبناء. والمشكلات الدراسية التي يعانون منها بغية تذليلها ووضع نهاية لها. فضلاً عن تعيين مدرسين

(1) **Floud, Jean. School and Educational Opportunity, London, Hansworth Press, 1979, P.82.**

خصوصيين لتدريس أبنائهم المواد الصعبة التي يواجهون صعوبات فيها ودفع مبالغ الأساتذة الذين يتولون مهمة تدريس الأبناء.

ومع هذا يوجد بعض الآباء لايعطون أهمية للثقافة والتربية والتعليم، وعدد هؤلاء قليل مقارنة بعدد الذين يهتمون بتحضير أبنائهم إلى الدراسة والتحصيل العلمي. ان هؤلاء الآباء غير المدفوعين نحو الدراسة والتربية لأبنائهم لايعطون أهمية للدراسة ولا يثمنون الشهادات ويكونون غير مستعدين للإنفاق على دراسة أبنائهم بل يطلبون من الأبناء ترك الدراسة والتوجه إلى الأعمال الحرة منذ نعومة أظفارهم.

ثالثاً- المنبهات الثقافية الموجودة في بيوت الأسر المبحوثة:

إن الأسر التي تهتم بالتربية والتعليم هي التي توفر المنبهات الثقافية في بيوتها كتوفير غرفة لدراسة الأبناء وتوفير مكتبة في البيت وشراء الكتب والمستلزمات العلمية الأخرى كالأدوات الهندسية مثلاً أو القرطاسية أو الأقلام التي يحتاجها الأبناء في دراستهم[1]. فضلاً عن توفير حاسبة الكترونية في البيت أو شراء جهاز فيديو أو تلفزيون أو راديو مع شراء المجلات والكتب التي يمكن ان يطلع عليها الأبناء ويستفيدوا من المعلومات التي تنطوي عليها مع توفير جهاز ستلايت لمشاهدة القنوات الفضائية والتلفزيونية. ان عدداً كبيراً من المناطق التي درسناها في ناحية الرشيد تمتلك مثل هذه التسهيلات الثقافية والعلمية، ولكن في الوقت ذاته نلاحظ بأن عدداً قليلاً من الأسر لا توفر المستلزمات الثقافية والعلمية لأبنائها في البيوت لأنها غير مهتمة أساساً بالثقافة والتربية أو لا تمتلك المقومات المادية التي تستطيع من خلالها اقتناء مثل هذه المستلزمات وتوفيرها للأبناء لكي يستفيدوا منها في توسيع معارفهم ومداركهم نحو العالم الخارجي الذي يعيشون فيه ويتفاعلون معه.

---

(1) **Floud, Jean. School and Educational Opportunity, London, Hansworth Press, 1979, P.89.**

.....

.....

المقدمة:

لايكون التبادل الاجتماعي في فراغ وإنما يرجع إلى جملة عوامل ودوافع اقتصادية تقود إلى حدوثه واستمراريته. وهذه الدوافع التي تحرك عملية التبادل الاجتماعي هي عوامل اقتصادية واجتماعية وإنسانية مهمة تجعل عملية التبادل عملية مستمرة وفاعلة في المجتمع[١]. ودون هذه الدوافع الاقتصادية والاجتماعية لا يكون هناك تبادل في المنافع أو الهدايا أو السلع أو الخدمات. ولكن لوجود العوامل الاقتصادية والاجتماعية يتبادل الفرد والجماعات والمؤسسات الهدايا والمنافع لأن عملية التبادل هذه تنتج في منافع كثيرة للأشخاص والجماعات التي تدخل في إطارها[٢]. فدراسة نظام البوتلاتش للعالم مارسيل موسى تشير إلى الارتباط الوثيق بين النظم الاقتصادية والنظم الاجتماعية. وتشير في الوقت ذاته إلى ان عمليات التبادل لاتخلو من أبعاد ومضامين اقتصادية[٣].

إن التبادل في السلع والخدمات أو الهدايا ينحصر في قرى ناحية الرشيد التي درسناها ميدانياً حيث ان هناك تبادلاً ملحوظاً في الهدايا والسلع والخدمات بين سكان هذه القرى. والتبادل كما أسلفنا يرجع إلى عوامل ودوافع اقتصادية واجتماعية، وتتمخض عنه جملة فوائد اقتصادية واجتماعية لسكان القرى. ان هذا الفصل يقع في أربعة مباحث رئيسة هي مايلي:-

المبحث الأول: تبادل الهدايا بين أبناء القرية.

المبحث الثاني: العوامل والدوافع الاقتصادية لتبادل الهدايا.

المبحث الثالث: العوامل والدوافع الاجتماعية والإنسانية لتبادل الهدايا.

المبحث الرابع: فوائد التبادل الاقتصادي والاجتماعي لسكان القرى.

علينا هنا دراسة هذه المباحث مفصلاً:-

---

(1) Blau, Peter. Exchange and Power in Social life, John Wiley and Sons, New York, 1964, P.16.

(2) Ibid., P.20.

(٣) مورس، مارسيل. علم الاجتماع والانثروبولوجي، بحث في الهدايا الملزمة، ترجمة الدكتور محمد طلعت عيسى، ١٩٧١، مكتبة القاهرة الحديثة، ص١٣٣.

.....

.....

المبحث الأول

تبادل الهدايا بين أبناء القرية

يتبادل أبناء قرى ناحية الرشيد الهدايا التي تدور حول أشياء عينية أو مادية أو معنوية فتبادل الهدايا العينية تتمثل بتبادل الحبوب والخضروات والفواكه بين سكان القرية، بينما تبادل الاشياء المادية يكون بإعطاء هدية من قبل عائلة معينة إلى عائلة أخرى وهذه الهدية تكون مادية كأن تعطي عائلة (أ) مروحة عامودية إلى عائلة (ب) وترد عائلة (ب) الهدية إلى عائلة (أ) بإعطائها قطعة قماش. أما التبادل المعنوي بين سكان القرية فهو أن عائلة (أ) في القرية تحترم وتقدر عائلة (ب)، وبالمقابل تقوم عائلة (ب) برد ذلك الاحترام والتقدير إلى عائلة (أ). ومثل هذا التبادل المادي والمعنوي إنما يؤدي إلى تعميق العلاقات الإنسانية بين الأفراد والجماعات في القرى المدروسة[١]. إن معظم أبناء القرية يعرفون بأن هناك تبادلاً في الهدايا بين أبناء القرية أي ان كل أسرة أو فرد من سكان القرية يقدم هدية ويستلم هدية من العائلة أو الجماعة التي يكون العلاقة معها. تشير نتائج الدراسة الميدانية التي أجريناها في قرى ناحية الرشيد إلى ان ٧٠ مبحوثاً من مجموع ١٥٠ وبنسبة ٤٧% يرون بأن هناك تبادلاً في الهدايا بين أبناء القرية، وان ٤٥ مبحوثاً من مجموع ١٥٠ وبنسبة ٣٠% يرون بأنه ليس هناك تبادل في الهدايا. في حين عبر أو أجاب بلا أعرف ٣٥ مبحوثاً من مجموع ١٥٠ وبنسبة ٢٣% أي ان هؤلاء لايعرفون بأن سكان القرية يتبادلون الهدايا المادية والاجتماعية والمعنوية. والجدول رقم (١٥) يوضح معرفة أبناء القرية بتبادل الهدايا فيما بينهم.

الإجابات	العدد	%
نعم	٧٠	%٤٧
لا	٤٥	%٣٠
لا أعرف	٣٥	%٢٣
المجموع	١٥٠	%١٠٠

(1) Durkheim, E. The Division of Labour in society, New York, The Free Press, 1956, P.130.

.....

.....

وقد سألنا المبحوثين الذين أجابوا بنعم عن معرفتهم بتبادل الهدايا في القرية، سألناهم عن آرائهم بالأشخاص الذين يتبادلون الهدايا وكان عدد هؤلاء (٧٠) كما مؤشر في الجدول المذكور أعلاه، فآراؤهم كانت ان ٥٠ مبحوثاً من مجموع ٧٠ وبنسبة ٧١% آراؤهم إيجابية، بينما هناك ١٢ مبحوثاً من مجموع ٧٠ بنسبة ١٧% كانت آراؤهم محايدة، وأخيراً هناك (٨) مبحوثون من مجموع ٧٠ وبنسبة ١٢% كانت آراؤهم سلبية. والجدول رقم (١٦) يوضح آراء المبحوثين بالاشخاص الذين يتبادلون الهدايا كما أشرها ٧٠ مبحوثاً.

الإجابات	العدد	%
إيجابي	**٥٠**	**%٧١**
محايد	**١٢**	**%١٧**
سلبي	**٨**	**%١٢**
المجموع	**٧٠**	**%١٠٠**

أشارت نتائج دراستنا إلى ان عدداً كبيراً من وحدات العينة كانت تتبادل الهدايا مع الآخرين، وقد أشار العديد من المبحوثين بأنهم سبق وان تبادلوا الهدايا مع الجيران والأقارب الذين يقطنون في قريتهم نفسها.

وعدد قليل من سكان القرية لا يتبادلون الهدايا. وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على ان تبادل الهدايا في القرية المدروسة إنما هو ظاهرة مشاعة ومعروفة وتؤدي وظائفها الاجتماعية والإنسانية والاقتصادية التي سوف ندرسها فيما بعد. تشير نتائج دراستنا الميدانية إلى ان ٩٥ مبحوثاً من مجموع ١٥٠ وبنسبة ٦٣% قد تبادلوا فعلاً الهدايا مع الآخرين من سكان القرية، في حين لم يتبادل الهدايا ٥٥ مبحوثاً من مجموع ١٥٠ وبنسبة ٣٧% والجدول رقم (١٧) يوضح تبادل المبحوثين للهدايا في القرية.

الإجابات	العدد	%
نعم	**٩٥**	**%٦٣**
لا	**٥٥**	**%٣٧**
المجموع	**١٥٠**	**%١٠٠**

.....

.....

والتبادل في الهدايا في القرى التي درسناها لا يكون بين الأفراد فقط بل يكون أيضاً بين الجماعات حيث ان التبادل في الهدايا يكون بين الأفراد كأفراد وبين الجماعات التي تتمثل في الأسر والمجاميع القرابية والمؤسسات كالمدارس والمستشفيات والمراكز الصحية والجمعيات التعاونية الزراعية منها والإنتاجية.

تشير نتائج دراستنا الميدانية إلى ان ٨٠ مبحوثاً من مجموع ١٥٠ وبنسبة ٥٣% يتبادلون الهدايا مع الآخرين، بينما أشار ٧٠ مبحوثاً من مجموع ١٥٠ وبنسبة ٤٧% بأنهم لايتبادلون الهدايا مع الآخرين من سكان القرية. وقد قسمنا العينة على مجموعتين مجموعة ذكور ومجموعة إناث حيث ان عدد الذكور الذين أجابوا بنعم كان ٤٥ مبحوثاً وعدد الإناث اللواتي أجبن بنعم كان ٣٥ مبحوثاً. بينما عدد الذكور الذين أجابوا بلا كان ٤٠ مبحوثاً وعدد الإناث اللواتي أجبن بلا كان ٣٠ مبحوثاً. والجدول رقم (١٨) يوضح اعتقاد الذكور والإناث على ان تبادل الهدايا في المجتمع لايكون بين الافراد فقط بل يكون بين الجماعات ايضاً كما أشرت ذلك نتائج الدراسة الميدانية

العينات الإجابات	**ذكور**	**إناث**	**المجموع**
نعم	٤٥	٣٥	٨٠
لا	٤٠	٣٠	٧٠
المجموع	٨٥	٦٥	١٥٠

ذكرنا أعلاه بأن سكان القرية يتبادلون الهدايا فيما بينهم وعند تقسيمنا لوحدات العينة على ذكور وإناث وجدنا بأن ٤٥ مبحوثاً من الذكور و٤٠ مبحوثاً من الإناث أجابوا بنعم على أن هناك تبادلاً في الهدايا بين سكان القرية، بينما أجاب ٣٢ من الذكور و٢٣ من الإناث بأنه لا يوجد تبادل في الهدايا. والجدول المذكور أدناه يوضح تبادل الذكور والإناث الهدايا في القرية كما أشرته نتائج الدراسة الميدانية.

.....

.....

والجدول رقم (١٩) تبادل الذكور والاناث للهدايا في القرية

العينات / الإجابات	ذكور	إناث	المجموع
نعم	**٤٥**	**٤٠**	**٩٥**
لا	**٣٢**	**٢٣**	**٥٥**
المجموع	٧٧	**٦٣**	**١٥٠**

القيمة المحسوبة = ٥,١ درجة الحرية = ١

القيمة الجدولية = ٣,٨ مستوى الثقة الإحصائية= ٩٥%

وعند استخدامنا لمقياس مربع كاي ٢×٢ لاختبار أهمية الفرق المعنوي بين الإجابات والعينات كانت القيمة المحسوبة ٥,١ بينما القيمة الجدولية هي ٣,٨ على مستوى ثقة ٩٥% ودرجة حرية (١). وهذا يعني بأن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية لذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل فرضية البحث. وهذا يدل على ان هناك درجة عالية من التبادل في الهدايا بين سكان القرى المبحوثة في ناحية الرشيد.

.....

.....

المبحث الثاني

العوامل والدوافع الاقتصادية لتبادل الهدايا

هناك عوامل اقتصادية ودوافع اقتصادية كثيرة لتبادل الهدايا. علماً أن العوامل تختلف عن الدوافع فالعوامل هي المتغيرات العامة التي تؤثر على الأفراد بحيث تجعلهم يتبادلون الهدايا كعامل التقرب من الشخص الحاصل على الهدية والاستفادة مادياً من الهدية وتوقع الحصول على هدية أكبر[١]، أما الدوافع التي تدفع الشخص إلى إعطاء الهدية للشخص الآخر فهي المحفزات التي تدفعه إلى تقديم الهدية وهذه هي زيادة الإنتاج كماً ونوعاً، تنمية القطاعات الاقتصادية الرئيسة والقدرة على توسيع الطاقة الإنتاجية، إذن هناك فروقاً بين العوامل والدوافع، فالعوامل هي الظروف والمعطيات المؤثرة على الفرد والتي تقود به إلى منح الهدية، أما الدوافع فهي المحفزات التي تقود بالفرد إلى تقديم الهدايا. علماً أن العوامل تتعلق بالفرد الواحد بينما الحوافز أو الدوافع تتعلق بالجماعة والمجتمع[٢].

ومن الجدير بالذكر أن هناك عوامل اقتصادية ومادية أكدها المبحوثون الذين تمت عملية مقابلتهم. فقد أشار ٦٠ مبحوثاً من مجموع ١٥٠ وبنسبة ٤٠% بأن هناك عوامل اقتصادية ومادية مسؤولة عن تبادل الهدايا. في حين لم يؤكد هذه الحقيقة ٥٠ مبحوثاً من مجموع ١٥٠ وبنسبة ٣٣%. وأجاب بلا أعرف ٤٠ مبحوثاً من مجموع (١٥٠) وبنسبة ٢٧% والجدول رقم (٢٠) يوضح العوامل الاقتصادية والمادية المسؤولة عن تبادل الهدايا.

الإجابات	العدد	%
نعم	٦٠	%٤٠
لا	٥٠	%٣٣
لا أعرف	٤٠	%٢٧
المجموع	١٥٠	%١٠٠

(1) Mouss, Marcel, The gift, translated by I. Cunnison, New York, The Free Press, 1954, P.12.

(2) Homans, G. Social Behavior: Its Elementary Forms, Routlidge and Kegan Paul, London, 1954, P.37.

.....

.....

إن هناك عوامل اقتصادية عديدة مسؤولة عن تبادل الهدايا منها تعميق العلاقات الاقتصادية بين الأفراد وتوقع الحصول على مكاسب مستقبلية توقع الحصول على هدية أكبر فضلاً عن الاستفادة مادياً من الهدية والتقرب من الشخص الذي يحصل على الهدية*. أما نتائج الدراسة الميدانية التي أجريناها فتشير إلى ان هناك (٥) عوامل اقتصادية رئيسة مسؤولة عن تبادل الهدايا وهي:-

١- التقرب من الشخص الحاصل على الهدية، وهذا يعني بأن مانح الهدية يريد أن يتقرب من الشخص الذي يُمنَح الهدية. وقد جاء هذا العامل بالتسلسل المرتبي الأول حيث أشره ٢٠ مبحوثاً من مجموع ٦٠ وبنسبة ٣٣%.

٢- الاستفادة مادياً من الهدية. يريد صاحب الهدية الاستفادة من تلك الهدية عن طريق استخدامها مباشرة أو بيعها أو الحصول على ثمنها والتصرف به لسد حاجاته اليومية والتفصيلية. وقد جاء هذا العامل بالتسلسل المرتبي الثاني حيث أشره ١٥ مبحوثاً من مجموع ٦٠ وبنسبة ٢٥%.

٣- توقع الحصول على هدية أكبر. ان الشخص الذي يعطي هدية لشخص ما فإن إعطاءه لتلك الهدية تكمن خلفها رغبته في الحصول على هدية أكبر يمكن ان يستفيد منها مادياً. وقد جاء هذا العامل بالتسلسل المرتبي الثالث حيث أشره ١٠ مبحوثين من مجموع ٦٠ وبنسبة ١٧%.

٤- توقع الحصول على مكاسب مستقبلية. ان الشخص لا يمنح هدية إلى شخص آخر توقع منه الحصول على مكاسب مستقبلية فيما بعد. وقد جاء هذا العامل بالتسلسل المرتبي الرابع حيث أشره ١٠ مبحوثين من مجموع ٦٠ وبنسبة ١٧%.

٥- تعميق العلاقات الاقتصادية بين الأفراد. ان الأفراد يتبادلون الهدايا أملاً في تكوين علاقات اقتصادية عميقة مع الأشخاص الآخرين الذين يعطوهم الهدايا. وقد جاء هذا العامل بالتسلسل المرتبي الخامس والأخير حيث أشره (٥) مبحوثين من مجموع (٦) وبنسبة ٨%.

---

* **أنظر إلى الفصل الرابع من الأطروحة حول العوامل والدوافع الاقتصادية لعملية التبادل الاجتماعي.**

.....

.....

والجدول رقم (٢١) يوضح العوامل الاقتصادية المسؤولة عن تبادل الهدايا كما أشرها ٦٠ مبحوثاً.

العوامل الاقتصادية المسؤولة عن تبادل الهدايا	التسلسل المرتبي	الوزن الرياضي	%
التقرب من الشخص الحاصل على الهدية	١	٢٠	%٣٣
الاستفادة مادياً من الهدية	٢	١٥	%٢٥
توقع الحصول على هدية أكبر	٣	١٠	%١٧
توقع الحصول على مكاسب مستقبلية	٤	١٠أ	%١٧
تعميق العلاقات الاقتصادية بين الافراد	٥	٥	%٨

أما الدوافع الاقتصادية للتبادل فهي لا تقل أهمية عن العوامل الاقتصادية حيث ان العوامل كما ذكرنا تتعلق بالأفراد والدوافع تتعلق بالنظم والمؤسسات والمجتمعات فهي ذات تأثير واسع على عملية التبادل مع العوامل المؤثرة في التبادل[١]. فمن الدوافع الاقتصادية للتبادل مايلي:-

١- زيادة الإنتاج كماً ونوعاً. يعد هذا الدافع من اهم الدوافع للتبادل بين الأفراد والجماعات حيث ان الهدية التي تعطى للفرد في مكان عمله تشجعه أو تدفعه إلى بذل المزيد من الجهود الإنتاجية والتي بدورها تساعد على زيادة الإنتاج كماً ونوعاً. وقد جاء هذا العامل بالتسلسل المرتبي الاول حيث أشره ٤٠ مبحوثاً من مجموع ١٥٠ وبنسبة ٢٧%.

٢- تنمية القطاعات الاقتصادية الرئيسة. ان تبادل الهدايا بين المؤسسات الإنتاجية أو الخدمية إنما يساعد على تنمية هذه القطاعات تنمية نوعية وكمية لأن الهدايا لاسيما إذا كانت ممنوحة للمؤسسة الانتاجية أو الخدمية كبيرة فإنها تساعدها على النمو والاستمرارية. وقد أشر هذا العامل ٣٥ مبحوثاً من مجموع ١٥٠ وبنسبة ٢٣% وجاء بالتسلسل المرتبي الثاني.

---

(1) **Martindale, Don. The Nature and Types of Sociological Theory, Soston, Houghton Mittlin Co., 1983, PP.280-291.**

.....

.....

٣- القدرة على توسيع الطاقة الانتاجية. ان الهدايا الممنوحة لأصحاب العمل أو قادة المؤسسات الانتاجية تساعدهم على توسيع الطاقة الانتاجية أو الخدمية للمشروع الذي يعملون فيه. وقد جاء هذا العامل بالتسلسل المرتبي الثالث حيث أشره ٣٠ مبحوثاً من مجموع ١٥٠ وبنسبة ٢٠%.

٤- رفع القدرة الشرائية ورفع المستوى المعاشي. ان منح الهدايا للأفراد أو المؤسسات يساعدهم على تحسين أوضاعهم الاقتصادية وهذا التحسين يستجد في رفع القوة الشرائية للفرد وتحسن مستواه المعاشي. وقد جاء هذا العامل بالتسلسل المرتبي الرابع حيث أشره ٢٥ مبحوثاً من مجموع ١٥٠ وبنسبة ١٧%.

٥- الربحية العالية تكون دافعاً من دوافع التبادل الاقتصادي، فكلما ازدادت الربحية كلما تسارعت وتيرة التبادل الاقتصادي بين الافراد، وكلما تقلصت الربحية كلما انخفضت وتيرة التبادل الاقتصادي بين الجماعات والمؤسسات الانتاجية. وقد جاءت الربحية العالية بالتسلسل المرتبي الخامس حيث أشرها ٢٠ مبحوثاً من مجموع ١٥٠ وبنسبة ١٣%. والجدول (١٨) يوضح الدوافع الاقتصادية للتبادل كما أشرها ١٥٠مبحوثاً.

الجدول رقم (٢٢) يوضح الدوافع الاقتصادية للتبادل كما أشرها ١٥٠ مبحوث

الدوافع الاقتصادية للتبادل	التسلسل المرتبي	الوزن الرياضي	%
زيادة الإنتاج كماً ونوعاً	**١**	**٤٠**	**%٢٧**
تنمية القطاعات الاقتصادية الرئيسة	**٢**	**٣٥**	**%٢٣**
القدرة على توسيع الطاقة الإنتاجية	**٣**	**٣٠**	**%٢٠**
رفع القدرة الشرائية ورفع المستوى المعاشي	**٤**	**٢٥**	**%١٧**
الربحية العالية	**٥**	**٢٠**	**%١٣**

والهدية لا تنطوي على المضامين الاقتصادية فحسب وإنما تنطوي على المضامين الاجتماعية أيضاً وهذا ما ذكره العالم مارسيل موس في كتابه الموسوم الهدية الذي يقول فيه بأن هناك تلازماً وعلاقة متماسكة بين العوامل الاقتصادية

.....

.....

والاجتماعية عند تبادل الهدايا[١]. فقد أجاب ٩٠ مبحوثاً من مجموع ١٥٠ وبنسبة ٦٠% بنعم، وأجاب ٦٠ مبحوثاً من مجموع ١٥٠ وبنسبة ٤٠% بلا.

والجدول رقم (٢٣) يوضح بأن الهدية تعتمد على المضامين الاقتصادية والاجتماعية

الإجابات	العدد	%
نعم	**٩٠**	**%٦٠**
لا	**٦٠**	**%٤٠**
المجموع	**١٥٠**	**%١٠٠**

وأخيراً علينا القول بأن تبادل الهدايا يرجع إلى عوامل اقتصادية واجتماعية معاً. وهذه الفكرة مأخوذة من دراسة العالم مارسيل موس في كتابه الهدية حيث يقول ان تبادل الهدايا لايرجع إلى عوامل اقتصادية فقط ولا إلى عوامل اجتماعية فقط وإنما يرجع إلى عوامل اقتصادية واجتماعية معاً[٢]. وقد أردنا تجريب هذه النظرية في الدراسة الميدانية التي أجريناها في قرى ناحية الرشيد حيث قسمنا العينة إلى ذكور وإناث، فكانت إجابات الذكور بأن ٣٥ من مجموع ٨٥ أجابوا على الفرضية بنعم، بينما أجاب ٣٠ مبحوثاً من الذكور بلا وأجاب ٢٠ من الذكور بلا أعرف. أما الإناث فقد أجابت ٢٥ مبحوثة من مجموع ٦٥ بنعم وأجابت ٢٠ مبحوثة بلا، وأجابت ٢٠ مبحوثة بلا أعرف. وعند اخضاع هذه المعلومات الموجودة في الجدول رقم (٢٤) والذي يوضح إجابات الذكور والإناث على ان لتبادل الهدايا يرجع إلى عوامل اقتصادية واجتماعية اخضعناها إلى اختبار مربع كاي ٢×٣، والجدول على النحو الآتي:-

---

(1) **Emerson, R. M. Social Exchange Theory, New York, John Wiley and Sons, 1979, P35.**

(2) **Mouss, Marcel, The Gift, P.15.**

.....

.....

جدول رقم (٢٤) يوضح إجابات الذكور والإناث

العينات / الإجابات	ذكور	إناث	المجموع
نعم	**٣٥**	**٢٥**	**٦٠**
لا	**٣٠**	**٢٠**	**٥٠**
لا أعرف	**٢٠**	**٢٠**	**٤٠**
المجموع	**٨٥**	**٦٥**	**١٥٠**

كانت نتيجة الاختبار أن القيمة المحسوبة (٨,٥) بينما القيمة الجدولية (٦) على مستوى ثقة (٩٥%) ودرجة حرية (٢). أي يوجد فرق معنوي ذو دلالة إحصائية بين العينات والإجابات لأن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، لذا فإننا نقبل فرضية البحث ونرفض الفرضية الصفرية أي ان تبادل الهدايا يرجع إلى عوامل اقتصادية واجتماعية، وهذه النتيجة تقترب من دراسة العالم مارسيل موس في كتابه الهدية.

.....

.....

المبحث الثالث

العوامل والدوافع الاجتماعية والإنسانية لتبادل الهدايا

تؤدي العوامل الاجتماعية الدور الفاعل في عملية التبادل بين الأفراد والجماعات. ونعني بالعوامل الاجتماعية المتغيرات الإنسانية التي تؤثر بطريقة أو بأخرى على سلوك الفرد وتجيز له تقديم الهدايا أو استلامها[١]. وفي المبحث السابق تطرقنا إلى العوامل والدوافع الاقتصادية المسؤولة عن عملية تبادل الهدايا. وفي هذا المبحث نريد ان نتعرف على ماهية العوامل الاجتماعية المسؤولة عن العملية التبادلية التي تقع بين الأفراد. نستطيع ان نقول أن العوامل الاجتماعية المسؤولة عن تبادل الهدايا هي بمثابة القوى المؤثرة في الفرد أو الجماعة، القوى التي تحفز الفرد إلى الدخول في عمليات تبادلية (الأخذ والعطاء). وقد أشرت نتائج دراستنا الميدانية على وجود عدة عوامل اجتماعية عديدة مسؤولة عن تبادل الهدايا كنيل الاحترام والتقدير من الأشخاص الذين يمنحون الهدايا وتعميق العلاقات الاجتماعية بين الأشخاص الذين يتبادلون الهدايا وبلورة وانتشار القيم الاجتماعية للتبادل وتكوين العلاقات الجديدة مع الآخرين[٢]... إلى آخره.

ولكننا قبل التطرق إلى هذه العوامل الاجتماعية المسؤولة عن تبادل الهدايا علينا التعرف على أهمية أو عدم أهمية هذه العوامل في دفع الأفراد إلى التبادل الاجتماعي عن طريق منح واستلام الهدايا المادية وغير المادية. وعندما توجهنا بالسؤال إلى عينة الدراسة التي عددها ١٥٠ فرد بدور العوامل الاجتماعية الإنسانية في تبادل الهدايا، أي هل ان العوامل الاجتماعية تؤثر أو لاتؤثر في عملية التبادل؟ كانت الإجابات على النحو الآتي:-

أجاب ٧٥ مبحوثاً من مجموع ١٥٠ وبنسبة ٥٠% بنعم على العوامل الاجتماعية الخاصة بعملية التبادل. في حين أجاب بلا ٣٠ مبحوثاً من مجموع ١٥٠ وبنسبة ٢٠%، وأجاب بلا أعرف ٤٥ مبحوثاً من مجموع ١٥٠ وبنسبة ٣٠%. من

---

(1) **Emerson, R.M. Social Exchange Theory, PP.40-41.**

(2) **Blau, P. Exchange and Power in Social Life, p.36.**

.....

.....

هذا الجدول نخلص إلى القول بأن الأكثرية يرون أن العوامل الاجتماعية والإنسانية تكون مسؤولة عن تبادل الهدايا بين الأفراد. والجدول رقم (٢٥) يوضح العوامل الاجتماعية والإنسانية المسؤولة عن تبادل الهدايا كما أشرها ١٥٠ مبحوث.

الإجابات	العدد	%
نعم	**٧٥**	**%٥٠**
لا	**٣٠**	**%٢٠**
لا أعرف	**٤٥**	**%٣٠**
المجموع	**١٥٠**	**%١٠٠**

إذن العوامل الاجتماعية والإنسانية تكون مسؤولة إلى حدٍ ما عن تبادل الهدايا بين الأفراد والجماعات، ولكننا ينبغي ان نتساءل ما هي هذه العوامل المسؤولة عن العملية التبادلية؟ ان هناك كما تشير نتائج الدراسة الميدانية التي أجريناها في قرى ناحية الرشيد خمسة عوامل تكمن خلف ظاهرة التبادل وهذه العوامل الاجتماعية هي على النحو الآتي:-

١- نيل احترام وتقدير الآخرين: ان الشخص الذي يتبادل الهدايا أي يعطي ويأخذ هدية يقوم بهذا العمل توقعاً في نيل احترام وتقدير الشخص أو الأشخاص الذين يعطيهم الهدية. وهذا الاحترام والتقدير إنما يعزز من مكانته الاجتماعية والاعتبارية بحيث يكون مقرباً من الشخص الذي يستلم الهدية[1]. وقد جاء هذا العامل بالتسلسل المرتبي الأول حيث أشره ٢٥ مبحوثاً من مجموع ٧٥ وبنسبة ٣٣%.

٢- تعميق العلاقات الاجتماعية: من العوامل الأخرى المسؤولة عن العملية التبادلية بين الأفراد والجماعات رغبة الفرد الذي يعطي الهدية للفرد الآخر إلى تعميق العلاقات الاجتماعية معه. وفعلاً يلعب عامل تعميق العلاقات الاجتماعية الدور

---

(1) **Blau, P. Exchange and Power in Social Life, P.39.**

.....

.....

الفاعل في قيام الأفراد بتبادل الهدايا فيما بينهم[١]. وقد جاء هذا العامل بالتسلسل المرتبي الثاني حيث أشره ٢٠ مبحوثاً من مجموع ٧٥ وبنسبة ٢٧%.

٣- بلورة وانتشار القيم الاجتماعية التبادلية: يعد هذا العامل من العوامل المهمة في السلوك التبادلي وفي ثقافة التبادل حيث ان تبادل الهدايا ينتج في انتشار قيم التبادل الاجتماعي وبلورتها في المجتمع بحيث تكون قيماً مترسخة في الوسط الاجتماعي والإنساني الذي يعيش فيه الأفراد والجماعات[٢]. وعندما تنتشر وتتبلور قيم التبادل الاجتماعي فإن هذه القيم تترسخ في المجتمع بعد ان يتمسك بها الافراد إلى درجة انها تؤثر في سلوكهم اليومي والتفصيلي. وقد جاء هذا العامل بالتسلسل المرتبي الثالث إذ أشره (١٥) مبحوثاً من مجموع (٧٥) وبنسبة ٢٠%.

٤- تكوين العلاقات الجديدة مع الآخرين: يعد هذا العامل من العوامل المؤثرة في تبادل الهدايا بين الأفراد والجماعات حيث ان مثل هذا التبادل يقود إلى تكوين علاقات جديدة مع الآخرين ومثل هذه العلاقات تسبب الوحدة والتضامن الاجتماعي بين الافراد والجماعات التي تتبادل الهدايا بعضها مع بعض[٣]، وقد جاء هذا العامل بالتسلسل المرتبي الرابع حيث أشره (١٠) مبحوثون من مجموع (٧٥) مبحوثاً وبنسبة ١٣%.

٥- ضمان المكاسب الاعتبارية والإنسانية: أن هذا العامل هوعامل مهم ولو انه جاء بالتسلسل المرتبي الخامس والأخير. فالشخص الذي يتبادل الهدايا مع الآخرين يريد من سلوكه هذا ضمان المكاسب الاجتماعية أي التودد إلى الآخرين وتودد الآخرين له نتيجة وجود هدية أو هدايا تربط هؤلاء الأشخاص أي الشخص الذي قدم الهدية والشخص الذي قبلها. ومثل هذه المكاسب الاعتبارية والإنسانية التي يحظى بها الشخصان المتبادلان للهدية إنما تجعل الحياة التي يعيشان فيها حياة متفائلة ومتسامحة وإنسانية لأنها تنتج في احترام وتقدير وتقييم كل من قدم

---

(1) **Ibid., P.40.**
(2) **Blau, P. Exchange and Power in Social Life, P.43.**
(3) **Ibid., P.44.**

.....

.....

الهدية ومن حصلها أو قبلها. وقد جاء هذا العامل بالتسلسل المرتبي الخامس حيث أشره (٥) مبحوثين من مجموع ٧٥ وبنسبة ٧%. وجدول التسلسل المرتبيرقم (٢٦) يوضح العوامل الاجتماعية المسؤولة عن تبادل الهدايا كما أشرها ٧٥ مبحوثاً.

العوامل الاجتماعية المسؤولة عن تبادل الهدايا	التسلسل المرتبي	الوزن الرياضي	%
نيل احترام وتقدير الآخرين	١	٢٥	%٣٣
تعميق العلاقات الاجتماعية	٢	٢٠	%٢٧
بلورة وانتشار القيم الاجتماعية المتبادلة	٣	١٥	%٢٠
تكوين العلاقات الجديدة مع الآخرين	٤	١٠	%١٣
ضمان المكاسب الاعتبارية والانسانية	٥	٥	%٧

هذه هي العوامل الاجتماعية المسؤولة عن التبادل الاجتماعي بين الأفراد والجماعات، بَيَّد ان عملية التبادل الاجتماعي لا تتوقف عند العوامل الاجتماعية والإنسانية فحسب بل تذهب أبعد من ذلك إذ تتناول الدوافع الاجتماعية للتبادل الاجتماعي. ونعني بالدوافع ***(Motives)*** المحفزات والمحرضات التي تدفع الفرد إلى اعتماد السلوك التبادلي، أي ان الفرد قبل قيامه بسلوك التبادل يتعرض إلى دوافع اجتماعية أو محفزات تفضي به إلى القيام بالعملية التبادلية عن طريق منح هدية إلى شخص ما أو استلام هدية من شخص آخر. علماً أن الدوافع الاجتماعية للتبادل كثيرة ومتعددة لعل في مقدمتها الاعتراف الاجتماعي والموازنة بين تكاليف العلاقة وأرباحها وتكوين علاقات سليمة مع الآخرين ونشر مبادئ العدالة الاجتماعية إلى آخره من الدوافع والمحفزات التي تحرض الفرد على اعطاء هدية إلى فرد آخر أو استلام هدية منه[١].

---

(1) Chadwick, R.S. Social Exchange Theory: Principles and Perspectives, London, The Henry's Press, 1991, P.86.

.....

.....

نستطيع في هذا المجال تحديد أهم الدوافع الاجتماعية للتبادل كما حددتها نتائج الدراسة الميدانية. وهذه الدوافع الاجتماعية هي على النحو الآتي:-

١-الاعتراف الاجتماعي:

يعد هذا الدافع أهم الدوافع التي تقود الإنسان إلى تبادل الهدايا مع الآخرين. فالفرد الذي يعطي هدية إلى فرد آخر يطمح إلى التودد له والاقتراب منه إلى درجة انه يستطيع ان ينجح في الحصول على الاعتراف الاجتماعي أي اعتراف الشخص الذي يستلم الهدية بالشخص الذي يقدم الهدية. وعامل الاعتراف الاجتماعي هو من العوامل المهمة التي تقود إلى استقرار الفرد في المجتمع واعتقاده بأنه يعيش وسط مجتمع عادل يعترف بإمكاناته وسلوكه وقابلياته[١]. وهذا ما يشجع الفرد على البقاء في المجتمع وتكوين التفاعل المستمر مع أبنائه. لقد جاء عامل الاعتراف الاجتماعي بالتسلسل المرتبي الأول حيث أشره ٣٥ مبحوثاً من مجموع ١٥٠ وبنسبة ٢٣%.

٢-الموازنة بين تكاليف العلاقة وأرباحها:

تعد الموازنة بين تكاليف العلاقة وأرباحها من الدوافع التي يأخذها الفرد بنظر الاعتبار عند قيامه بالسلوك التبادلي حيث ان الموازنة بين تكاليف العلاقة وأرباحها تؤدي إلى ديمومة وتعميق العلاقة الإنسانية بين الأشخاص لاسيما الذين يتبادلون الهدايا. لقد جاء هذا الدافع بالتسلسل المرتبي الأول (أ) (الأول مكرر) حيث أشره ٣٥ مبحوثاً من مجموع ١٥٠ وبنسبة ٢٣%.

٣-تكوين علاقات سليمة مع الآخرين:

من دوافع العملية التبادلية بين الأفراد تكوين علاقات سليمة وإيجابية بعضهم مع بعض حيث ان ظهور مثل هذه العلاقات يسبب الوحدة والتضامن الاجتماعي في

---

(1) **Marshall, T.H. Exchange and Social Recognition, London, The New Press, 1981, P.67.**

.....

.....

الوسط الذي تقوم فيه مثل هذه العلاقات. علماً أن تكوين علاقات سليمة مع الآخرين هو نتيجة من نتائج العملية التبادلية. وقد جاء هذا الدافع بالتسلسل المرتبي الثاني حيث أشره ٣٠ مبحوثاً من مجموع ١٥٠ وبنسبة ٢٠%.

٤-تحقيق العدالة الاجتماعية:

من الدوافع الاجتماعية المهمة للتبادل تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية بين الأشخاص الذين يتبادلون الهدايا حيث أن الشخص الواحد لا يستلم هدايا من الأشخاص فقط بل يمنح لهم الهدايا. وهذا يحقق نوعاً من العدالة الاجتماعية بين الأشخاص، وهذه العدالة الاجتماعية تقود إلى تعميق عملية التفاعل بين الأشخاص وبالتالي قوة العلاقة الإنسانية التي تربط الطرفين[١]. وقد جاء هذا الدافع بالتسلسل المرتبي الثالث حيث أشره ٢٥ مبحوث من مجموع ١٥٠ وبنسبة ١٧%.

٥-تحقيق الذات وكسب رضا الآخرين:

نعني بتحقيق الذات ان الشخص يثبت شخصيته ومكانته الاجتماعية امام الآخرين أي ان له شخصية مؤثرة وهذا ما يدعو إلى كسب رضا الآخرين عنه وعن السلوك الذي يقوم به[٢]. وعملية التبادل الاجتماعي تعد من العمليات المهمة التي تنتج من تحقيق الذات أي اثبات الذات وكسب رضا الآخرين عنها، وهذا مايساعد على تكييف الفرد للمجتمع الذي يعيش فيه ويتفاعل معه. وهذه الظاهرة التي يتمسك بها الفرد دائماً تكون دافعاً من الدوافع الاجتماعية للتبادل[٣]، فقد جاء هذا الدافع بالتسلسل المرتبي الثالث المكرر (٣أ) وأشره (٢٥) مبحوثاً من مجموع ١٥٠ وبنسبة ١٧%. والجدول رقم (٢٧) يوضح الدوافع الاجتماعية للتبادل الاجتماعي كما أشرها ١٥٠ مبحوث.

---

(1) **Homans, G. Social Behavior: Its Elementary Forms, London, Routledge and Kegan Paul, 1959, P.112.**

(2) **Ibid., P.119.**

(3) **Thibaut, J. and H. Kelley. Social Psychology of groups, New York, John Wiley and Sons, 1959, P.11.**

.....

.....

والجدول رقم (٢٧) يوضح الدوافع الاجتماعية للتبادل الاجتماعي

الدوافع الاجتماعية للتبادل	التسلسل المرتبي	الوزن الرياضي	%
الاعتراف الاجتماعي	**١**	**٣٥**	**%٢٤**
الموازنة بين تكاليف العلاقة وأرباحها	**١**	**٣٥**	**%٢٣**
تكوين علاقات سليمة مع الآخرين	**٢**	**٣٠**	**%٢٠**
تحقيق العدالة الاجتماعية	**٣**	**٢٥**	**%١٧**
تحقيق الذات وكسب رضا الآخرين	**٣أ**	**٢٥**	**%١٧**

.....

.....

المبحث الرابع

فوائد التبادل الاقتصادي والاجتماعي لسكان القرى المبحوثة

تتمخض عن عملية التبادل الاقتصادي والاجتماعي بين سكان قرى ناحية الرشيد فوائد اقتصادية واجتماعية ينبغي توضيحها وتحليلها في هذا المبحث حيث ان للتبادل الاقتصادي والاجتماعي فوائد كثيرة كما أكد ذلك المبحوثون الذين قابلناهم في القرى المبحوثة. فقد أجاب ٦٠ مبحوثاً من مجموع ١٥٠ وبنسبة ٤٠% بأن للتبادل الاقتصادي والاجتماعي فوائد كثيرة. بينما لم يؤكد هذه الحقيقة ٤٠ مبحوثاً من مجموع ١٥٠ وبنسبة ٢٧%. وأجاب بلا أعرف ٥٠ مبحوثاً من مجموع ١٥٠ وبنسبة ٣٣%. من هذه الإحصاءات نرى بأن أكثرية المبحوثين يرون بأن للتبادل الاقتصادي والاجتماعي فوائد كثيرة والجدول (٢٦) يوضح الفوائد التي تتعلق بعملية التبادل الاقتصادي والاجتماعي.

الجدول رقم (٢٨) يوضح الفوائد التي تتعلق بعملية التبادل الاقتصادي والاجتماعي

الإجابات	العدد	%
نعم	٦٠	%٤٠
لا	٤٠	%٢٧
لا أعرف	٥٠	%٣٣
المجموع	١٥٠	%١٠٠

تبين لنا من الجدول المذكور أعلاه بأن للتبادل الاجتماعي أو لتبادل الهدايا فوائد اقتصادية واجتماعية، مهمة ولكن ينبغي ان نتساءل ما هذه الفوائد الاقتصادية؟ وما هذه الفوائد الاجتماعية التي يجلبها التبادل لسكان القرى المبحوثة. تشير دراستنا الميدانية إلى ان الفوائد الاقتصادية للتبادل تكمن في تشجيع الفرد على العمل والإنتاج، وزيادة الإنتاج كماً ونوعاً، وأخيراً تحقيق العدالة الاقتصادية بين الأفراد. أما الفوائد الاجتماعية التي تنطوي عليها عملية التبادل كما أشرها المبحوثون فهي الدافعية الاجتماعية للعمل، والوحدة والتضامن الاجتماعي، وأخيراً قوة المجتمع واقتداره على تحقيق أهدافه.

.....

.....

ويمكن دراسة وتحليل هذه الفوائد الاقتصادية منها والاجتماعية بصورة متواصلة وكما يلي:

أولاً- الفوائد الاقتصادية للتبادل:

تشير دراستنا الميدانية إلى أن الفوائد الاقتصادية للتبادل تكمن في ثلاث نقاط رئيسة هي مايلي:

١-تشجيع الفرد على العمل والإنتاج:

إن تبادل الهدايا بين الأشخاص والجماعات التي تعمل في القرية إنما يشجع الأفراد على العمل والإنتاج لأن الهدية التي يستلمها سواء أكانت مادية أم مالية مثلاً تشجعه على العمل والإنتاج لأن عمله هذا قد قيم عن طريق منح أو إعطاء هدية له تتطابق من حيث الكم مع الجهود التي بذلها في الإنتاج والعمل. وقد جاء هذا العامل بالتسلسل المرتبي الأول حيث ذكره ٥٢ مبحوثاً من مجموع ٦٠ وبنسبة ٨٧%.

٢-زيادة الإنتاج كماً ونوعاً:

لا تؤدي الهدية التي يحصل عليها الفرد على تشجيعه على العمل والإنتاج فحسب بل تساعد أيضاً على زيادة إنتاج المؤسسة التي يعمل بها كماً ونوعاً، فهو عندما يتسلم الهدية يتشجع على زيادة الإنتاج لأن الهدية تعني الاعتراف بالعمل الاقتصادي الذي يمارسه، ومثل هذه الحالة تدفعه إلى زيادة إنتاجيته في المصنع أو المزرعة التي يعمل فيها كماً ونوعاً، لقد جاءت هذه الفائدة بالتسلسل المرتبي الثاني حيث أشرها ٤١ مبحوثاً من مجموع ٦٠ وبنسبة ٦٨%.

٣-تحقيق العدالة الاقتصادية:

عندما يتسلم الفرد هدية ويقدم مكانها هدية أخرى للشخص الذي استلم منه الهدية فإن هذا يحقق نوعاً من العدالة الاقتصادية لأن الشخص لم يتسلم الهدية فحسب بل أعطى هدية مقابلها متساوية من حيث القيمة مع الهدية التي يتسلمها. وهذا يفضي إلى تحقيق نوعاً من العدالة الاقتصادية بين الشخص الذي قدم الهدية والشخص الذي استلمها، وقد جاءت هذه الفائدة الاقتصادية للتبادل بالتسلسل المرتبي الثالث حيث أشرها ٣٥ مبحوثاً من مجموع ٦٠ وبنسبة ٥٨%.

.....

.....

وجدول التسلسل المرتبي رقم (٢٩) يوضح الفوائد الاقتصادية للتبادل كما أشرها ٦٠ مبحوثاً.

الفوائد الاقتصادية للتبادل	التسلسل المرتبي	العدد	%
تشجيع الفرد على العمل والانتاج	١	٥٢	%٨٧
زيادة الإنتاج كماً ونوعاً	٢	٤١	%٦٨
تحقيق العدالة الاقتصادية	٣	٣٥	%٥٨

ثانياً- الفوائد الاجتماعية للتبادل:

لا تكون للتبادل فوائد اقتصادية فحسب بل أن له فوائد اجتماعية أيضاً، وهذه الفوائد لا تقل أهمية عن الفوائد الاقتصادية التي تطرقنا إليها في المبحث السابق. وتنعكس الفوائد الاجتماعية للتبادل في نقاط عديدة لعل في مقدمتها الدافعية الاجتماعية للعمل والوحدة والتضامن الاجتماعي وقوة المجتمع واقتداره على تحقيق أهدافه الرئيسة. علماً أن هناك تساناداً وتعاضداً بين الفوائد الاقتصادية والفوائد الاجتماعية للتبادل كما توضح ذلك نتائج الدراسة الميدانية. أما الفوائد الاجتماعية للعمل فيمكن تحديدها وكما جاء ذلك في نتائج الدراسة الميدانية. وهذه هي على النحو الآتي:

١-الدافعية الاجتماعية للعمل:

ان الهدايا التي يتبادل فيها الأفراد أي هناك فرد يستلم هدية ويعطي هدية إلى الآخرين تدفعه أو تدفع الشخصين إلى القيام بالعمل الناجز والعمل المربح لأن تبادل الهدايا بين الأشخاص يشير إلى وجود درجة من الرضا بين الشخصين اللذين يتبادلان الهدايا، ومثل هذا الرضا يدفع كل شخص منهما إلى العمل المنتج والخلاق. وقد جاءت هذه الفائدة بالتسلسل المرتبي الأول إذ أشرها ٥٠ مبحوثاً من مجموع ٦٠ وبنسبة ٨٣%.

.....

.....

٢-الوحدة والتضامن الاجتماعي:

لعل من الفوائد الاجتماعية للتبادل هو أن تبادل الهدايا يقود إلى التفاهم والمحبة بين الأفراد، وهذه تقود إلى الوحدة والتضامن الاجتماعي بينهم لأن تبادل الهدايا يقرب الأشخاص من بعضهم البعض ويحقق الوئام والانسجام بينهم وبالتالي تحقيق الوحدة والتضامن الاجتماعي. وقد جاءت هذه الفائدة بالتسلسل المرتبي الثاني إذ أشرها ٤٣ مبحوثاً من مجموع ٦٠ وبنسبة ٧٢%.

٣-قوة المجتمع واقتداره على تحقيق أهدافه:

ان الوحدة والتضامن الاجتماعي الذي يكون نتيجة حتمية للتبادل تفضي إلى قوة المجتمع واقتداره على تحقيق أهدافه القريبة والبعيدة. لذا فإن من الفوائد الاجتماعية للتبادل قوة المجتمع وقدرته على تحقيق مايصبو إليه[١]. وقد جاءت هذه الفائدة بالتسلسل المرتبي الثالث إذ أشرها ٣٨ مبحوثاً من مجموع ٦٠ وبنسبة ٦٣%. وجدول التسلسل المرتبي رقم (٣٠) يوضح الفوائد الاجتماعية للتبادل كما أشرها ٦٠ مبحوثاً.

الفوائد الاجتماعية للتبادل	التسلسل المرتبي	العدد	%
الدافعية الاجتماعية للعمل	١	٥٠	%٨٣
الوحدة والنظام الاجتماعي	٢	٤٣	%٧٢
قوة المجتمع واقتداره على تحقيق أهدافه	٣	٣٨	%٦٣

(1) Martindale D. The Nature and Types of Sociological Theory, John Wiley and Son, New York, 1983, P.820.

.....

.....

تمهيد:

ذكرنا في الفصل الماضي بأن للتبادل الاجتماعي والاقتصادي مردودات إنسانية واقتصادية في غاية الأهمية، ولعل من أهم هذه المردودات تعميق عُرى العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الأفراد الذين يتبادلون الهدايا. فالتبادل الاجتماعي يقوي العلاقات الاجتماعية ويعمق درجة الالتزام والإلزام بين الأفراد والجماعات. وهذا يعني بأن تبادل الهدايا يجعل الأفراد ملتزمين بالسلوك التبادلي وملزمين على رد الهدايا المادية وغير المادية التي قدمت لهم فضلاً عن أهمية التبادل في شيوع المنفعة بين الناس، أي ان التبادل يشيع حالة الإشباع المادي وغير المادي بين الأفراد والجماعات[1]. والفصل يضرب مثالاً لفوائد التبادل للشباب والمجتمع حيث ان قيم التبادل تؤدي إلى تعميق العلاقة بين الشباب والمجتمع، وهذا يجسد صورة العلاقة التبادلية بين الشباب والمجتمع حيث ان التبادل يعمق العلاقة بين الطرفين ويوحد المجتمع، ووحدة المجتمع تقود كما ذكرنا في المباحث السابقة إلى قوته واقتداره وبالتالي قدرته على تحقيق أهدافه القريبة والبعيدة.

إن هذا الفصل يحتوي على أربعة مباحث رئيسة هي مايلي:-

المبحث الاول: التبادل وتعميق درجة الإلزام والالتزام بين الأفراد والجماعات.

المبحث الثاني: التبادل وتقوية العلاقات الاجتماعية.

المبحث الثالث: التبادل وطبيعة العلاقة بين الشباب والمجتمع.

المبحث الرابع: التبادل وعامل المنفعة.

والآن علينا دراسة هذه المباحث مفصلاً وكما يأتي:-

---

(1) **Coser, Lewis. Masters of Sociological Thought, New York, Horcourt Brace, 1977, P.572.**

.....

.....

المبحث الأول

التبادل وتعميق درجة الإلزام والالتزام بين الأفراد والجماعات

إن من أهم منافع التبادل تعميق درجة الإلزام والالتزام بين الأفراد حيث ان الشخص الذي يستلم هدية من الشخص الآخر يكون ملزماً على رد تلك الهدية إلى الشخص الذي قدم الهدية له. أما عامل الإلزام فهو أقوى من عامل الالتزام عندما يستلم هدية من شخص ما فإنه يكون ملزماً على رد الهدية إلى الشخص الذي قدم الهدية له، وان درجة الإلزام والالتزام التي يجد الفرد نفسه في خضمها هي التي تدفعه إلى رد الهدية وتبادل الهدايا، وهذا ينتج في تعميق العلاقة الإنسانية بين الطرفين.

أما إذا لم تتوفر درجة الالزام والالتزام بين الأشخاص الذين يتبادلون الهدايا فإن العلاقة الإنسانية بين الطرفين سرعان ما تنقطع أو تتأثر سلباً.

تشير نتائج دراستنا الميدانية إلى ان تقديم الهدايا يعتمد على ظاهرة الالتزام والالزام فقد أشر (٦٥) مبحوثاً من مجموع (١٥٠) وبنسبة ٤٤% على ان الهدايا تتوقف على ظاهرة الالزام والالتزام أي انهم يتفقون بدرجة عالية على هذا المبدأ بينما أشار (٥٠) مبحوثاً من مجموع (١٥٠) وبنسبة ٣٣% بأنهم يتفقون على هذا المبدأ. والجدول رقم (٣١) يوضح أن تقديم الهدايا يتوقف على ظاهرة الالزام والالتزام.

الإجابات	العدد	%
أتفق بدرجة عالية	٦٥	%٤٤
أتفق	٥٠	%٣٣
لاأتفق	٣٥	%٢٣
المجموع	١٥٠	%١٠٠

والمبدأ المذكور أعلاه ان دلّ على شيء فإنما يدل على ان الهدية يجب ان تقابلها هدية أخرى. وقد أشار ٨٠ مبحوثاً من مجموع ١٥٠ وبنسبة ٥٣% على مصداقية هذا المبدأ أي أجابوا بنعم، في حين أجاب بلا ٧٠ مبحوثاً من مجموع ١٥٠ وبنسبة ٤٧%. والجدول رقم (٣٢) يوضح بأن الهدية يجب ان تقابلها هدية أخرى.

.....

.....

الإجابات	العدد	%
نعم	٨٠	%٥٣
لا	٧٠	%٤٧
المجموع	١٥٠	%١٠٠

وعند تقسيمنا للعينة إلى ذكور وإناث وإجراء عملية قياس الترابط بين العينات والإجابات باستخدام مقياس ترابط فاي O وجدنا بأن قيمة ترابط O هي +٠,٦ أي وجود ترابط إيجابي متوسط بين العينات والإجابات، وهذا يشير إلى صحة القول الذي ينص على ان الهدية ينبغي ان تقابل بهدية مماثلة لها وجدول القياس الترابطي هو على النحو التالي:-

الجدول رقم (٣٣) يوضح اعتقاد الذكور والإناث على ان الهدية يجب ان تقابلها هدية أخرى كما أشرتها نتائج الدراسة الميدانية.

العينات / الإجابات	ذكور	إناث	المجموع
نعم	٥٠ أ	ب ٣٥	٨٥ م١
لا	٣٥ جـ	د ٣٠	٦٥ م٢
المجموع	٨٥ م٤	٦٥ م٣	١٥٠

$$O = \frac{\text{أد}_1 - \text{ب جـ}_1}{(\text{م}_1)(\text{م}_2)(\text{م}_3)(\text{م}_4)}$$

O = +٠,٦ هناك ترابط إيجابي متوسط بين العينات والإجابات

ومن الجدير بالذكر أن التبادل الاجتماعي الخاص بالهدية والتهادي يعمق درجة الالتزام بين الأفراد حيث أجاب ٩٥ مبحوثاً من مجموع ١٥٠ وبنسبة ٦٤% بنعم، في حين أجاب بـ لا ٥٥ من مجموع ١٥٠ وبنسبة ٣٦% أي ان اكثرية المبحوثين يعتقدون بأن الهدية تساعد على تعميق درجة الالتزام بين الافراد.

.....

.....

والجدول رقم (٣٤) يوضح ذلك.

الإجابات	العدد	%
نعم	**٩٥**	**%٦٤**
لا	**٥٥**	**%٣٦**
المجموع	**١٥٠**	**%١٠٠**

وعند تقسيم العينة على ذكور وإناث من أجل قياس قيمة الترابط التوافقي بين العينات والإجابات باستخدام قانون يول وكندال وجدنا بأن هناك ترابطاً إيجابياً متوسطاً كانت قيمته +٥%. وهذا يدل على ان التبادل الاجتماعي الخاص بالهدية والتهادي يعمق درجة الالتزام بين الأفراد والجماعات.

والجدول رقم (٣٥) يوضح ذلك.

العينات / الإجابات	ذكور	إناث	المجموع
نعم	**٤٠**	**٣٠**	**٧٠**
لا	**٢٠**	**١٠**	**٣٠**
لاأعرف	**٣٠**	**٢٠**	**٥٠**
المجموع	**٩٠**	**٦٠**	**١٥٠**

$$\text{رق} = ١- \frac{3\ \text{خ}}{١}$$

رق = +٠,٥ وجود ترابط متوسط بين الإجابات والعينات أي ان الهدية والتهادي تعمق درجة الالتزام بين الافراد.

.....

.....

المبحث الثاني

التبادل وتقوية العلاقات الاجتماعية[1]

إن من أهم وظائف التبادل الاجتماعي تقوية العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات التي تتبادل الهدايا بعضها مع بعض، فعندما يستلم شخصاً ما هدية من شخص آخر فإن هذه الهدية تقرب بين الشخصين وتجلب مشاعر المودة والاحترام بينهما وتجعل كل فرد يعتقد بأن الفرد الآخر يقومه ويحترمه ويعزز مكانته في الجماعة والمجتمع، لذا سرعان ما ينتج عن التبادل تعزيزُ للعلاقات الاجتماعية وتقويتها. ونتائج دراستنا الميدانية توضح مصداقية هذه الحقيقة فقد أجاب ٧٥ مبحوثاً من مجموع ١٥٠ وبنسبة ٥٠% بنعم بأن التبادل يقوي العلاقات الاجتماعية، وأجاب ٤٠ مبحوثاً من مجموع ١٥٠ وبنسبة ٢٧% بلا حول كون التبادل يقوي العلاقات الاجتماعية وأجاب بلا أعرف ٣٥ مبحوثاً من مجموع ١٥٠ وبنسبة ٢٣%. من هذه الإحصاءات نلاحظ بأن أكثرية المبحوثين أجابوا بنعم على ان التبادل يقوي العلاقات الاجتماعية.

والجدول رقم(٣٦) يوضح بأن التبادل الاجتماعي يقوي العلاقات الاجتماعية.

الإجابات	العدد	%
نعم	٧٥	٥%
لا	٤٠	٢٧%
لاأعرف	٣٥	٢٣%
المجموع	١٥٠	١٠٠%

إذن التبادل الاجتماعي يؤدي إلى تقوية العلاقات الاجتماعية وصلادتها. ولكن من جهة أخرى نلاحظ بأن اختلال التوازن الاجتماعي في التبادل يسبب قطع العلاقة الاجتماعية أو اضمحلالها. وقد أجاب بنعم على هذه الحقيقة ٦١ مبحوثاً من مجموع ١٥٠ وبنسبة ٤١%، وأجاب بلا ٣٠ مبحوثاً من مجموع ١٥٠ وبنسبة ٢٠% وأجاب بلا أعرف ٥٩ مبحوثاً من مجموع ١٥٠ وبنسبة ٣٩%. ومن معلومات هذا

---

(1) **Mauss, M. The gift, New York, The Free Press, 1954, P.42.**

.....

.....

الجدول نلاحظ بأن أكثرية المبحوثين يرون أن اختلال التوازن الاجتماعي في العملية التبادلية يسبب قطع العلاقة الاجتماعية أو اضمحلالها والجدول رقم (٣٧) يوضح اختلال التوازن الاجتماعي في التبادل الاجتماعي مما يسبب قطع العلاقة.

الإجابات	العدد	%
نعم	**٦١**	**%٤١**
لا	**٣٠**	**%٢٠**
لا أعرف	**٥٩**	**%٣٩**
المجموع	**١٥٠**	**%١٠٠**

أشرنا أعلاه إلى أن تبادل الهدايا يرجع إلى عوامل اجتماعية وإنسانية وقسمنا وحدات العينة إلى ذكور وإناث في محاولة لإجراء اختبار مربع كاي ٢×٣ لاختبار أهمية الفرق المعنوي بين عينتي الذكور والاناث وبين إجابات المجموعتين على ان تبادل الهدايا يرجع إلى عوامل اجتماعية وإنسانية. وعند إجراء الاختبار وجدنا أن هناك فرقاً معنويا ذا دلالة إحصائية بين العينات والإجابات حيث ان القيمة المحسوبة ٨,٩ بينما القيمة الجدولية على مستوى ثقة ٩٥% ودرجة حرية (٢) هي ٦ أي يوجد فرق معنوي ذا دلالة إحصائية بين العينات والإجابات، لذا فإننا نقبل فرضية البحث ونرفض الفرضية الصفرية وجدول الاختبار هو على النحو الآتي:-

الجدول رقم (٣٨) يوضح إجابات الذكور والإناث على ان تبادل الهدايا يرجع إلى عوامل اجتماعية وإنسانية

العينات الإجابات	ذكور	إناث	المجموع
نعم	**٤٥ أ١**	**٣٠ أ٢**	**٧٥ م١**
لا	**٢٠ ب١**	**١٠ ب٢**	**٣٠ م٢**
لا أعرف	**٣٠ جـ١**	**١٥ جـ٢**	**٤٥ م٣**
المجموع	**٩٥ د١**	**٥٥ د٢**	**١٥٠ ن**

درجة الحرية = ٢

مستوى الثقة = ٩٥%

.....

.....

القيمة المحسوبة = ٨,٩

القيمة الجدولية = ٦

هناك فرق معنوي بين العينات والإجابات، لذا فإننا نقبل فرضية البحث ونرفض الفرضية الصفرية.

مما ذكر أعلاه من معلومات نخلص إلى القول بأن التبادل الاجتماعي يقوي العلاقات الاجتماعية ولا يضعفها بأية صورة من الصور. لذا فللتبادل فائدة كبيرة تكمن في تعزيز العلاقات الإنسانية بين الأفراد والجماعات التي تتبادل الهدايا فيما بينها.

.....

.....

المبحث الثالث

التبادل والعلاقة بين الشباب والمجتمع

تربط الشباب علاقة وطيدة بالمجتمع، وهذه العلاقة الوطيدة بينهما إنما تعتمد على مبدأ التبادل ولاسيماً إذا توازنت كفتي الأخذ والعطاء بين الشباب والمجتمع، بمعنى آخر ان العلاقة الانسانية بين الشباب والمجتمع تقوى وتتعزز إذا بادر الطرفان بالاخذ والعطاء فيما بينهما أي ان الشباب ينبغي ان لايأخذ من المجتمع فقط ولا يعطيه فقط بل يأخذ منه ويعطيه في آن واحد. والمجتمع من جانبه ينبغي أن لايأخذ من الشباب فقط ولايعطيه فقط وإنما يعطيه ويأخذ منه. فإذا تعززت وتوازنت كفتي الأخذ والعطاء بين الشباب والمجتمع فإن العلاقة تستمر بينهما وتقوى وتتعمق. أما إذا اختلت كفتي الأخذ والعطاء بين الشباب والمجتمع أي ان الشباب أخذ من المجتمع أكثر مما اعطاه فإن العلاقة بينهما تضعف ويصيبها الجفاء واللاأبالية. تشير نتائج دراستنا الميدانية إلى أن ٨٥ مبحوثاً من مجموع ١٥٠ وبنسبة ٥٧% ذكروا أن العلاقة بين الشباب والمجتمع تقوى وتتعمق إذا توازنت كفتي الأخذ والعطاء، بينما أجاب بلا ٦٥ مبحوثاً من مجموع ١٥٠ وبنسبة ٤٣% والجدول رقم (٣٩) يوضح العلاقة بين الشباب والمجتمع تقوى وتتعمق إذا توازنت كفتي الأخذ والعطاء.

الإجابات	العدد	%
نعم	٨٥	%٥٧
لا	٦٥	%٤٣
المجموع	١٥٠	%١٠٠

وعند تقسيم العينة على مجموعتين، ذكور وإناث من أجل إجراء اختبار مربع كاي لقياس أهمية الفرق المعنوي بين العينات والإجابات حول ان التوازن بين الأخذ والعطاء الخاص بالأطراف التي تكون العلاقة التبادلية يقوي العلاقات بينهما فإن حقيقة اختبار مربع كاي المحسوبة كانت ١١,٥ بينما القيمة الجدولية كانت ٦ على مستوى ثقة ٩٥ ودرجة حرية (٢)، وعليه فإن هناك فرقاً معنوياً ذا دلالة إحصائية

.....

.....

بين العينات والإجابات حيث ان القيمة المحسوبة ١١,٥ هي أكبر من القيمة الجدولية ٦ على مستوى ثقة ٩٥ ودرجة حرية (٢)، لذا فإننا نقبل فرضية البحث ونرفض الفرضية الصفرية.

والجدول رقم (٤٠) يوضح اعتقاد الذكور والإناث على ان التوازن بين الأخذ والعطاء الخاص بالاطراف التي تكون العلاقة التبادلية يقوي العلاقة بينهما.

العينات / الإجابات	ذكور	إناث	المجموع
نعم	**٥٠ أ١**	**٢٥ أ٢**	**٧٥ م١**
لا	**٢٥ ب١**	**١٥ ب٢**	**٤٠ م٢**
لا أعرف	**١٨ جـ١**	**١٧ جـ٢**	**٣٥ م٣**
المجموع	**٩٣ د١**	**٥٧ د٢**	**١٥٠ن**

درجة الحرية = ٢

مستوى الثقة الإحصائية = ٩٥%

القيمة المحسوبة = ١١,٥

القيمة الجدولية = ٦

هناك فرق معنوي بين العينات والإجابات، لذا فإننا نقبل فرضية البحث ونرفض الفرضية الصفرية.

مما ذكر أعلاه من معلومات نخلص إلى القول بأن التبادل الاجتماعي يقوي العلاقة بين الشباب والمجتمع إذا كانت كفتا الأخذ والعطاء بين الشباب والمجتمع متساويتين، أما إذا اختلت كفتا الأخذ والعطاء بين الشباب والمجتمع فإن العلاقة بينهما سرعان ما تضعف وتفتر ويصيبها الجفاء.

.....

.....

المبحث الرابع

التبادل وعامل المنفعة

يقوم التبادل في الأساس على عامل المنفعة أو الفائدة التي يجنيها الطرفان من العملية التبادلية. فالمنفعة هي العامل الأساس الذي يدفع بالأطراف المتواجدة في الساحة إلى القيام بالعمليات التبادلية. في حين ان انتفاء المنفعة بين الأطراف المتبادلة يقضي نهائياً على العملية التبادلية بحيث لايكون هناك تبادل بين أطرافها، لذا فالمنفعة تعد من العوامل الأساسية في قيام ظاهرة التبادل الاجتماعي بين الأطراف المستفيدة من العملية التبادلية[1]. وقد أكد هذه الحقيقة ٨٥ مبحوثاً من مجموع ١٥٠ وبنسبة ٥٧% إذ أجابوا بنعم على ان عامل المنفعة هو الذي يحدد العلاقات التبادلية بينما أجاب بلا ٣٠ مبحوثاً من مجموع ١٥٠ وبنسبة ٢٠%، وأجاب بلا أعرف ٣٥ مبحوثاً من مجموع ١٥٠ وبنسبة ٢٣% والجدول رقم (٤١) يوضح عامل المنفعة في تحديد العلاقات التبادلية.

الإجابات	العدد	%
نعم	٨٥	%٥٧
لا	٣٠	%٢٠
لا أعرف	٣٥	%٢٣
المجموع	١٥٠	%١٠٠

لقد قسمنا العينة على ذكور وإناث وربطنا إجابات المجموعتين عن كون عامل المنفعة هو الذي يحكم العلاقة التبادلية بين الناس في محاولة لقياس قيمة الترابط بين العينات والإجابات مستعملين مقياس الترابط التوافقي بين العينات والإجابات، والمقياس هو مقياس يول وكندال وبعد إجراء قياس الترابط بين العينات والإجابات كانت القيمة الترابطية = +٠,٧ أي وجود ترابط إيجابي عالي بين

---

(1) Emerson, F. Social Exchange Theory, London, Rout Ledge and Kegan Paul, 1959, P.339.

.....

.....

الإجابات والعينات، وهذا يعني بأن عامل المنفعة هو الذي يحكم العلاقة التبادلية بين الناس وكما هو موضح في الجدول المذكور أدناه.

الجدول (٤٢) يوضح رؤى الذكور والإناث على ان عامل المنفعة هو الذي يحكم العلاقة التبادلية بين الناس.

العينات / الإجابات	ذكور	إناث	المجموع
نعم	٤٥ أ١	٤٠ أ٢	٨٥ م١
لا	٢٠ ب١	١٠ ب٢	٣٠ م٢
لا أعرف	١٥ جـ١	٢٠ جـ٢	٣٥ م٣
المجموع	٨٠ د١	٧٠ د٢	١٥٠ن

رق = +٠,٧ هناك ترابط إيجابي عالٍ بين العينات والإجابات.

مما ذكر أعلاه من معلومات نخلص إلى القول بأن عامل المنفعة هو الذي يحدد العملية التبادلية بين الأفراد، فانعدام المنفعة في العملية التبادلية يعني توقف هذه العملية كلية، بينما وجود المنفعة هو الذي يدفع الأطراف المتبادلة إلى المضي قدماً في التبادل أي تبادل الهدايا والخدمات والمنافع.

المبحث الأول

اختبار فرضيات الدراسة

سبق أن حددنا في الفصل السابع عدداً من الفرضيات المشتقة من الدراسات السابقة لغرض اختبارها والتأكد من مصداقيتها في الدراسة الميدانية. وبعد الوصول إلى نتائج الدراسة الميدانية، نستطيع الآن اختبار هذه الفرضيات. علماً أننا لا نستطيع اختبار الفرضيات إلا بعد إخضاعها إلى التجريب الميداني. وبعد انتهاء الدراسة الميدانية حصلنا على:

الفرضية الأولى:

إن عمليات التبادل لاتخلو من أبعاد اقتصادية[1].

بعد اختبار هذه الفرضيات باستعمال مقياس كا^{2} ١×٣ وجدنا بأن هناك فرقاً معنوياً ذا دلالة إحصائية بين الإجابات والبيانات لأن القيمة المحسوبة ٩,٢ أكبر من القيمة الجدولية ٦ على مستوى ثقة ٩٥% ودرجة حرية ٢، وعليه فإننا نقبل فرضية البحث ونرفض الفرضية الصفرية. وهذا يدل على ان عمليات التبادل لا تخلو من أبعاد اقتصادية. علماً أن النتيجة التي توصلت إليها الدراسة الحالية تقترب من دراسة الدكتور احمد أبو زيد الموسومة "البناء الاجتماعي مدخل لدراسة المجتمع". والجدول (٤٣) يوضح العوامل الاقتصادية المسؤولة عن تبادل الهدايا كما أشرها ١٥٠ مبحوث.

الإجابات	العدد	%
نعم	٦٠	%٤٠
لا	٥٠	%٣٣
لا أعرف	٤٠	%٢٧
المجموع	١٥٠	%١٠٠

[1] احمد أبو زيد: البناء الاجتماعي مدخل لدراسة المجتمع، ج٢، الانساق، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٦٧، ص٢٢٧.

الفرضية الثانية:

ترتبط الأنظمة الاقتصادية في المجتمعات ارتباطاً وثيقاً بالنظم الاجتماعية[١].

بعد اختبار هذه الفرضية باستعمال مقياس كا^{٢} ١×٣ وجدنا بأن هناك فرقاً معنوياً ذا دلالة إحصائية بين الإجابات والبيانات لأن القيمة المحسوبة (١٦) أكبر من القيمة الجدولية (٦) على مستوى ثقة ٩٥% ودرجة حرية (٢)، وعليه فإننا نقبل فرضية البحث ونرفض الفرضية الصفرية. وهذا يدل على ان الانظمة الاقتصادية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظم الاجتماعية. علماً أن النتيجة التي توصلت اليها الدراسة تقترب من دراسة الدكتور احمد أبو زيد الموسومة بـ"البناء الاجتماعي والمفهومات". والجدول (٤٤) يوضح الأبعاد والمردودات الاقتصادية والاجتماعية.

الإجابات	العدد	%
نعم	٧٠	%٤٧
لا	٣٠	%٢٠
لا أعرف	٥٠	%٣٣
المجموع	١٥٠	%١٠٠

الفرضية الثالثة:

وجود توقعات اجتماعية والتزام اجتماعي في تبادل ورد الهدايا[٢].

بعد اختبار هذه الفرضية باستعمال مقياس كا^{٢} ١×٣ وجدنا بأن هناك فرقاً معنوياً ذا دلالة إحصائية بين الإجابات والبيانات لأن القيمة المحسوبة (١٤,٥) أكبر من القيمة الجدولية (٦) على مستوى ثقة ٩٥% ودرجة حرية (٢)، وعليه فإننا نقبل فرضية البحث ونرفض الفرضية الصفرية. وهذا يدل على وجود توقعات اجتماعية والتزام اجتماعي في تبادل الهدايا. علماً بأن النتيجة التي توصلت إليها الدراسة

---

[١] أحمد أبو زيد: البناء الاجتماعي، ج٢، ص٢٣٣.

[٢] لوسي ميسر، مقدمة في الانثروبولوجيا الاجتماعية، ترجمة شاكر مصطفى سليم، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ص٢٠٨.

الحالية تقترب من دراسة لوسي ميسر "مقدمة في الانثروبولوجيا الاجتماعية". والجدول (٤٥) يوضح بأن التبادل الاجتماعي يقوي العلاقات الاجتماعية.

الإجابات	العدد	%
نعم	٧٥	%٥٠
لا	٤٠	%٢٧
لا أعرف	٣٥	%٢٣
المجموع	١٥٠	%١٠٠

الفرضية الرابعة:

إن صور التبادل لايوجد فيها مايدل على تفكير الناس في الربح أو الكسب أو النفع الشخصي سواء كان للهدايا فوائد مادية أم لم يكن[١].

عند إجراء اختبار مربع كاي ١×٢ لاختبار أهمية الفرق المعنوي بين الإجابات والبيانات وجدنا بأن هناك فرقاً معنوياً ذا دلالة إحصائية بينها لأن القيمة المحسوبة (١٠,٦) أكبر من القيمة الجدولية (٣,٨)، وعليه فإننا نقبل فرضية البحث ونرفض الفرضية الصفرية. بمعنى التبادل لا يوجد فيه ما يدل على تفكير الناس في الربح أو الكسب. ونتيجة الدراسة الحالية تقترب من دراسة الدكتور احمد أبو زيد الموسومة بـ"البناء الاجتماعي والمفهومات". والجدول (٤٦) يوضح تبادل المبحوثين في القرية للهدايا.

الإجابات	العدد	%
نعم	٩٥	%٦٣
لا	٥٥	%٣٧
المجموع	١٥٠	%١٠٠

الفرضية الخامسة:

---

[١] **أحمد أبو زيد: البناء الاجتماعي والمفهومات، ج١، الدار القومية، ١٩٦٦، ص١٣٥.**

إن المساومة والمقايضة تنطبق فقط على السلع التي يحكمها السوق بينما الهدايا لا تقدر بثمن ولا يحصل فيها مساومة[١].

بعد اختبار هذه الفرضية باستعمال كا^{٢} ١×٣ وجدنا بأن هناك فرقاً معنوياً ذا دلالة إحصائية بين الإجابات والبيانات لأن القيمة المحسوبة (١٠,٢) أكبر من القيمة الجدولية (٦) على مستوى ثقة ٩٥% ودرجة حرية (٢). وعليه فإننا نقبل فرضية البحث ونرفض الفرضية الصفرية. وهذا يدل على ان المساومة والمقايضة تنطبق فقط على السلع التي يحكمها السوق بينما الهدايا لا تقدر بثمن. علماً أن النتيجة التي توصلت اليها الدراسة تقترب من دراسة الدكتور احسان محمد الحسن الموسومة "واقع العلاقات الإنسانية بين الشرطة والجمهور وسبل تطورها". والجدول (٤٧) يوضح الفوائد التي تتعلق بالتبادل الاقتصادي والاجتماعي.

الإجابات	العدد	%
نعم	٦٠	%٤٠
لا	٤٠	%٢٧
لا أعرف	٥٠	%٣٣
المجموع	١٥٠	%١٠٠

الفرضية السادسة:

وجود نوعين من توزيع السلع في المجتمعات أحدهما يقوم على التهادي بينما الآخر يقوم على فكرة السوق[٢].

عند اجراء اختبار مربع كاي ١×٢ لاختبار أهمية الفرق المعنوي بين الإجابات والبيانات وجدنا بأن هناك فرقاً معنوياً ذا دلالة إحصائية بينها لأن القيمة المحسوبة (١٠,٦) أكبر من القيمة الجدولية (٣,٨)، وعليه فإننا نقبل فرضية البحث ونرفض الفرضية الصفرية. بمعنى ان هناك نوعين من توزيع السلع في المجتمعات.

---

[١] إحسان محمد الحسن: واقع العلاقات الإنسانية بين الشرطة والجمهور وسبل تطويرها، بغداد، مطبعة الشرطة، ٢٠٠١.

[٢] حسين طه المحادين: استثمار الوقت لدى الشباب الأردني، عمان، وزارة الثقافة الأردنية.

ونتيجة الدراسة الحالية تقترب من دراسة الدكتور حسين طه المحادين بـ"استثمار الوقت لدى الشباب الأردني". والجدول (٤٨) يوضح التبادل الاجتماعي الخاص بالهدية والتهادي وتعميق درجة الالتزام بين الأفراد.

الإجابات	العدد	%
نعم	٩٥	%٦٣
لا	٥٥	%٣٧
المجموع	١٥٠	%١٠٠

الفرضية السابعة:

إن نوع التبادل في المجتمعات تقرره بالدرجة الأولى العلاقات البنائية بين الجماعات[١].

عند إجراء اختبار مربع كاي ١×٢ لاختبار أهمية الفرق المعنوي بين الإجابات والبيانات وجدنا بأن هناك فرقاً معنوياً ذا دلالة إحصائية بينها لأن القيمة المحسوبة (٨,٦) أكبر من القيمة الجدولية (٣,٨)، وعليه فإننا نقبل فرضية البحث ونرفض الفرضية الصفرية. بمعنى أن نوع التبادل في المجتمعات تقرره بالدرجة الأولى العلاقات البنائية بين الجماعات. ونتيجة الدراسة الحالية تقترب من دراسة الدكتور احسان محمد الحسن بـ "واقع العلاقات الإنسانية بين الشرطة والجمهور وسبل تطويرها". والجدول (٤٩) يوضح بأن التبادل يكون بين الأفراد والجماعات.

الإجابات	العدد	%
نعم	٨٥	%٥٧
لا	٦٥	%٤٣
المجموع	١٥٠	%١٠٠

الفرضية الثامنة:

---

[١] احسان محمد الحسن: واقع العلاقات الانسانية بين الشرطة والجمهور وسبل تطويرها، بغداد، مطبعة الشرطة، ٢٠٠١.

هناك نوعان من التبادل: التبادل بالسلع الثمينة والتبادل بالسلع العادية اليومية[١].

بعد اختبار هذه الفرضية باستعمال مقياس كا^{٢} ١×٣ وجدنا بأن هناك فرقاً معنوياً ذا دلالة إحصائية بين الإجابات والبيانات لأن القيمة المحسوبة (١٣) أكبر من القيمة الجدولية (٦) على مستوى ثقة ٩٥% ودرجة حرية (٢). وهذا يدل على ان هناك نوعين من التبادل هما التبادل بالسلع الثمينة والتبادل بالسلع العادية اليومية. وهذه النتيجة التي توصلت إليها الدراسة الحالية تقترب من دراسة الدكتور احمد أبو زيد بـ"البناء الاجتماعي والمفهومات". والجدول (٥٠) يوضح معرفة أبناء القرية بتبادل الهدايا فيما بينهم.

الإجابات	العدد	%
نعم	٧٠	%٤٧
لا	٤٥	%٣٠
لا أعرف	٣٥	%٢٣
المجموع	١٥٠	%١٠٠

الفرضية التاسعة:

كل هدية يجب ان يقابلها هدية أخرى[٢].

عند إجراء اختبار مربع كاي ١×٢ لاختبار أهمية الفرق المعنوي بين الإجابات والبيانات وجدنا بأن هناك فرقاً معنوياً ذا دلالة إحصائية بينها لأن القيمة المحسوبة (٩,٦) أكبر من القيمة الجدولية (٣,٨) وعلى مستوى ثقة ٩٩% ودرجة حرية (١)، وعليه فإننا نقبل فرضية البحث ونرفض الفرضية الصفرية. بمعنى ان كل هدية يجب ان تقابلها هدية أخرى. ونتيجة الدراسة الحالية تقترب من دراسة لوسي

---

[١] احمد أبو زيد، البناء الاجتماعي والمفهومات، ج١، الدار القومية، ١٩٦٦.

[٢] لوسي ميسر، مقدمة في الانثروبولوجيا الاجتماعية، ترجمة شاكر مصطفى سليم، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.

ميسر "مقدمة في الانثروبولوجيا الاجتماعية". والجدول (٦٠) يوضح بأن الهدية يجب ان تقابلها هدية أخرى.

الإجابات	العدد	%
نعم	٨٠	%٥٣
لا	٧٠	%٤٧
المجموع	١٥٠	%١٠٠

الفرضية العاشرة:

وجود ظاهرة الالزام في تقديم الهدايا[١].

عند إجراء اختبار كا^{٢} ١×٣ لاختبار أهمية الفرق المعنوي بين الإجابات والبيانات وجنا بأن هناك فرقاً معنوياً ذا دلالة إحصائية لأن القيمة المحسوبة (٩) أكبر من القيمة الجدولية (٦) على مستوى ثقة ٩٥% ودرجة حرية (٢)، وعليه فإننا نقبل فرضية البحث ونرفض الفرضية الصفرية. وهذا يدل على وجود ظاهرة الإلزام في تقديم الهدايا. والنتيجة التي توصلت اليها الدراسة الحالية تقترب من دراسة الدكتور احسان محمد الحسن "واقع العلاقات الانسانية بين الشرطة والجمهور وسبل تطويرها". والجدول (٦١) يوضح تقديم الهدايا يتوقف على ظاهرة الالزام والالتزام.

الإجابات	العدد	%
اتفق بدرجة عالية	٦٥	%٤٤
أتفق	٥٠	%٣٣
لا اتفق	٣٥	%٢٣
المجموع	١٥٠	%١٠٠

الفرضية الحادية عشرة:

---

[١] **إحسان محمد الحسن: واقع العلاقات الإنسانية بين الشرطة والجمهور وسبل تطويرها، بغداد، مطبعة الشرطة، ٢٠٠١.**

إن العلاقات الاجتماعية تعتمد على المصلحة المتبادلة بين الطرفين[١].

عند إجراء اختبار كا^{٢} ١×٣ وجدنا بأن هناك فرقاً معنوياً بين الإجابات والبيانات لأن القيمة المحسوبة (١٦,٥) أكبر من القيمة الجدولية (٦) وعلى مستوى ثقة ٩٥% ودرجة حرية (٢)، وعليه فإننا نقبل فرضية البحث ونرفض الفرضية الصفرية. وهذا يدل على ان العلاقات الاجتماعية تعتمد على المصلحة المتبادلة بين الطرفين. ونتيجة الدراسة الحالية تقترب من دراسة الدكتور حسين طه المحادين "استثمار الوقت لدى الشباب الاردني". الجدول (٦٢) يوضح العوامل الاجتماعية والانسانية المسؤولة عن تبادل الهدايا كما أشرها ١٥٠ مبحوثاً.

الإجابات	العدد	%
نعم	٧٥	%٥٠
لا	٣٠	%٢٠
لا أعرف	٤٥	%٣٠
المجموع	١٥٠	%١٠٠

الفرضية الثانية عشرة:

وجود المنفعة بين الطرفين المتبادلين[٢].

عند اجراء اختبار كا^{٢} ١×٣ وجدنا بأن هناك فرقاً معنوياً بين الإجابات والبيانات لأن القيمة المحسوبة (٣٧) أكبر من القيمة الجدولية (٦) وعلى مستوى ثقة ٩٥% ودرجة حرية (٢). بمعنى وجود ظاهرة المنفعة بين الطرفين المتبادلين والنتيجة التي توصلت إليها الدراسة الحالية تقترب من دراسة الدكتور إحسان محمد الحسن "واقع العلاقات الإنسانية بين الشرطة والجمهور وسبل تطويرها". الجدول (٦٣) يوضح عامل المنفعة في تحديد العلاقات التبادلية.

الإجابات	**العدد**	**%**

---

[١] حسين طه المحادين: استثمار الوقت لدى الشباب الاردني، عمان، وزارة الثقافة الاردنية.

[٢] احسان محمد الحسن: واقع العلاقات الانسانية بين الشرطة والجمهور وسبل تطويرها، بغداد، مطبعة الشرطة، ٢٠٠١.

نعم	٨٥	%٥٧
لا	٣٠	%٢٠
لا أعرف	٣٥	%٢٣
المجموع	١٥٠	%١٠٠

الفرضية الثالثة عشرة:

وجود علاقة تبادلية بين ما يقدمه المجتمع للشباب وبين ما يقدمه الشباب للمجتمع[١].

عند إجراء اختبار مربع كاي ١×٢ وجدنا بأن هناك فرقاً معنوياً بين الإجابات والبيانات لأن القيمة المحسوبة (٧,٥) أكبر من القيمة الجدولية (٣,٨) وعلى مستوى ثقة ٩٩% ودرجة حرية (١). وعليه فإننا نقبل فرضية البحث ونرفض الفرضية الصفرية. بمعنى وجود علاقة تبادلية بين ما يقدمه المجتمع للشباب وبين ما يقدمه الشباب للمجتمع. ونتيجة الدراسة الحالية تقترب من دراسة الدكتور حسين طه المحادين "استثمار الوقت لدى الشباب الاردني". الجدول (٦٤) يوضح علاقة تبادلية بين ما يقدمه المجتمع للشباب وبين ما يقدمه الشباب للمجتمع.

الإجابات	العدد	%
نعم	٨٥	%٥٧
لا	٦٥	%٤٣
المجموع	١٥٠	%١٠٠

الفرضية الرابعة عشرة:

عندما يخفق المجتمع في تقديم الخدمات إلى الشباب فإن الشباب يتردد عن خدمة المجتمع وتلبية حاجاته[١].

---

[١] حسين طه المحادين: استثمار الوقت لدى الشباب الاردني، عمان، وزارة الثقافة الاردنية.

عند إجراء اختبار مربع كاي ١×٢ لاختبار أهمية الفرق المعنوي بين الإجابات والبيانات وجدنا بأن هناك فرقاً معنوياً ذا دلالة إحصائية لأن القيمة المحسوبة (١٢) أكبر من القيمة الجدولية (٣,٨) وعلى مستوى ثقة ٩٩% ودرجة حرية (١). وعليه نقبل فرضية البحث ونرفض الفرضية الصفرية. بمعنى أنه عندما يخفق المجتمع في تقديم الخدمات إلى الشباب فإن الشباب يتردد عن خدمة المجتمع وتلبية حاجاته. ونتيجة الدراسة الحالية تقترب من دراسة الدكتور حسين طه المحادين "استثمار الوقت لدى الشباب الاردني". الجدول (٦٥) يوضح التبادل في الخدمات بين الشباب والمجتمع.

الإجابات	العدد	%
نعم	٦١	%٤١
لا	٣٠	%٢٠
لاأعرف	٥٩	%٣٩
المجموع	١٥٠	%١٠٠

على النتائج المتعلقة بمصداقيتها أو عدم مصداقيتها، واختبار الفرضيات المحددة في الفصل السابع يكون على النحو الآتي:-

---

(١) **حسين طه المحادين: استثمار الوقت لدى الشباب الاردني، عمان، وزارة الثقافة الاردنية.**

المبحث الثاني

التوصيات والمعالجات لتخفيف المشكلات الناجمة عن التبادل الاجتماعي وأثره في توثيق العلاقات الاجتماعية

تطرقت الدراسة إلى العديد من المشكلات الناجمة عن سوء استخدام الهدية والتهادي وعدم الاكتراث بالضوابط الاجتماعية والأخلاقية والدينية والإنسانية الخاصة بعملية التبادل. وفي هذا المبحث نود أن نعالج هذه السلبيات الناجمة عن عدم التمسك بقواعد وأدبيات الهدية والتهادي. وأهم التوصيات التي يمكن ذكرها في هذا المجال والتي من شأنها أن تحد من سلبيات سوء الالتزام بأخلاق التبادل الخاص بالهدية والتهادي مايأتي:-

١- معالجة المشكلات الناجمة عن اختلال التوازن بين الأخذ والعطاء المادي والمعنوي بين الأفراد والجماعات حيث ان الهدية التي يستلمها الفرد إنما هي دَين بذمته ينبغي رده للفرد أو الجهة التي قدمتها، والرد ينبغي أن تكون قيمة الهدية المقدمة نفسها أو بقيمة أكبر.

٢- ضرورة معالجة ظاهرة استغلال بعض الأفراد للأفراد الآخرين فيما يتعلق بأخذ الهدية وعدم ردها إلى الأشخاص أو الجهات التي قدمتها. فعندما يستلم الفرد هدية من فرد آخر أو جهة معينة فإن على ذلك الفرد الاعتراف بها وتقديم الشكر والتقدير للشخص الذي قدمها فضلاً عن رد الهدية إلى الشخص المعني وخلال الفرصة المناسبة.

٣- ضرورة تقوية القنوات الإعلامية والتربوية والتنشئة فيما يتعلق بموضوع استلام الهدايا وردها إلى الأشخاص الذين قدموها حيث ان مثل هذا الضعف يكون سبباً في اختلال التوازن بين من قدم الهدية ومن استلمها. وعليه ينبغي على القنوات الإعلامية والتربوية والأسرية والتنشيئية حث الأفراد على رد الهدايا إلى مقدميها حالاً أو خلال الفرصة المناسبة.

٤- ضرورة تشخيص المنظمات والمؤسسات التي يمكن ان تكون جهات مسؤولة تحث وتعلم الافراد على منح الهدايا واستلام الهدايا من الجهات المستفيدة طالما ان الهدية والتهادي يمكن ان تكون أداة لتعميق العلاقات بين الناس. ان جهل

الناس بهذه الحقيقة ينبغي أن يعالج معالجة منصفة من خلال التوصية لتحديد الجهات المسؤولة عن تشجيع الناس على اعطاء الهدايا ودور الهدايا في توطيد العلاقات الانسانية بين الأفراد والجماعات والمنظمات أو الجماعات التي يمكن أن تكون مسؤولة عن هذه الوظيفة هي الأسرة والمدرسة والجامع ووسائل الأعلام وأماكن العمل، فضلاً عن منظمات المجتمع المدني.

٥- ضرورة حث جميع المؤسسات البنيوية على الالتزام بقواعد وسلوكيات الهدية والتهادي بين الأفراد والجماعات. إن أهم هذه القواعد والسلوكيات هي استلام الهدية وردها إلى الجهة التي قدمتها، مع ضرورة الاعتراف بالهدية وقبولها لأنها تعزز وتعمق العلاقات الإنسانية بين الأفراد والجماعات وتخلق أجواء التعاون والتضامن والمحبة وتزرع قيم الإيثار والصراحة والتوازن بين الواجبات والحقوق. وانتشار مثل هذه القيم الخيرة بين الناس إنما يوطد أركان العلاقة الإنسانية ويخلق مجتمعاً متضامناً ومتعاوناً وإنسانياً يدعو إلى الخير والتعاون وتوطيد العلاقات الإنسانية.

٦- توعية الأفراد والجماعات بالفوائد والإيجابيات التي يمكن أن تؤديها الهدية إلى الناس حيث ان فوائد الهدية يؤكدها الدين وتدعمها الأخلاق والقيم والمثل والمقاييس المرعية في المجتمع.

٧- ضرورة ربط موضوع الهدية والتهادية بالأهداف الاجتماعية العليا التي يصبو اليها المجتمع كالوحدة والصداقة والتعاون والتضامن ونبذ الفرقة والانقسام والابتعاد عن الشر والعدوان وجلب الأذى والضرر للآخرين.

الخلاصة والاستنتاجات

البحث الموسوم "التبادل وأثره في توثيق العلاقات الاجتماعية" يهدف إلى إلقاء الأضواء على أثر التبادل في التفاعل الإنساني. إن نظرية التبادل الاجتماعي تؤكد ان الحياة الاجتماعية التي نعيش فيها يمكن تفسيرها بعملية ماذا تأخذ وتعطي للآخرين أي عملية تبادل بين الأخذ والعطاء بيننا وبين الآخرين. لو كانت تكاليف العلاقات الاجتماعية مساوية لأرباحها ومردوداتها فإن العلاقات الاجتماعية بين الأطراف المتفاعلة لابد أن تقوى وتتعزز، والعكس بالعكس إذا اختل التوازن بين عمليتي الأخذ والعطاء بين الأشخاص والجماعات والمجتمعات.

إن البحث يركز على دور الهدية والتهادي في تقوية أو إضعاف العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات، وتبادل الهدايا قد يكون مثلاً للموازنة أو عدم الموازنة بين كفتي الأخذ والعطاء. عندما يمنح شخص ما هدية إلى شخص آخر والشخص الآخر يرد هذه الهدية إلى الشخص الأول فإن العلاقة الاجتماعية بين الشخصين سوف تستمر وتتعمق وتنمو. ولكن إذا قدم شخص هدية إلى شخص آخر وأن الشخص الأخير لم يرد هذه الهدية إلى الشخص الأول فإن العلاقة بين الشخصين سرعان ما تضعف وتضطرب وربما تنقطع.

لذا إذا أراد المرء تكوين علاقة فاعلة وحية مع الآخرين فإنه يجب ان يقدم لهم هدايا وفي الوقت نفسه يقبل الهدايا التي يقدمونها له بالمقابل. فالعلاقات بين الشخصين يمكن تقويتها وتعميقها إذا اتبع الشخصان مبادئ التبادل القائمة على الأخذ والعطاء، فالفرد ينبغي ان لايعطي فقط ولا يأخذ وينبغي أن لايأخذ فقط ولايعطي بل ينبغي عليه ان يعطي ويأخذ في الوقت نفسه. هنا تتعمق وتقوى وتتعزز العلاقة بين الشخصين.

إن الأطروحة تعتمد إطاراً نظرياً ومنهجياً رصيناً. فالإطار النظري للأطروحة يعتمد على نظرية التبادل الاجتماعي التي تفسر بطريقة منطقية وعقلانية تبادل الهدايا بين الأفراد والجماعات وأثر ذلك على العلاقات الاجتماعية التي تربط بينهما أو بينهم. ان نظرية التبادل الاجتماعي قد فسرها البحث وطبقها على حيثياته في طريقة تحلل العناصر الأساسية للبحث وتستوعب أسلوبه ومساره الرئيس.

أما بالنسبة للإطار المنهجي للبحث فإن البحث يستعمل ثلاث طرق منهجية هي طريقة المقارنة وطريقة الملاحظة والملاحظة بالمشاركة وأخيراً طريقة المسح الميداني، مثل هذه الطرق الثلاثة المستخدمة في البحث مكنت الباحث من جمع المعلومات الضرورية بطريقة هادفة وفاعلة.

إضافة إلى ان الباحث قد اختار فرضية رئيسة مشتقة من نظرية التبادل الاجتماعي، واختار أيضاً أربعة عشر فرضية فرعية من النظرية الرئيسة. وقد أُخضعت هذه الفرضيات الرئيسة منها والفرعية إلى التجريب الميداني فمعظم الفرضيات بعد التجريب أو الاستفتاء قد قبلت وعدد قليل منها قد رفض.

أما بالنسبة لمحتويات الأطروحة فإن الأطروحة تتألف من قسمين أو بابين، القسم الأول هو الدراسة النظرية والقسم الثاني هو الدراسة التجريبية أو الميدانية، وكل قسم من هذين القسمين يتكون من عدد من الفصول.

القسم الأول من الأطروحة يتكون من ستة فصول، الفصل الأول يتعلق بالإطار المدخلي للبحث والذي يوضح مشكلة البحث وأهدافه وأهميته النظرية والتطبيقية ومحتوياته العلمية. والفصل الثاني من هذا القسم أو الباب يتعلق بتحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية المستخدمة في البحث ويتعلق بالدراسات السابقة المشابهة للدراسة الحالية. علماً أن الدراسات السابقة تتكون من دراسات عراقية وعربية وأجنبية مكتوبة حول الموضوع الرئيس للدراسة الحالية.

أما الفصل الثالث من الأطروحة فيعالج العمليات الرئيسة للتبادل الاجتماعي مع إشارة خاصة للهدية والتهادي في ضوء أبحاث الانثروبولوجيا الاجتماعية. والفصل الرابع من الأطروحة يهتم بدراسة أثر الدوافع الاقتصادية في التبادل وهذه الدوافع تتجسد في الزيادة النوعية والكمية الإنتاجية وتنمية القطاعات الاقتصادية الرئيسة كالزراعة والصناعة والتجارة والخدمات، وارتفاع الانتاجية، وزيادة القوة الشرائية، وتحسن المستوى المعاشي، والقدرة على توسيع حجم الكفاءة الانتاجية من خلال إدخال الطرق العلمية والتقنية الحديثة في الإنتاج.

أما الفصل الخامس فيتعلق بالدوافع الاجتماعية للتبادل وهذه الدوافع تتجسد في تكوين علاقات اجتماعية جيدة مع الآخرين، والاعتراف الاجتماعي، واعتماد العدالة الاجتماعية، وتحقيق الذات وكسب رضا الآخرين.

أما الفصل السادس للأطروحة فهو الفصل الأخير من الباب النظري والذي يأخذ عنوان أثر التبادل في تعميق العلاقات الاقتصادية والاجتماعية.

فيما يتعلق بالقسم الميداني أو التجريبي للأطروحة فإنه يتكون من خمسة فصول هي الفصل السابع الذي يدور حول الخلفية النظرية والمنهجية للبحث وتحديد الفرضيات المطلوب اختبارها في الدراسة الميدانية.

أما الفصل الثامن فيعالج البيانات الأساسية لوحدات العينة وهي بيانات اجتماعية وبيانات اقتصادية وبيانات تربوية وتعليمية.

أما الفصل التاسع فيدرس أثر الدوافع الاقتصادية والاجتماعية في التبادل الاجتماعي كما تؤشرها نتائج الدراسة الميدانية. والفصل العاشر يعالج أثر التبادل في تعميق العلاقات الاقتصادية والاجتماعية كما أشرتها نتائج الدراسة الميدانية.

والفصل الحادي عشر من الأطروحة على اختيار ومناقشة فرضيات الدراسة التي حددها الباحث للاختبار والتجريب، إضافة إلى التوصيات التي وضعها الباحث لتخفيف حدة المشكلات الناجمة عن التبادل الاجتماعي وأثره في العلاقات الاجتماعية.

أما الاستنتاجات الخاصة بالبحث بأكمله فإن الباحث في بحثه هذا قد توصل إلى الاستنتاجات الآتية:-

١- عملية التبادل تنطوي على أبعاد اقتصادية.

٢- النظم الاقتصادية تتعلق بالنظم الاجتماعية ولا يمكن الفصل بين هذين النوعين من النظم.

٣- تبادل الهدايا ينطوي على توقعات اجتماعية والتزام اجتماعي.

٤- التبادل الاجتماعي لا يتضمن فقط الإرباح والخسائر.

٥- المساومة والتبادل تتعلق بالسلع الموجودة في الأسواق بينما الهدية والتهادي لاتكون لها قيمة اقتصادية أو مالية محددة، بمعنى آخر ان الهدية والتهادي هي أثمن من المساومة والتبادل للسلع المتداولة في الأسواق.

٦- هناك نوعان من توزيع السلع، الأول يعتمد على الهدية والتهادي، أي أخذ الهدية ومنح الهدية والآخر يعتمد على فكرة السوق.

جدول يوضح اختبار صدق الاستبيان

ت	اسم الخبير	٢ عدد الأسئلة التي وافق عليها الخبير	صفر عدد الاسئلة التي لم يوافق عليها الخبير	١ عدد الاسئلة التي طالب الخبير تعديلها	مجموع الأسئلة	الدرجة التي منحها الخبير للاستبيان	النسبة المئوية
١	آ.د أحسان محمد الحسن	٢١	١	صفر	٢٢	٤٢	%٩٥
٢	آ.د ناهدة عبد الكريم حافظ	٢٢	صفر	صفر	٢٢	٤٤	%١٠٠
٣	آ.د عبد اللطيف العاني	٢٢	صفر	صفر	٢٢	٤٤	%١٠٠
٤	آ.م .د نبيل نعمان اسماعيل	٢٠	١	١	٢٢	٤١	%٩٣
٥	آ.م.د فهيمة كريم المشهداني	٢٠	١	١	٢٢	٤١	%٩٣
٦	آ.م.د افتخار زكي عليوي	٢١	صفر	١	٢٢	٤٣	%٩٨
٧	د. عبد الواحد مشعل	٢١	صفر	١	٢٢	٤٣	%٩٨
٨	د. حسن أكرم نشأت	١٩	١	٢	٢٢	٤٠	%٩١

معدل درجة الصدق التي منحها الخبراء للاستبيان = ٩٦% ، بمعنى أن الاستبليان يتمتع بالصدف العالي ، لذا يكون مقبول ويمكن الاعتماد عليه في اجراء المقابلات

لفصل السابع

الاطار النظري والمنهجي للدراسة مع تحديد الفرضيات

المطلوب اختيارها في الدراسة الميدانية

يحتوي هذا الفصل على ثلاثة مباحث رئيسية هي ما يلي:-

المبحث الاول: الاطار النظري للدراسة.

المبحث الثاني: الاطار المنهجي للدراسة.

المبحث الثالث: الفرضيات المطلوب اختيارها في الدراسة الميدانية.

والان علينا دراسة هذه المباحث مفصلاً وكما يلي:-

المصادر باللغة العربية

القرآن الكريم

١- احمد الخشاب، **التفكير الاجتماعي**، دار النهضة العربية، بدون سنة طبع.

٢- د. احمد ابو زيد، **البناء الاجتماعي والمفهومات**، ج ١، الدار القومية، ١٩٦٦.

٣- د. احمد ابو زيد، **البناء الاجتماعي مدخل لدراسة المجتمع**، ج ٢، الانساق، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٦٧.

٤- أحمد عباس، **الانثروبولوجيا الاجتماعية** ، دار العلم للطباعة والنشر ، بيروت، ١٩٨٣.

٥- البيت النابلسي، **الفرق بين الهدية والرشوة**، مطبعة القدس، فلسطين ، ١٩٨٤.

٦- ارفنج زايتلن، **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، ترجمة الدكتور محمد عودة والدكتور ابراهيم عثمان، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٩.

٧- الجوهري، محمد، **الانثروبولوجيا، أسس نظرية وتطبيقات عملية**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ،١٩٨٥.

٨- الرشدان، عبد الله، **علم الاجتماع التربوي**، دار عمان للنشر، عمان، ١٩٨٤.

٩- السيد احمد، غريب، **الاحصاء والقياس في البحث الاجتماعي**، المطبعة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨١.

١٠- د. الحسن، احسان محمد، **النظريات الاجتماعية المعاصرة**، مطبعة الرسائل، بغداد، ٢٠٠٥.

١١- د. الحسن، احسان محمد، **واقع العلاقة الانسانية بين الشرطة والجمهور وسبل تطويرها**، بغداد، مطبعة الشرطة، ٢٠٠١.

١٢- د. الحسن، احسان محمد،**علم الاجتماع دراسة تحليلية**، مطبعة الجامعة، ١٩٨٨.

١٣- د. الحسن، احسان محمد، **علم الاجتماع السياسي**، بغداد، مطبعة دار الرسائل، ٢٠٠٣.

١٤- د. الحسن، احسان محمد، **موسوعة علم الاجتماع**، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ١٩٩٩.

١٥- د. الحسن، احسان محمد، **مناهج البحث الاجتماعي**، مطبعة الرسائل، بغداد، ٢٠٠٣.

١٦- د. الحسن، احسان محمد، **الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي**، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٨٦.

١٧- د. الحسن، احسان محمد، **البناء الاجتماعي والطبقية**، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٨٥.

١٨- الحسيني، حسن احمد، **تطور النقود في ضوء الشريعة الاسلامية مع العناية بالنقود الكتابية**، بدون سنة طبع.

١٩- د. المحادين، حسين طه، **استثمار الوقت لدى الشباب الاردني**،عمان، وزارة الثقافة الاردنية، ٢٠٠٢.

٢٠- د. النوري، قيس، **الانثروبولوجيا الاقتصادية**، مطبعة التعليم العالي في الموصل، ١٩٨٩.

٢١- بيلز رالف وهاري هويجر، **مقدمة في الانثروبولوجيا العامة**، ترجمة الجوهري والحسيني، الجزء الاول، مطبعة نهضة مصر، ١٩٧٦.

٢٢- تيماشيف، نيقولا، **نظرية علم الاجتماع**، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٣.

٢٣- حسين احمد رشوان، **الانثروبولوجيا في المجال التطبيقي**، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٩.

٢٤- روجولف غيفليوف، بنيامين ماتالون، **البحث الاجتماعي المعاصر مناهج وتطبيقات**، ترجمة د. علي سالم، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ١٩٨٦.

٢٥- سعفان، حسن شحاتة، **تاريخ الفكر الاجتماعي**، دار النهضة العربية، مصر، ١٩٧٥.

٢٦- صلاح مصطفى الفوال، **البناء الاجتماعي للمجتمعات البدوي**، دار الفكر العربي، ١٩٧٤.

٢٧- علياء شكري وآخرون، **دراسات في علم الاجتماع الاقتصادي والتنمية الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩١.

٢٨- غانم عبد الله، **علم الاجتماع الاقتصادي في دراسات المسلمين**، مصر، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٣.

٢٩- فاروق مصطفى اسماعيل، **التغير في المجتمع الصحراوي**، دراسة انثروبولوجية في منطقة امتداد مربوط، مصر، القاهرة، ١٩٧٥.

٣٠- فاروق اسماعيل، **التغير والتنمية في المجتمع الصحراوي**، ١٩٧٥.

٣١- د. فتحية ابراهيم ومصطفى الشنواني، **مدخل إلى مناهج البحث في علم الانسان (الانثروبولوجيا)**، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٨٨.

٣٢- لوسي مير، **مقدمة في الانثروبولوجيا الاجتماعية**، ترجمة شاكر سليم، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، بدون سنة طبع.

٣٣- مارسيل موس، **علم الاجتماع والانثروبولوجيا**، بحث في الهدايا الملزمة، ترجمة الدكتور محمد طلعت عيسى، مكتب القاهرة الحديثة، ١٩٧١.

٣٤- منهايم، كارل، **علم الاجتماع النظري**، ترجمة الدكتور احسان محمد الحسن، مطبعة التعليم العالي، ١٩٩٣.

٣٥- مغربي، محمد علي، **ملامح الحياة الاجتماعية في القرن الرابع عشر للهجرة**، بيروت، لبنان ، ١٩٨١.

٣٦- هادي، محمد، **الصداقة والاصدقاء** ، ج٣، المطبعة السعودية ، ١٩٨٩.

.....

.....

المصادر باللغة الانكليزية:

1- Bachofen, Matrlineal Descent, London, 1941.

2- Bentham, J. The principle of utility. London, 1941.

3- Blau, P.M. Exchange and Power in Social Life, John Wiley and Sons, New York, 1984.

4- Black, C.A. Modern Issues in Social Research, New York, John Wiley and Sons, 1990.

5- Benn, S.I. and R.S. Peters. Social principles and the democratic state. London, George Aleen and Unwin, 1979.

6- Batchelor, I.A. Text Book of Psychiatry, London, Oxford University Press, 1969.

7- Black, James and D. Champion, Methods and Issues in Social Research, New York, John Wiley and Sons, 1983.

8- Benham, F. Economics, London, 1977.

9- Coser, Lewis, A. Masters of Sociological Thought, New York, Harcourt Brace, 1987.

10- Cedrics, W.F. Causes of Exchange Relations. New York, John Wiley and Sons, 1979.

11- Cooly, C.H. Human Nature and the Social Order, New York, Schocken, 1964.

12- *Cooley, C.H. Social Process, Carbondale, 1966.*

13- *Chadwick, R.S. Social Exchange Theory: Principles and perspectives, London, The Henry's Press, 1991.*

14- *Durkheim, Emile. Social Division of Labour, New York, 1952.*

15- *Durkheim, E. The Division of labour in society Blencoe III, The Free Press, 1957.*

16- *Emerson, R.M. Social Exchange Theory, New York, John Wiley and Sons, 1979.*

17- *Emerson, F. Social Exchange Theory, London, Routledge and Kegan Paul, 1959.*

18- *Firth, Raymond. We Tikopia, LondonLongman, 1958.*

19- *Firth, Raymond. Elements of Social Organization.*

20- *Ferge, Susan. Social Equality: How and Why, Budapest, 1976.*

21- *Firth, R. We Tikopia, London, Oxford University Press, 1971.*

22- *Floud, Jean. School and Educational Opportunity, London, Hansworth press, 1979.*

23- *Ginsberg, M. Sociology, London, Oxford University Press, 1970.*

24- *Good, W. Marriage in African Tribes, London, The Strand Press, 1990.*

25- *Gray. P. G. The Memory Factor in Social Surveys Journal of the American Statistical Association, 50, 1956.*

26- *Hobhouse, L.T. Social Development, London, Routledge and Kegan Paul, 1953.*

27- *Homans, G. Social Behaviour: Its Elementary Forms, Routledge and Kegan Paul, London, 1959.*

28- *Hoebel, E. Adamson, Man in the primitive world.*

29- *Hanson, J.L. A textbook of economics, MacDonald and Evans, London, 1982.*

30- *Handbook of household surveys, New York, United Nations, 1974.*

31- *J. Thibaut, and H. Kelley. The social psychology of groups. New York, John and Sons, Wiley, 1959.*

32- *Lewis A. Theory of economic growth, London, George Allen and Unwin, 1959.*

33- *Leftwich, R. The price system and resource allocation, Holt, New York, 1984.*

34- *Ledrics, The Economics of Agriculture, New York, Holt, 1991.*

35- *Lowie, F. Primitive religion, Aplican Book, London, Middle Sex, England, 1967.*

36- *Maclver, Robert. Society, London, The Macmillan, 1963.*

37- *Malinowskie, B. the dynamic of cultural change, New Itaven, 1949.*

38- *Marx, K. Capital, Vol.III, Moscow, Progress Publishers, 1977.*

39- *Monheim, Karl. Systematic Sociology, London, London University Press, 1964.*

40- *Mauss, Marchel. The Gift, Trance.1. Cunnison, New York, The Free Press, 1954.*

41- *Martindale, D. The Nature and Types of Miffin, 1983.*

42- *Marshall, T.H. Social Recognition as a Factor of Assessing Social Traits, London, Evans Press, 1989.*

43- *Martindule, Don. The Nature and Types of Sociological Theory, Pooston, Honghton on: Hlin, 1982.*

44- *Modge, J. The Tools of Social Science, Longman, London, 1953.*

45- *Moser, C.A. Survey Methods in Social Investigation, London, Heinemann, 1967.*

46- *Marks on Economics, Edited by R. Freedman, Apelican Book, Middle Sex, England, 1988.*

47- *Marshall, T.H. Exchange and Social Recognition, London, The New Press, 1981.*

48- *Volkov, M.I. A Dictionary of Political Economy. Moscow, Progress Publishers.*

49- *Radcliffe, Brown, A. Structure and Function in Primitive Society, Glencoc. The Free Press, 1952.*

50- *Sandford, C. Social Economics, London, Heinemann, Educational Book, 1977.*

51- *Samuelson, P. Economics, New York, McGraw-Hill, 1989.*

52- *Smith, Adam. Wealth of Nations, London, 1950.*

53- *Simmel G. formal Sociology, London, Thames Press, 1965.*

54- *Sherif M. Outline of Social Psychology, New York, The Free Press, 1964.*

55- *Samuelson, P. Economics, 4th Edition, 1964.*

56- *Slim, F.J. Automated Industry. London, Longman, 1993.*

57- *Schapera, I. Some Comments on Comparative Method in Social Anthropology, American Anthropologist, V. 3, 1953.*

58- *Swedner, H. Questionnaire Design, A Paper Submitted to the Seminar of Social Research, Copenhagen, 1968.*

59- *Zander, I. Commodity Economy, London, The Longman, 1977.*

The Influnce of Exchange on Strengthening Social Relations

An Anthropological field Study in Al- Rasheed Villages

Aph.D Thesis Submitted
By
Ali Zedan Khalef

To the Council of the College of Arts in partial Fulfillment of the requirements of the of Doctorate Degree in Philosophy in Sociology

Supervisor : Prof.Dr

Khalid F. Al –JabirI

Baghdad -2006

Summary and Conclusions

The research entitled " exchange and its impact on social relations aims at highlighting the influence of exchange on social interaction The social exchange theory asserts that our social life could be expounded by what we give to others and what we take from them. If the cost of social relations is equal to the benefit of social relations then relations between the two parties mingling together is strengthened a great deal. And vice versa if the balance of give and take dimensions is disturbed .

The research focuses on gift and gift- giving in empowering or weakening social relations between individuals , groups , and societies . The exchange of gifts could be a case in point . When one gives a gift to another, the latter has to do the same thing , if he does then social relations between the two individuals is bound to develop and get deepened . But if one gives gifts and the other does not return it, then the relations between the two persons is disturbed and get weakened.

Thus if one wants to maintain viable relations with others he has to give them gifts , and simultaneously accept their gifts and favors . The relations between the two persons could be deepened if the two parties follow up the principle of give and take.

The thesis follows up a sound theoretical and my theological approaches. The theoretical back ground of the thesis is based on the social exchange theory that expounds logically and soundly the exchange of gifts between persons and its impact on social relations that exist

between them. The exchange theory is explained and applied to the research in such a way as to analyze the basic components of the research and comprehend its major theme.

As for the methodological approach or background of the research, the research uses three research methods , namely the comparative method , the observation and participant observation method and filed survey methods. Such methods helped the researcher together the requisite information .

Moreover, the research has chosen one basic hypothesis derived from the theory of social exchange and fourteen sub- hypothesis .

Such hypothesis have been subjected for testing and verification using all hypothesis after testing these hypothesis most of them have been accepted , and one or two have been rejected . From the testing of these hypothesis we assessed the main conclusions of the thesis

As for the scope of the thesis , the thesis is composed of two parts, the theoretical and the empirical , each of these two parts contains a number of chapters.

Part one of the thesis consists of six chapters chapter one deals with the introductory framework of the research that indicated the research problem and the objects of the research , the theoretical and empirical importance of the research and the research contents . Chapter two deals with the deliberations of themes and concepts used in the research and the previous literature written on the same topic of the

research .Such a literature constitutes Iraqi , Arabic and foreign studies written on the same topic of he current research .

As for chapter three it tackles the major social exchange process with reference to gifts and gift exchanges in the light of social anthropological research. Chapter four of the thesis is concerned with the impact of economic motives on exchange. Such motives are reflected in the quantitive and qualitative rising in productivity , the development of the major economic factors like agriculture, industry trade and services , higher productive, rising purchasing power and rising standard of living. And ability of expending the size of productive efficiency through the introduction of new scientific and technical methods

Chapter five deals with the social motives of exchange . Such motives are reflected in forming sound social relations with other social recognition, maintaining social justice, realizing the self and winning the satisfaction of others .

Chapter six of the thesis is the last chapter of the theoretical section it takes the name the impact of exchange on the deepening of economic and social relations.

As for the empirical part of the thesis it embodies five major chapters , namely chapter seven which revolves around the theoretical and methodological background of the research and delineation of hypothesis for testing and verification . Chapter eight tackles the basic on sample unite .Such basic information contains the social , economic and educational characteristics of sample units.

Chapter nine studies the impact of socio-economic motives on social exchanges as it is indicated by the empirical findings.

Chapter ten tackles the effect of exchange on the deepening of socio-economic relation as it is indicated by the findings of empirical research .

Chapter eleven concentrates on the testing and discussion of hypotheses put for verification , plus , the recommendations put forward to alleviate the problems stemming from social exchange and its impact on social relations.

As for the indications of the entire research, the research engulfs the following indications.

1. *The exchange process implies some economic dimensions.*
2. *Economic organizations are tied up with social organizations.*
3. *Exchange of gifts embodies social expectations and social commitments.*
4. *Exchange does not involve only benefit and loss.*
5. *Exchange and barter are referred usually to goods used in the market .Where as gifts and gift- giving have no fixed values..*
6. *There are two kinds of commodities' distribution, one of them is based on gift giving and taking and the other is based the idea of market.*